الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

# تقرير
# مجلس الإدارة السنوي

## الثاني والخمسون

## 2023 / 2022

# تقرير مجلس الإدارة السنوي

# الثاني والخمسون

## 2023/2022

حضرة صاحب السمو الشيخ

## نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ

# مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله

سمو الشيخ

# أحمد نواف الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت

حفظه الله

الجمعية الاقتصادية الكويتية

Kuwait Economic Society

# مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية

**مشاري عبد الله العبد الجليل**
رئيس مجلس الإدارة

**محمد بدر الجوعان**
نائب رئيس مجلس الإدارة

**عبدالعزيز عبدالله الحميضي**
أمين السر

**أحمد حامد الملا**
أمين الصندوق

**أحمد راشد الطحيح**
عضو مجلس الإدارة

**حمد خالد العبدالكريم**
عضو مجلس الإدارة

**خالد صنهات المطيري**
عضو مجلس الإدارة

**محمد عزت العريان**
عضو مجلس الإدارة

**محمد متعب الرشيد**
عضو مجلس الإدارة

**هيا أيمن بودي**
عضو مجلس الإدارة

الجمعية الاقتصادية الكويتية

Kuwait Economic Society

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية | 13 |
| المقدمة: | 15 |
| **مجلس الإدارة واللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه:** | 16 |
| ـ مجلس الإدارة | 16 |
| ـ اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه | 16 |
| ـ اتفاقيات تعاون وشراكة | 18 |
| **أنشطة اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى :** | 22 |
| ـ نشاط لجنة السياسات | 22 |
| ـ النشاط الثقافي | 65 |
| ـ النشاط التدريبي والتطوير المهني | 71 |
| - نشاط لجنة المشروعات الصغيرة | 79 |
| - لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية) | 82 |
| ـ نشاط لجنة العلاقات العامة والإعلام | 86 |
| **العضوية في الجمعية:** | 88 |
| العلاقات والمشاركات: | 89 |
| **الجمعية عبر وسائل الإعلام :** | 93 |
| **مشروع الميزانية المقترحة لعام 2024/2023:** | 102 |
| ـ الإيرادات | 103 |
| ـ المصروفات | 104 |
| ـ ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2024/2023 | 105 |
| **تقرير البيانات المالية المنتهية في 2023/8/31** | 106 |

الجمعية الاقتصادية الكويتية

Kuwait Economic Society

# قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية

**المسؤولية** وقف الهدر في الإنفاق العام

**التنافسية** الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي

**الكفاءة** رفع كفاءة الاقتصاد الوطني

**المنفعة العامة** أقصى منفعة مجتمعية بأقل تكلفة على المال العام

**الاستقلالية** جمعية نفع عام ومؤسسة مجتمع مدني غير ربحية

**التعاون** نحو شراكة فاعلة في التنمية الاقتصادية

**الاستدامة** نحو اقتصاد وطني مستدام

الجمعية الاقتصادية الكويتية

Kuwait Economic Society

مشاري عبد الله العبد الجليل
رئيس مجلس الإدارة

# المقدمة

يطيب لي ويسعدني باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية أن نتقدم إلى جميع أعضاء الجمعية بالشكر والتقدير لمساهمتكم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية خلال العام 2023/2022 ودعمكم لتحقيق أهداف ورسالة الجمعية، ولقد تشرفت وزملائي في مجلس الإدارة بثقة أعضاء الجمعية وعملنا سوياً جاهدين لنكون أهلاً لهذه الثقة بالتعاون معكم من خلال الأنشطة والفعاليات واللجان المختلفة.

إن هذا التقرير الإداري والمالي الذي بين أيديكم والذي يوضح ما شهدته الجمعية في العام الماضي على مختلف الأصعدة كونها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت والتي تعمل دائماً على أن تكون شريك فعال ومؤثر في العملية التنموية الاقتصادية وتعزيز الوعي الثقافي الاقتصادي والمالي لدى أفراد المجتمع والعمل على أهمية العنصر البشري، حيث قامت الجمعية من خلال اللجان وفرق العمل المتعددة بوضع وتنفيذ خطة عمل سنوية للأنشطة المختلفة منها الثقافية والاجتماعية والأنشطة التدريبية ليستفيد منها أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية بالإضافة إلى العاملين في المؤسسات المالية والخدمية في القطاع الخاص والعام.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لجميع القائمين على شؤون الجمعية وأعضاء اللجان وفرق العمل وأعضاء الجمعية العمومية والشركات الاعتبارية لتعاونهم وتواصلهم ودعمهم المستمر لإنجاح أعمال وأنشطة الجمعية وتمكين مجلس الإدارة من تحقيق ما حققته الجمعية من إنجاز خلال هذا العام.

وفقنا الله وإياكم وكل جهودنا جميعا بالتوفيق والنجاح.

**مشاري عبد الله العبد الجليل**

**رئيس مجلس الإدارة**

# مجلس الإدارة واللجان والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه

عُقدت الجمعية العمومية العادية للجمعية الاقتصادية الكويتية اجتماعها السنوي يوم الأحد الموافق 8 يناير 2023 وتم انتخاب عشرة أعضاء لمجلس الإدارة للسنتين الماليتين 2023/2022 - 2024/2023، وذلك على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| 1 | أحمد حامد يوسف الملا |
| 2 | أحمد راشد مرزوق الطحيح |
| 3 | حمد خالد أحمد العبد الكريم |
| 4 | خالد صنهات مزيد المطيري |
| 5 | عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي |
| 6 | محمد بدر محمد الجوعان |
| 7 | محمد عزت محمد جواد العريان |
| 8 | محمد متعب عبد العزيز الرشيد |
| 9 | مشاري عبد الله أحمد العبد الجليل |
| 10 | هيا أيمن عبد الله بودي |

وعقد مجلس الإدارة بتشكيله الجديد اجتماعاً مساء يوم الاثنين الموافق 9 يناير 2023، وتم تشكيل مكتب مجلس الإدارة الجديد للعامين 2023/2022 - 2024/2023، على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| 1 | مشاري عبد الله أحمد العبد الجليل | رئيس مجلس الإدارة |
| 2 | محمد بدر محمد الجوعان | نائب الرئيس |
| 3 | عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي | أمين السر |
| 4 | أحمد حامد يوسف الملا | أمين الصندوق |

قام مجلس الإدارة بمواصلة تفعيل دور الجمعية الاقتصادية الكويتية الرائد كإحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت. حيث عقد العديد من الاجتماعات تم فيها اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات الهامة التي تنظم سير عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لزيادة الأنشطة والفاعليات التي تقوم بها الجمعية لخدمة أعضاء الجمعية والمجتمع.

## - اللجان العاملة :

- لجنة السياســـات
- اللجنة الثقافيـــة
- لجنة التطوير المهني والتدريب
- اللجنة الإعلامية
- لجنة المشاريع الصغيرة
- لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية)
- لجنة العلاقات العامة

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لوفد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لسعادة سفيرة بريطانيا لدى دولة الكويت والسيد مدير مكتب البنك الدولي في الكويت

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لبعثة معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي بواشنطن

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لبعثة صندوق النقد الدولي

استقبال السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لسعادة سفير جمهورية كازاخستان

استقبال السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لسعادة سفير جمهورية جورجيا

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لوفد من السفارة البريطانية

استقبال السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لمدير البنك الدولي لدى دولة الكويت

## أنشطة اللجان والأنشطة الأخرى

### لجنة السياسات :

شُكلت لجنة السياسات من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2022 ، وهم:

| م | الاسم | المنصب |
|---|---|---|
| 1 | محمد متعب عبد العزيز الرشيد | رئيس اللجنة |
| 2 | أحمد حامد يوسف الملا | عضو |
| 3 | أحمد راشد مرزوق الطحيح | عضو |
| 4 | حمد خالد أحمد العبد الكريم | عضو |
| 5 | خالد صنهات مزيد المطيري | عضو |
| 6 | عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي | عضو |
| 7 | محمد بدر محمد الجوعان | عضو |
| 8 | محمد عزت محمد جواد العريان | عضو |
| 9 | مشاري عبد الله أحمد العبد الجليل | عضو |
| 10 | هيا أيمن عبد الله بودي | عضو |

استمرت اللجنة في تنفيذ دور وأهداف الجمعية الاقتصادية الكويتية وقدمت خلال هذا العام موضوعات وبيانات هامة، وذلك على النحو التالي :

- **بتاريخ 2022/9/15 تم إصدار بيان حول «أهمية العمل بسياسة سقوف الإنفاق في الموازنة العامة للدولة»، وجاء البيان على النحو التالي :**

مع دخول الأزمة الصحية عامها الثالث وظهور عدد من المشكلات الاقتصادية

على السطح بات واضحاً عدم وجود أي حلول جذرية أو تغير في النهج لدى الحكومة في التعامل مع القضايا المتجذرة والاختلالات في اقتصاد البلد، بل أن الحكومة عودتنا على سياسية الدخول في خندق حتى مُضي السحابة ومن ثم العودة إلى عادتها القديمة.

تشهد المرحلة الحالية العديد من المعالم، والمؤشرات، الجادّة لإصلاح مسيرة الأداء الاقتصادي بدولة الكويت، سواء على الصعيد المؤسسي، أو الإداري، أو برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي، وما تتضمنه من مختلف السياسات. وذلك بهدف تعظيم مكاسب تحسن السوق النفطي، في الآونة الأخيرة، والأهم استغلال كافة الفرص المتاحة محليا، واقليميا، ودوليا، لتحصين الاقتصاد الكويتي ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية، أو تحييد آثارها السلبية قدر الإمكان، خدمة لخلق اقتصاد متنوع ومستدام. وتتسق هذه المعالم والمؤشرات مع آراء وتوجهات الجمعية الاقتصادية الكويتية، والتي أشارت اليها، ولا زالت، في مختلف بياناتها، وحلقات نقاشها، وندواتها، وغيرها من الأنشطة، إلى أهمية الإصلاح الاقتصادي بمعناه الشامل.

ومن ضمن المعالم، والمؤشرات، الجادة، التي خوّل بها مجلس الوزراء الموقر، وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، والمرتبطة بالإصلاح الاقتصادي، هي تلك المرتبطة بإصلاح السياسة المالية، وبشكل محدد، من خلال أحد أهم أدوات هذه السياسة، وهي وضع «سقوف على الإنفاق العام» غير المبرر اقتصادياً.

وكما هو معروف، فإن أحد التحديات الرئيسية، في مجال الإصلاح الاقتصادي، هي تلك المرتبطة بأداء الموازنة العامة للدولة، ومدى التزامها في تحقيق هدف استدامة المالية العامة. مع الحرص، والتأكيد، بأن إصلاح المالية

العامة يعتمد، تأثيرا وتأثيرا، على أداء وإصلاح الاقتصاد الكلي بوحداته القطاعية المختلفة، ويعتمد أيضاً على مدى تعاون مختلف الجهات الحكومية من وزارات وهيئات عامة وجهات مستقلة وملحقة، في الالتزام بالسقوف على الإنفاق، وفق الضوابط التي تتخذ في هذا الشأن.

ومن المهم أيضا، في مجال سياسة السقوف على الإنفاق الجاري بشكل أساسي، أن لا تكون نسبة ضغط الإنفاق الحكومي واحدة على مختلف الوزارات والهيئات العامة، وعلى مختلف بنود الموازنة. فهناك عدد من الوزارات والهيئات العامة التي يرتبط انفاقها بشكل مباشر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، مثل وزارة التربية والتعليم العالي، كتلك الإنفاقات المرتبطة بالبحث والتطوير، والمختبرات، وأساليب التعليم الحديثة. كما لا ينصح أن تشمل سقوف الانفاق البنود المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي القائم على مشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية، في مجال التنويع والاستدامة، لارتباط هذا الإنفاق بتعزيز لنمو الاقتصادي.

إن تخويل معالي وزير المالية باتخاذ ما يراه مناسبا، ضمن الإطار المؤسسي الداعم للإصلاح، في مجال تفعيل سياسة السقوف على الإنفاق هو توجه سليم، ولا تملك الجمعية إلا مباركته وتأييده لاتساقه كما أشرنا مع توجهات الجمعية، علما بأن سياسة السقوف هي جزء من سياسات «القواعد المالية Fiscal Rules» المستخدمة لوضع قيود على قيم بنود الموازنة العامة للدولة. وهناك أربعة أنواع متعارف عليها من القواعد المالية، وهي: المرتبطة برصيد الموازنة، وبالدين العام، وبالإنفاق العام، وبالإيرادات العامة. وأن ما يهمنا في هذا البيان هي القواعد المالية المرتبطة بالإنفاق العام، على شكل سقوف عليا على هذا الإنفاق، وبشكل خاص الجاري.

ولابد من الإشارة في هذا المجال، إلى أن نسبة الإنفاق العام (الجاري +

الرأسمالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت (44.1 %)، حسب آخر الإحصاءات المعلنة من الإدارة المركزية للإحصاء، لعام 2019، بالأسعار الثابتة (لا تتوفر بيانات محاسبية قومية، على موقع الإدارة العامة للإحصاء، عن الاستهلاك العام، الجاري زائداً الرأسمالي بعد عام 2019، كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق) . وهي الأعلى ضمن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بعبارة أخرى، فإن «حجم» الحكومة «الاقتصادي» متضخم جداً، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر بهذا الحجم من خلال القواعد المالية وما تتضمنه من سقوف، ومن ضمن سياسات أخرى، أيضا .

ووفقا لآخر حساب ختامي منشور للموازنة العامة للدولة 2021/2020، فإن سقف الإنفاق الجاري كنسبة من اجمالي الإنفاق تجاوز (91% )، تاركاً للإنفاق الرأسمالي (أحد محفزات النمو الاقتصادي المباشرة) النسبة الباقية (حوالي 9 %). كما أن حصة الأجور العامة من الإنفاق الجاري، لنفس العام، تمثل نحو (38 %)، وحوالي (47 %) للتحويلات، ومتضمنة الدعم، وما شابهها. مع نمو مستمر للأجور، والتحويلات، ماعدا في سنوات نادرة. مع نمو للإنفاق العام لا يتسق مع النمو المناظر للإيرادات العامة (إلا في السنوات المالية المرتبطة بارتفاع الإيرادات النفطية).

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن تأثير الإنفاق الجاري على تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، هو تأثير محدود (من خلال انخفاض ما يسمى اقتصادياً «المضاعف المالي» لهذا النوع من الإنفاق، أي تأثير تغير مختلف أنواع الإنفاق على تغير الناتج المحلي الإجمالي)، لذا فإن العمل على وضع سقوف على الإنفاق الجاري، هو أمر سوف يساهم، بالإضافة إلى تحجيم العجز المالي أو تضخيم الفائض، في تحرير موارد مالية للإنفاق الرأسمالي، المحدد الرئيسي للنمو (شريطة توفر الجدوى الاقتصادية لمشروعات الإنفاق الرأسمالي، كما أسلفنا).

أن سياسة السقوف على الانفاق، كأحد أدوات السياسة المالية، يمكن أن تستهدف العديد من أشكال الهدر في الموازنة العامة للدولة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر: هناك:

**أولا:** الهدر الصريح. فبالاعتماد على الحساب الختامي 2021/2020، هناك حوالي (440) مليون دينار لتغطية نفقات علاج بالخارج. علماً بأن التوجهات الحالية قد استهدفت الحد من هذا الإنفاق. بالإضافة إلى وجود بند «الخدمات المتنوعة» بحوالي «358» مليون دينار، و» أنشطة مختلفة»، بحوالي (135) مليون دينار وهي مصروفات تحتاج الى مزيد من التوصيف، بهدف إخضاعها لسقوف الإنفاق.

**ثانيا:** في ظل توفر خدمات صحية للمواطنين، فأن بعض أنواع التأمين الصحي، والتي يقدر الإنفاق عليه بحوالي (114) مليون دينار، يمكن أن تخضع للسقوف من دون التأثير على المستفيدين من حيث نوعية الخدمات الصحية.

**ثالثا:** يمثل دعم الطاقة، بنداً محوريا للسقوف على الإنفاق. ففي الوقت الذي وصل به الدعم الفعلي، في الحساب الختامي 2021/2020، لحوالي (3.7) مليار دينار، وصلت حصة الدعم الموجه للطاقة حوالي (45.5 % ). وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن هناك العديد من غير المستحقين لهذا الدعم، سواء لارتفاع دخولهم أو للهدر في استخدام الطاقة، فأن هناك متسع لوضع سقف إنفاق، في هذا المجال، يترتب عليه استمرار الدعم لمستحقيه، وترشيده لغير المستحقين.

**رابعا:** تدعم الدولة القطاع الخاص، من خلال مخصصات «دعم العمالة»، والتي تقارب نصف مليار دينار بالسنة حالياً (بدء العمل بدعم العمالة منذ عام 2001). ولغرض تخفيف العبء على بند «تعويضات العاملين» بالموازنة العامة

للدولة، فإن هناك حاجة لجهد إضافي لتعزيز الاستفادة من مخصصات دعم العمالة، من خلال تعظيم دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية (التي تقع في حدود 70 ألف مواطن حاليا).

**خامسا:** يمثل بند التحويلات، في الحساب الختامي المذكور، شاملا الدعم، حوالي (47 % ) من الإنفاق الجاري، كما أشرنا أعلاه. وتحتاج بنود التحويلات الى تقييم اقتصادي، ينتج عنه الاستمرار بتلك البنود ذات التأثير الاقتصادي / الاجتماعي، ووضع سقوف على البنود الأخرى التي تفتقد هذا التأثير.

ختاما، وكما عبّرت الجمعية الاقتصادية الكويتية في العديد من المجالات، فإن إصلاح المالية العامة للدولة، كجزء من إصلاح اقتصادي شامل، لا يعتمد فقط على جانب الإنفاق، وأهمية كبح تلك البنود التي لا تخدم أهداف الإصلاح من خلال السقوف على الإنفاق، بل يعتمد، أيضا، على إصلاح جانب الإيرادات العامة، الضريبية (على أرباح الشركات)، وغير الضريبية، وبالشكل الذي يترتب عليه أهمية خلق قطاع خاص تنافسي (محلي وأجنبي)، يحرص على توسيع فرص العمالة للمواطنين، ويساهم في الصادرات غير النفطية، ويموّل الموازنة العامة الدولة بضرائب على أرباح الشركات. على أن يتم ذلك، وغيره من المتطلبات، ضمن إدارة اقتصادية كلية واضحة الرؤية، والأولويات القطاعية، والأهداف، والسياسات، والمدعّمة اقتصادياً، واجتماعياً، وتشريعياً، وسياسياً، والتي تدار بأرقى الكفاءات المهنية المتخصصة.

**– بتاريخ 2/12/ 2022 تم إصدار بيان « بشأن إسقاط القروض وشراء المديونيات »، وجاء البيان على النحو التالي :**

في كل وقت يكون فيه الانجاز غائباً، فإننا نجد موضوع «إسقاط القروض»

يعود للواجهة. وقد أعربنا عن استنكارنا لحالة اللامبالاة الموجودة في المؤسسة التنفيذية على مر حكومات وسنوات متعاقبة على سكوتهم الغير مبرر عن هذا الملف الذي بات هاجس لكل مواطن سواءً بالتأييد أو بالإنكار، صحيح أن مفهوم إسقاط القروض أو شراء المديونيات يفتقر إلى العدالة ويضر بالاقتصاد الوطني، ولكن في الطرف الآخر أصبح النقاش فيه منطقياً لسبب رئيسي وهو عجز الحكومات المتلاحقة عن كبح جماح التضخم المضطرد الذي يزيد بشكل غير معقول مؤخراً وما يزيد موضوع شراء المديونيات قوة في الحجيّة هو عدم اكتراث السلطتين التنفيذية والتشريعية لانخفاض مستوى دخل الفرد بشكل ملحوظ في آخر 10 سنوات، وحسب أرقام البنك الدولي فإن التضخم في ارتفاع سنوي لأكثر من 10 سنوات فاق 3.5 % ومستوى دخل الفرد في انخفاض سنوي بمعدل 3.82% ، وهذا بحد ذاته يشكل هاجس أمام أي مُشرع يعلم لغة الأرقام فضلاً ما شهدناه في آخر سنتين منذ جائحة كورونا وانعكاسها على مستوى دخل الفرد.

ومع تكرار عرض هذا الملف على الساحة قدمت الجمعية الاقتصادية الكويتية رأيها في كل قضية رأي عام تهم المجتمع واستقراره المالي والاقتصادي، للأسف ما يجري حالياً هو استمرار في مسلسل تراخي الحكومات المتعاقبة لإيجاد حل ناجع، ومن سيدفع التكلفة ليست الحكومة ولا مجلس الأمة، بل سيدفعها المواطنون البسطاء أنفسهم وأبناؤهم، وهذا إن دل فيدل على ضعف الحكومات في تعاطيها مع هذا الملف خلال ال 15 سنة الماضية، والمراهنة على ديمومة الدخل المرتفع من النفط.

هذا الموضوع الذي أشبع جدلاً من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي مع كل فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بحيث الكلام فيه لا طعم له من كثرة تكرار نفس الادعاءات من الطرفين المؤيد والمعارض وكأننا في مناظرة أبدية

بنفس الأسباب والجدليات التي يعتقد أصحابها أنها لن تتغير مع مرور الوقت وهذا بالضبط أكبر عائق أمام حل هذا الملف.

وصل عدد المقترضين في الآونة الأخيرة لأكثر من 550 ألف مقترض، بمبلغ إجمالي شامل 16.6 مليار دينار (للأفراد في جميع فئات الاقتراض)، والاستهلاكي منها فقط 2.36 مليار دينار، إن ما نرجوه اليوم من الحكومة أن يكون هناك حل منطقي وعادل يغلق ملف القضية بالكامل في وجه المكتسبين، لذا فإن الدور البرلماني الأصيل هو تقديم حلول مختلفة للملفات العالقة لا الاكتفاء بالاعتراض بدون تقديم بديل واقعي وحل ملموس، فإننا ندعو الحكومة بتقديم حل واقعي على غرار دول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد كما فعلت الامارات العربية المتحدة على فترات سابقة وكذلك دولة قطر بحل مشاكل المتعثرين من المقترضين وكذلك ممن تغير حالتهم الاجتماعية وايضاً ممن فاق مجموع استقطاعاته 50 % من مدخوله ضمن حل متكامل وفيه شروط واضحة.

ومن باب العدالة في توضيح مواطن الخلل، فالحكومات المتعاقبة هي المسؤولة لتكرار مثل تلك المقترحات إلى اليوم، وتعطي انطباعا أن هذا الملف كرت سياسي على طاولة المناقشات، وكان يفترض على الحكومات السابقة أن توضح للمواطنين الأرقام الرسمية وأعداد المقترضين ونسبة المعسرين لسد باب التأويل في الأرقام والحلول.

لذا ما نقترحه هنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية هو تشكيل فريق ثلاثي (حكومي - نيابي - مؤسسات المجتمع المدني) لطرح حلول لهذه القضية التي أصبحت هم كل مواطن مقترض وتقسيم شرائح الاقتراض والعمل على جدوى حل الملف الأساسي وهي القروض الاستهلاكية من دون القروض الاستثمارية

والتجارية. وإن كانت النية هي رفاهية المواطن التي لن ندخر مجهوداً على السعي لها، فهناك حلول أخرى تصل بنا لهذا مثل القروض الحسنة من الدولة وتكون القيمة بالتساوي ويستفيد منها جميع المواطنين وتكون سدادها على فترات طويلة الأجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المطالبات تأتي في ظل عدم قدرة الحكومة على كبح التضخم الكبير في الكويت منذ عام 2020 إلى اليوم وانخفاض مستوى دخل الفرد في الكويت في آخر 5 سنوات (حسب مؤشر البنك الدولي)، وهذا ألقى بظلاله على فئة مهمة في هذا البلد وهي المتقاعدين وبالأخص كبار السن منهم التي أصبحت معاشاتهم التقاعدية أقل من قيمتها في ظل هذا التضخم المضطرد.

وفي الختام إن الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الكويتي الذي كان ولا يزال يعتمد على النفط كمورد أساسي ووحيد للدخل القومي تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية للتصدي لكل ما يضر الحالة المالية العامة للدولة ومستقبل الأجيال القادمة. كما إننا نؤكد على ضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية السليمة التي من شأنها تنويع مصادر دخل الدولة وتحقيق الرفاهية للمواطنين بالأطر السليمة وإيقاف الهدر في المال العام وأوجه الصرف غير المبررة ومحاسبة المقصرين.

**- بتاريخ 2023/1/14 تم إصدار «بيان الجمعية الاقتصادية الافتتاحي للدورة الجديدة لمجلس الإدارة»، وجاء البيان على النحو التالي :**

نكتب هذا البيان في بداية هذه الدورة الجديدة للجمعية الاقتصادية الكويتية ونحن مدركون حالة الإحباط العام من اللامبالاة التي تسود المشهد السياسي حيث آثرنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية على مر الظروف المتعاقبة مع أبناء

الوطن من الاقتصاديين والمختصين إلى إطلاق صرخات للرفق بهذا الوطن.

هناك حالة من اللامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله في دهاليز السياسة، لذلك ليس غريبا أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس من جراء التأخر وعدم الاكتراث في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية لتحسين الحياة الكريمة للشعب الكويتي من ضمن الإصلاح السياسي المنشود، وكذلك من التصريحات التي تستخف بعقول الناس ومشاعرهم.

لذا من الواجب علينا أن نقول هذه النقاط الأساسية استشعارا لروح المسؤولية الوطنية..

بدايةً نعي أن في كل البرلمانات تتقدم مشاريع هدفها كسب الولاء السياسي وأصوات الناخبين على حساب مستقبلهم ومستقبل أبناءهم، ولكن في كل البرلمانات هناك حكومة أقسمت على المحافظة على أموال الشعب ومصالحه، تقاتل بكل القنوات الدستورية لحماية المال العام من أن يكون أداة في الصراع السياسي الرخيص، ولا ترتعد من مواجهة الحجة بالحجة، لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نركز على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة.

المشكلة تكمن في أن السياسة الحكومية على مدى سنوات سابقة كانت تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة، والهدف فقط عبور الاستجوابات الوقتية. لذا أظهر المسلك الذي تسلكه الدولة مؤخراً في منح المعاش الاستثنائي كميزة لبعض القياديين تناقضاً كبيراً مع توجهها في الحد من الهدر المالي والتحكم في المصاريف الذي كان من خطوات المعالجة التي اتبعتها لمواجهة العجز المالي الذي عصف على دولة الكويت خلال العامين السابقين، والذي بلغ ذروته 10.8 مليار

دينار كويتي عن السنة المالية 2021/2020 وبلغ 3 مليار دينار كويتي عن السنة المالية 2022/2021 بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على إيرادات الدولة مع ثبات مصاريفها حيث أثار العديد من المشاكل الاقتصادية ومنها انخفاض تصنيفها الائتماني أكثر من مرة فقط في آخر سنتين مع نظرة سلبية بسبب ضعف تنوع إيرادات الدولة واعتمادها على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، بالإضافة إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق صندوق أجيالها.

ولم يمر على تلك الأحداث أكثر من عامين حتى نشهد اليوم البدء مرة أخرى في فتح باب من أبواب الهدر في المصاريف المتمثل في إعطاء مميزات استثنائية لمجموعة من القيادين قد تركوا مناصبهم وبدون أي إنجازات تستدعي منح هؤلاء القياديين هذه الميزة الاستثنائية. بدلالة واضحة على عدم إدراك الحكومة لحجم المسؤولية وعدم درايتها بالأحداث العالمية الاقتصادية والتحديات المحيطة التي تتطلب إعادة النظر في مثل هذا النوع من الهدر الذي يستلزم قدر من الحيطة والحذر بدلاً من الإفراط في منح هذا النوع من الهبات والعطايا المستدامة التي قد تزيد العبء على كاهل الموازنة العامة للدولة.

ومما يخلق العديد من التساؤلات والإشارات بشكل غير منطقي وغير عادل أن الغالبية من القيادات الذين استفادوا من المعاش التقاعدي الاستثنائي هم من كانوا مشرفين وأمناء على حقبة سابقة عادت بالكويت سنوات كثيرة للخلف على جميع الأصعدة. وبالأخذ في الاعتبار أن كل فرد من أبناء الوطن يؤدي دوره المنوط إليه، فعلى أي معايير يتم الاستناد في تقييم قيمة المعاش ومن يستحقه؟ هذا سؤال يحتاج إلى إجابة مفصلة ومنطقية ومقنعة.

لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية لا ندعوا لتغيير القيادات فقط

بل لمحاسبتهم فالهروب من محاسبة قياديين غير مؤهلين هو هروب من مواجهة تفشي الظلم بين فئات المجتمع، وعدم إنصاف فئة كبيرة عانت ومازالت تعاني من ضيق العيش الذي يتفاقم في ظل التحديات التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام.

وهنا نذكّر نواب الأمة أنه تم انتخابكم لتُجَسّدوا تطلعات الكويت وشعبها، وأهمها ما نعيشه الآن من أمن اجتماعي وأمن اقتصادي. واجبكم كسياسيين أن تقولوا الحقيقة كاملة لنا كشعب، وعليكم أن تتركوا دغدغة مشاعر الناس من خلال تقديم قوانين شعبوية كشراء القروض، وفي القضايا الوطنية لا يجوز لأحد أن يزايد على أحد. نبعث هذا البيان إلى أهل العزم من الإخوة النواب الذين اقتنعوا بمصلحة عامة، وآمنوا بطريق للإصلاح وتوكلوا وعقلوها، دون الإصغاء إلى احتجاجات أصحاب المصالح على حساب المجتمع.

وبرغم ضبابية المشهد الاقتصادي كنا ننتظر أن تجتمع الجهات التنفيذية والتشريعية في مشهد سياسي يحترم قدسية المعاناة التي نعيشها منذ فترة طويلة والتي هي محط اهتمام الجميع، وأن يكون حضورهم مسؤولاً لمناقشة أزمة بهذا الحجم، وكنا في انتظار الوصول لصورة واضحها لها وحلول ترضي الشعب. ولكن مع الأسف، فالجلسة التي انعقدت يوم الثلاثاء الموافق 10 يناير 2023 انتهت نهاية مؤسفة بانسحاب غير مبرر دون تقديم الحجة من الوزراء المختصين لرفضهم للقوانين المدرجة في جدول الأعمال. ونقولها بكل أسف، ما نعيشه الآن من عجز في الإنجاز على جميع الأصعدة يجعل المقترحات الشعبوية التي تدغدغ المشاعر صعب أن يعارضها نواب الامة.

وفي الختام، نكرر قلقنا الكبير تجاه الحالة المالية للدولة وديمومة المؤسسات، فالمسار الوحيد المتاح هو الاعتراف بعدم جدوى الاستمرار في السياسات

الاقتصادية الراهنة المعرقلة للتنمية. لذلك ندعو في الجمعية الاقتصادية الكويتية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف الصباح بأن ينظر في الاختلال بميزان العدالة المجتمعي، الذي يجب ألا يستمر، ويجب كذلك الرجوع للوراء والكشف عمن استفاد منه في أوقات سابقة. علينا أن نتوقف عن سياسة تبديد ثروة هذا الوطن فهي ليست ملكية خاصة لمجلس الأمة والوزراء في حفلة تتسابق فيها الشعبية المظللة التي تتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله. فالوطن لا يبنى على الهبات، ومستقبل الأجيال القادمة أمانة تنتظر تسليمها للجيل القادم كما حافظ عليها من سبقكم، والعاقل هو من يتعظ من تقلبات الزمان.

**- بتاريخ 2023/3/15 تم توجيه «رسالة مفتوحة إلى مجلس الوزراء»، وجاءت الرسالة على النحو التالي :**

نكتب هذا البيان ونحن مدركون حالة الإحباط العام من اللامبالاة التي تسود المشهد السياسي حيث أطلقت الجمعية الاقتصادية الكويتية على مر الظروف المتعاقبة صرخات إلى عدم تعريض المال العام لتفويت أي منافع اقتصادية وكذلك إلى الذود عن المال العام لان لها حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

فما نسعى له دوماً في بياناتنا المتعاقبة لهو «نهجٌ وقيمٌ وسعيٌ قديم لأبناء الكويت الأوفياء للمحافظة على ثروات الوطن وموارده، وآن الأوان لهذا النهج أن يورَّث لجميع أطياف المجتمع وعلى رأسهم جمعيات النفع العام كل وفق اختصاصه» كما وصفه المرحوم الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح - رحمه الله -

**أولاً: الموازنة العامة للدولة 2024/2023:**

أصدرت وزارة المالية مسودة الموازنة الأولية للسنة المالية 2024/2023، والتي

تقدر تسجيل عجز مالي للمرة الثانية على التوالي يبلغ 6.8 مليارات دينار (13% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة لارتفاع مخصصات النفقات البالغة 26.3 مليار دينار (11.7+% مقارنة بالموازنة السابقة) ووصول الإيرادات إلى 19.5 مليار دينار (16.9-% مقارنة بالموازنة السابقة). وعلى هذا انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 19.5 % من 21.3 مليار دينار لتصبح 17.1 مليار دينار.

وعلى ذلك من المتوقع أن الموازنة تحقق فائضاً صغيراً جداً بنهاية المطاف، يصل الى نحو 600 مليون دينار (1% من الناتج المحلي الإجمالي) في حال ثبات أسعار النفط على الوضع الحالي (90 دولارا للبرميل مقابل 70 دولارا للبرميل)، ولكن على حسب المتغيرات ففي حال النزول عن 70 دولار فالعجز يصل لأكثر من 6 مليار. وعلى الرغم من أن الارتفاع المتوقع للنفقات الحكومية سيدعم الطلب على المدى القريب، إلا أنه يضيف أيضا إلى ضغوط الاستدامة المالية على المدى الطويل، خاصة في سياق استمرار الاعتماد المفرط على العائدات النفطية المتقلبة (88% من إجمالي الإيرادات).

ولا يمكننا الالتفات عن عامل مهم وهو أن من ركائز العيش الكريم هي التعليم والصحة والبنية التحتية بحيث مقارنةً بحجم الميزانية الغير مسبوق في مصاريفها فإن 122.4 مليون دينار فقط خصصت لتغطية تكاليف الأدوية في وزارة الصحة و35 مليون دينار للصرف على هندسة الطرق وصيانة الطرق السريعة ومقارنتها بأمور لا ينتفع بها عموم مكونات الشعب والمجتمع وهو بيع الاجازات، بحيث أن زيادة بقيمة 481.8 مليون دينار نتيجة قرار البدل النقدي لرصيد بيع الإجازات على بند المصروفات، وهذا يشكل ضعف مبلغ الأدوية وصيانة الطرق مجتمعين.

وما لا يمكن أن نلتفت عنه أيضاً وهو أن ارتفاع أسعار النفط اليوم من خلال

الحرب الروسية – الأوكرانية غير مستدامة وبالنظر لآخر 5 سنوات فإن اختلالات الميزانية واضحة ولا يمكن إغفالها. وتشير تقارير ديوان المحاسبة وكذلك تقارير اقتصادية أخرى على ان هناك عدم جدية واضح من وزارات الدولة في الإسراع بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية بميزانية الدولة وهذا يضخم العجز ويضعف وتيرة الانجاز. وكذلك الأخطاء الجسيمة من وزارات الدولة في تقدير مشاريعها (مثال وزارة الصحة) أخطأت بتقدير إيرادات الضمان الصحي للوافدين وتم تسجيله 110,000 د.ك وهي في الحقيقة 110,000,000 د.ك!

ومن الواضح عجز الحكومة في تحصيل إيراداتها من الشركات والافراد البالغة 2.2 مليار دينار، وكذلك من الشركات التي تماطل في دفع الضرائب منذ 2009! ولا يمكننا الالتفات عن عدم الجدية في الالتفات الى تحصيل الغرامات الجزائية على الشركات المتعثرة من تنفيذ المناقصات الحكومية.

**ثانياً: المحافظة على الأموال العامة:**

ما ينطبق على الأحداث التي تلت استحواذ بيت التمويل الكويتي وبنك الأهلي المتحد هو أشبه بالكلمات المتقاطعة بحيث يعجز التفكير المنطقي عن حله. لا يخفى على أحد بأنه مَرّ بيت التمويل الكويتي على مدى أكثر من 44 عاما بمراحل مميزة في مسيرته الممتدة منذ بدأ العمل عام 1978، وهذا بفضل الرقابة الفاعلة للمال العام من الجهات الحكومية منذ التأسيس. لذلك تابعنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية الرأي العام المُشكل مما حدث في الجمعية العمومية لبيت التمويل الكويتي واستوقفتنا عدة نقاط لا يمكن تفويتها يجب أن تكون واجباً على وزيري المالية والعدل القادمين.

مسؤولية الجمعية الاقتصادية الكويتية هي دعم جميع الآراء المبنية على أسس

اقتصاديه سليمة لمواضيع مطروحة على الساحة ونشر الوعي الاقتصادي السليم وتثقيف الشارع العام للمواضيع الاقتصادية والتي لها بالغ الأثر على عموم المساهمين بشكل عام وأهمهم وأولهم ومالا ندخر جهداً في الدفاع عنه هو المال العام. لذا من الواجب علينا أن نقول هذه النقاط الأساسية استشعاراً لروح المسؤولية الوطنية..

1 – صحيح أن هدف الدولة الرئيسي هو الرقابة الفاعلة على المال العام وليس إدارته، وصحيح أيضاً بأن هذه الرقابة تُحتم وجود تمثيل لنسبة المال العام المستثمر من الدولة. لذلك وجب علينا للمحافظة على المال العام وجود تمثيل حقيقي للنسب المعلنة بكامل هيئاتها، ولا يعني وجود جهة أو جهتين في مجلس الإدارة بأن كامل الجهات ممثلة، فلكل جهة منهم اهتماماته ولكل منهم كذلك رقابته الفاعلة. وفي هذا السياق ندعو مجلس الوزراء القادم على أن الموضوع لا يخص فقط التمثيل الحكومي في بيت التمويل الكويتي ولكن في كل الشركات المساهمة التي تملك فيها الدولة حصصاً في رؤوس أموالها. وهذا من باب الضمان لأموال الشعب ولنا جميعاً على عدم استخدام مسألة المراكز المالية للضغوط غير الاقتصادية، مما يجعل البعض تحت الرقابة الدائمة ويتم التغاضي عن البعض الآخر.

2 – لا يخفي على أحد المتغيرات السريعة على الساحة الاقتصادية العالمية والتحديات الناتجة على الاقتصاد بشكل عام، ونشد على يد كل من يسعى لحماية المال العام عن طريق لجان تحقيق في مدى وجود ضرر على المال العام في أي جهة، ولكن الأصل في لجان التحقيق هو الحيادية ولا يجب للجنة تحقيق مشكلة لتدارس الضرر على المال العام في أي قضية كانت أن يكون فيها أعضاء – مع كامل الاحترام لشخوصهم الكريمة – لهم رأي معلن

في القضية واجبة البحث ألا وهي الاندماج! وهذا بحد ذاته ينسف مبدأ الحيادية في أحد بنود التحقيق المهمة ولا يعطي للتقرير الذي سيصدر أي أهمية اعتبارية في هذا الجزء ألا وهو الاستحواذ، كون الحيادية مفقودة.

ختاماً، كان للجمعية وقفات عديدة وصرخات متتالية لعقلية الهدر التي تُدار فيها الأمور في البلد في العقدين الماضيين، فالهدر ليس بالضرورة أن يكون مالي ولكنه أيضاً يكون إداري. وبهذا الصدد تود الجمعية التذكير إلى بيانها الصادر بهذا الخصوص بتاريخ 13 أكتوبر 2017، والذي كان أساسه إبعاد الجرعة السياسية والخطاب السياسي عن الرأي الفني الاقتصادي وذلك تحقيقاً لمصلحة المال العام والمساهمين بصورة عادلة وقيمة مضافة للاقتصاد.

وختاما يجب علينا أن نتوقف عن سياسة تبديد ثروة هذا الوطن فهي ليست ملكية خاصة لأحد حتى يتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله. وختاماً ندعو في الجمعية الاقتصادية الكويتية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف الصباح بأن يكون له موقف من هذا الاختلال بميزان الرقابة على المال العام الذي يجب أن لا يستمر.

**- بتاريخ 13/6/ 2023 بيان «بخصوص الموازنة التقديرية لعام 2024/2023:**

منذ أكثر من خمس سنوات حذرت الجمعية الاقتصادية الكويتية ما نعيش فيه من اختلالات هيكلية لاقتصادنا وعدم استدامة نموذج التنمية الاقتصادية المبني على قيادة القطاع العام. واستمرارنا بإطلاق صرخات علها تعبر جدار الصمت الحكومي المنشغل بالسياسة على حساب اقتصاد الوطن الذي يعتبر الشريان الرئيسي لضمان واستقرار وازدهار ونماء البلاد، فما نسعى له دوماً في بياناتنا المتعاقبة لهو «نهجُ وقيمُ وسعيٌ قديم لأبناء الكويت الأوفياء للمحافظة على

ثروات الوطن وموارده، وآن الأوان لهذا النهج أن يورّث لجميع أطياف المجتمع وعلى رأسهم جمعيات النفع العام كل وفق اختصاصه» كما وصفه المرحوم الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح – رحمه الله –

أصدرت وزارة المالية مؤخراً مسودة الموازنة الأولية للسنة المالية 2024/2023، في اتجاه محاسبي مخالف لمسار العجز المالي المتوقع للسنة المالية الحالية. حيث تضمنت الميزانية التقديرية لـ2023/2024 وللمرة الأولى، تقدير واحتساب الجهات المستقلة التابعة للدولة، ما رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية بعد شمولها الإيرادات المتوقعة عن أرباح هذه الجهات في الموازنة إلى 19 % .

وقدّرت وزارة المالية أرباح الجهات المستقلة في موازنة السنة المالية المقبلة بنحو 1.773 مليار دينار، مقارنة بـ1.353 مليار أرباحاً متوقعة لها في السنة المالية الحالية. وتوقعت كذلك وزارة المالية أن تُحقق الكويت عجزاً في موازنة السنة المالية المقبلة يبلغ نحو 6.826 مليار دينار قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة، و5.053 مليار بعد احتسابها، بزيادة ما يعادل نحو 40 ضعف العجز المقدّر للسنة المالية الحالية البالغ 123.9 مليون. وعلى ذلك من المتوقع أن تحقق موازنة 2023/2022 فائضاً صغيراً جداً بنهاية المطاف، يصل الى نحو 600 مليون دينار (1 % من الناتج المحلي الإجمالي) بمعدل سعر بيع 95 دولارا للبرميل مقابل 70 دولار للبرميل تم تقديره في الميزانية 2023/2022 ، ولكن على حسب المتغيرات ففي حال النزول عن 70 دولار فالعجز يصل لأكثر من 6 مليار وبعد مضي شهرين ونصف من السنة المالية الجديدة بلغ معدل سعر بيع النفط ما يقارب الـ80 دولار للبرميل. وعلى الرغم من أن الارتفاع المتوقع للنفقات الحكومية سيدعم الطلب على المدى القريب، إلا أنه يضيف أيضا إلى ضغوط الاستدامة المالية على المدى الطويل، خاصة في سياق استمرار الاعتماد المفرط على العائدات النفطية المتقلبة (88 % من إجمالي الإيرادات).

ولا يمكننا الالتفات عن عامل مهم وهو أن من ركائز العيش الكريم هي التعليم والصحة والبنية التحتية بحيث مقارنةً بحجم الميزانية الغير مسبوق في مصاريفها فإن الزيادة فقط 122.4 مليون دينار لتغطية تكاليف الأدوية في وزارة الصحة و زيادة بمبلغ 35 مليون دينار للصرف على هندسة الطرق وصيانة الطرق السريعة مقارنة بالميزانية المعتمدة 2023/2022 ومقارنتها بإمور لا ينتفع بها عموم مكونات الشعب والمجتمع وهو بيع الاجازات، بحيث أن تم ادراج للمرة الأولى مبلغ 481.8 مليون دينار نتيجة قرار البدل النقدي لرصيد بيع الإجازات على بند المصروفات، وهذا يشكل ثلاثة اضعاف زيادة الأدوية وصيانة الطرق مجتمعين.

وما لا يمكن أن نلتفت عنه أيضاً وهو أن ارتفاع أسعار النفط اليوم من خلال الحرب الروسية – الأوكرانية غير مستدامة وبالنظر لآخر 5 سنوات فإن اختلالات الميزانية واضحة ولا يمكن إغفالها. وتشير تقارير ديوان المحاسبة وكذلك تقارير اقتصادية أخرى على ان هناك عدم جدية واضح من وزارات الدولة في الإسراع بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية بميزانية الدولة وهذا يضخم العجز ويضعف وتيرة الانجاز. وكذلك الأخطاء الجسيمة من وزارات الدولة في تقدير مشاريعها (مثال وزارة الصحة) أخطأت بتقدير إيرادات الضمان الصحي للوافدين وتم تسجيله 110،000 د.ك وهي في الحقيقة 110,000,000 د.ك ! في الموازنة 2022/2021 وتم ذكرها في تقرير ديوان المحاسبة.

ومن الواضح عجز الحكومة في تحصيل إيراداتها من الشركات والافراد البالغة 2.2 مليار دينار، وكذلك من الشركات التي تماطل في دفع الضرائب لمدة تزيد عن عشر سنوات. ولا يمكننا الالتفات عن عدم الجدية في الالتفات الى تحصيل الغرامات الجزائية على الشركات المتعثرة من تنفيذ المناقصات الحكومية.

لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نؤكد على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة ومن ثم تهيئة المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل كما فصّلنا في رؤية الجمعية في «أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي»، وأن يرتكز الإصلاح اليوم على أمر واحد أساسي وهو الإصلاح المؤسسي كي تتمكن الحكومة من الوصول إلى الإصلاحات الأخرى. ونؤكد على أن أي إصلاح يبدأ من مس جيب المواطن هو إصلاح ساقط اقتصادياً قبل أن يسقط شعبياً. فالهدر المالي في الميزانية من الواجب ضبطه قبل التفكير بفرض ضرائب، ومحاربة الفساد وتقليل التكلفة الباهظة والمصاحبة له كذلك على رأس سلم الأولويات. كما أنه من الضروري دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على أي قرار قبل اتخاذه.

ختاماً نؤكد كمؤسسة مجتمع مدني منتخبة تهدف الى المساهمة الفاعلة ونشر الوعي وتقديم مبادرات بغرض خدمة الصالح العام ولا مصلحة لنا سوى الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويت، وكذلك نطمح بأن نساهم ولو بشيء بسيط بتطوير بيئة الأعمال والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي.

**- بتاريخ 2023/7/15 تم إصدار « بيان الجمعية الاقتصادية بعنوان «وقت الدبلوماسية انتهى» ....، وجاء البيان على النحو التالي :**

تواجه الكويت مشاكل اقتصادية عميقة بسبب زيادة ارتباط الشأن الاقتصادي برجال السياسة وليس الاقتصاد. شاءت أقدار رب العالمين أن تكون يا سمو رئيس مجلس الوزراء على خط النار بعد فشل أقرانك من قبلك في هذه الوظيفة وعلى أقل تقدير في آخر 15 سنة، لا نملك في الجمعية الاقتصادية الكويتية سلطة التغيير ولا نفوذ القرار ولكن نملك جرأة القلم وصدق النية وحزم الكلمة.

**يا سمو الرئيس،**

عادة ما يطرح السياسيون أو النواب أو المتنافسون على مجلس الأمة حلولاً سياسية لمعالجة مشكلات الاقتصاد. وهو ما أدى إلى تضخم تكلفة تسييس الاقتصاد وتضرره بسياسات معيقة للتنمية ولجهود تنويع موارد البلاد. حيث توجد رغبة شديدة لاستمرار منظومة الريع القائمة على توزيع عائدات الثروة النفطية.

لكن سوق النفط العالمية تتعرض في المستقبل القريب على الأرجح لتحولات ضخمة قد تحد من عوائد البترول ليطل شبح العجز المالي مستقبلاً وتظهر فزاعة التقشف التي تقلق المواطن الكويتي. ولتفادي مثل هذه المخاطر، بات من المهم إعادة النظر في درجة تدخل السياسيين في الاقتصاد. كما تبرز توصيات بأهمية تعزيز التكوين الاقتصادي لرجال السياسة وحل مشكلة بيروقراطية صنع القرار.

وإن أصبح من المهم تقليص ارتباط الاقتصاد برجال السياسة وربط تقرير مصيره أكثر بأصحاب الاختصاص، إلا أن ذلك لا يخلو من أهمية وجود إرادة سياسية داعمة، وهنا يكمن الخلل!

**لذلك لا يخفى عليك يا سمو الرئيس،**

بسبب سنوات من تسييس الاقتصاد، أصبحت الكويت:

1. الأخيرة خليجياً في تنويع الاقتصاد وإيرادات البلاد غير النفطية،
2. والأكثر خليجياً في الاعتماد على صادرات النفط الخام،
3. وبين الأكثر خليجياً في التضرر من صناعة النفط،
4. والأكثر هشاشة على مستوى حجم التعرض لتقلبات أسعار الطاقة،

5. والأكثر مواجهة لاحتمالات العجز،
6. والأقل انفتاحاً على مستوى الشركاء التجاريين في العالم،
7. والأكثر اعتماداً على الأسواق الآسيوية،
8. تخلفت الكويت بشكل واضح عن ركب الدول الخليجية في تنويع أنشطة اقتصادها وصادراتها، وذلك بسبب عوامل مختلفة أهمها التدخل السياسي في الاقتصاد وضعف استمرارية برامج الإصلاح والتنمية بسبب وتيرة التغيير الحكومي السريعة ومحدودية الاستقرار الإداري.

كلها تصنيفات اقتصادية حديثة عكست فشلاً حكومياً متعاقباً في تنويع صادرات الكويت أو إيراداتها التي تعوّل بشكل مخيف على النفط. فبداية الحلول أن لا تلتفت يا سمو الرئيس لنافخي الكير في الكويت وهم من دأبوا لمدة 10 سنوات سابقة في نفث أفكارهم الرجعية في مفهوم «اللّه لا يغير علينا» و أن «الكويت دانة وسط رمال متحركة» لذلك ندعوهم بأن يتقوا اللّه في بلدهم الذي يتجه للهاوية بسبب تصرفات هوجاء وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي في قضايا تبديد الثروة، فقط في أخر 10 سنوات تم حرق ما يقارب 200 مليار دولار فائضاً في الميزانية.

## خلق فرص عمل..

يُقاس نجاح الحكومات في معظم الدول بقدرتها على خلق فرص عمل وفق خطط اقتصادية ملموسة ومستدامة، إلا أن هذا المعيار المهم لا يمثل أي هم لدى الحكومات المتعاقبة غير آبهين بمعدلات البطالة المتزايدة. وما يجعلنا في حيرة في الجمعية الاقتصادية الكويتية هو تضارب الأرقام الرسمية حول نسبة البطالة في الكويت، حيث أن الإدارة المركزية للإحصاء أصدرت في سبتمبر 2022 تقريرا حول المتعطلين الكويتيين عن العمل، وفق بيانات ديوان الخدمة المدنية، كما في

2021، وبلغ عددهم 7668 متعطلاً، وتقدر نسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين الكويتيين، وفق أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، والبالغ عددهم 455.7 ألفا، كما في 2021/06/30، أي نحو 1.7 % ، وهي نسبة بطالة مقبولة عالمياً.

ولكن الغريب في الأمر هو أن رقم العاطلين لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تقريرها حول السكان والقوى العاملة والصادر أيضاً في سبتمبر 2021، ويغطي نفس الفترة، يبلغ 32،851 عاطلاً، أي أن نسبة البطالة بلغت نحو 7.2 % أو أكثر من 4 أضعاف أرقام العاطلين عن العمل وفق ارقام الإدارة المركزية للإحصاء، فأي أرقام نصدق؟!

## الهيئة العامة للاستثمار.. القوة الناعمة

تأسيس صندوق لإدارة أصول الدولة هي فكرة استراتيجية ذكية للكويت في وقتها، خاصة وأن دولاً كثيرة أسست مثل ذلك الصندوق، أو تحت مسمى جهاز اختص بإدارة أصول الدولة للاستفادة منها بشكل جيد، إلا أن الفكرة سيتوقف نجاحها على وجود الإدارة الاقتصادية ذات الكفاءة العالية، التي سيقام عليها الصندوق، والتي ستتولى مهمة الإدارة. المسألة المهمة في مفهوم الصناديق السيادية المعتبرة عالمياً، ليست كم ربحت وكم خسرت على المدى القصير؟ إنها أكبر من ذلك بكثير لتشمل أهدافا استراتيجية، من بينها الاقتصاد السياسي.

رغم أن الكويت هي الأولى عالمياً في تطبيق فكرة الصناديق السيادية، فإن مرور أكثر من 60 عاماً لم يفلح في إنقاذ الاستدامة المالية العامة التي ما زالت تعتمد على النفط كمورد أساسي، لاشك أن الكويت استخدمت على مدى 50 سنة ماضية جزءاً كبيراً من إيرادات الخزينة العامة بشكل جيد في الاستثمار في البنية التحتية والتعليم، إلا أن جزءاً كبيراً يذهب إلى المصروفات التشغيلية، وإلى

كثير من الإسراف والتبذير عن طريق ما يسمى توزيع الثروة على المواطنين. قد يكون الهدف نبيلاً، لكن يحوله من استثمار يضيف قيمة، الى استنزاف!

وهذا يفرض علينا سؤالاً أخلاقياً: هل من حق هذا الجيل أن يتصرف بهذه اللامسؤولية؟

ومن جانب آخر، يعد مبدأ الشفافية والحكومة أحد أهم ركائز الاستثمار الغائبة عن الصناديق السيادية، فهذه الأموال العامة المقدرة بمئات المليارات لا رقيب واضح عليها، تعرض أمام مجلس الأمة مرة واحدة في السنة وملاحظات ديوان المحاسبة تظل معلقة دون رد. فهي لا تدير أموالاً خاصة لشخص أو شركة، وبالتالي يحق لها أن تفعل ما يحلو لها في هذه الأموال، وإنما تدير أموالاً عامة، التصرف فيها يجب أن يكون بحساب، ولكن ما أن بدأت الهيئة أعمالها في سبعينيات القرن الماضي، إذ إنها منذ تأسيسها تتسم بالغموض، ولا تقدم تقارير وافية عن الصفقات التي تبرمها، أو حتى التي أبرمتها منذ عشرات السنين، والمكاسب والخسائر التي تحققت منها.

نحن لسنا بصدد اتهام أحد ولكن في الفترة الحالية ومع ما نسمعه من اختلاسات صناديق سيادية فمن الواجب علينا اليوم أن نتحدث عن موضوع الافصاحات والشفافية الغائبة عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عقود تحت ذريعة عدم سماح القانون بإفشاء المعلومات. دائماً ما ينظر إلى الصندوق السيادي النرويجي بأنه المقياس في شفافية الصناديق السيادية وحوكمتها، إلا أننا مؤمنون بعدم قدرتنا على المقارنة بين الدول الاسكندنافية ودول المنطقة، فالإفصاح عن الأصول المدارة بالكامل يحمل في طياته مخاطر «جيو-سياسية» على حد زعم الحكومة في منطقة سريعة التقلبات والاشتعال. ولكن بالمقابل هنالك حق أصيل للشعب في معرفة كيف تدار أمواله، وأين ذهبت،

وما المكاسب أو الخسائر التي حققتها، كما قال المغفور طيب الله ثراه حاكم الكويت عبدالله السالم «إن ثروة الكويت ملك للشعب، وأنا حارسها».

الغريب أن الدولة تتعامل بمفاهيم قديمة لم يعد لها وجود، ولا تتناسب مع تحقيق الشفافية في الاستثمارات التي يبذل العالم كل جهوده لتحقيقها، حيث تخرج عشرات التقارير العالمية سنوياً، لتوضح حجم هذه الاستثمارات ونوعيتها، وحجم الخسائر أو المكاسب التي تحققت فيها، ففي العصر الذي نعيشه حالياً، لم تعد هناك معلومات يمكن التكتم عليها، ورغم كل ذلك، نجد العقلية الحكومية المتجذرة تتعامل بمبدأ «حسب ماجرت عليه العادة»، متناسين الأسس الاقتصادية القائمة على الشفافية والموضوعية، وكأننا لم نخرج بدرس كما حدث للعالم في الأزمة المالية العالمية، التي كان جزء كبير منها ناجما عن عدم توافر البيانات الصحيحة وقلة الشفافية في كثير من الاستثمارات الاقتصادية، ما تسبب في الانهيار المالي الذي شهده العالم في عام 2008.

ولا نلوم الحكومة الجديدة كون أفرادها متغيرون، ولكن الملامة على المنطق الحكومي المتجذر من مفهوم الشفافية الذي ينطبق بذاته على هيئة الاستثمار، لأننا في العصر الذي نعيشه ومع الأزمات المالية المتلاحقة التي تضرب أكثر من دولة عالميا، يجب أن يتم أي استثمار خارجي بشفافية.

ومن جانب ثالث، نحن دولة حبانا الله بنعمة يجب علينا حسن استخدامها في عالم متحول ومنطقة رمال متحركة. نحن كدولة صغيرة لا نملك جيش جرار لنفاوض على القرار ولا قوة طبية ضاربة لتكون لنا مسند للتفاوض ولا حتى مساحة جغرافية شاسعة تعطينا ثقل سياسي أُممي، لذلك ما نملكه هو «القوة الناعمة» باستثماراتنا الاستراتيجية. ندعو سمو الرئيس بأن تكون للهيئة استثمارات

استراتيجية جديدة تواكب المتغيرات الإقليمية والدولية فميزان القوى قد تغير وما كان استراتيجياً البارحة قد يكون تضاعف وزاد في مناطق جغرافية أخرى من جار قريب أو حليف دولي بعيد.

## البديل الاستراتيجي في ظل التضخم والطبقة الوسطى..

ارتفاع أسعار المواد الغذائية دفع التضخم الإجمالي في الكويت إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، نتيجة لمزيج من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية، المرتبط جزئياً بانخفاض الدولار الأمريكي، وإطالة أمد مشكلات سلسلة التوريد وارتفاع الأسعار من قبل تجار التجزئة المحليين أثناء تمريرهم لأسعار شراء أعلى، وبالمقابل لا نرى أي دور يذكر من قبل السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية والتي نعتقد أن النظرة المستقبلية لأسعار المواد الغذائية لا تزال غير معلومة لصناع القرار.

منذ فترة والحكومة تواجه موجة غلاء الأسعار، ونعي أن مع تداعيات الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا التي تلقي بظلالها سلباً على كثير من الدول العربية، ولكن سجلت معدلات التضخم في الكويت ارتفاعاً غير مسبوق بنهاية الربع الأول من هذا العام مدفوعاً بغلاء الأسعار بالأسواق العالمية وتبعه القفزة الكبيرة في الأسعار، والذي انعكس على الشأن المحلي. وهنا ملخص تحليلي لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (من أبريل 2017 حتى أبريل 2023 - المصدر البيانات: الإدارة المركزية للإحصاء)

- الأغذية والمشروبات 33 %
- الترفيهية والثقافية 28 %
- الكساء وملبوسات القدم 25 %

- السلع والخدمات المتنوعة 24 %
- الاتصالات 24 %
- السجائر والتبغ 21 %
- النقل 20 %
- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة 17 %
- الصحة 13 %
- المطاعم والفنادق 12 %
- التعليم 7 %
- خدمات المسكن 3 %

اللافت في الأمر بأن نلاحظ من بين دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت الكويت والمملكة العربية السعودية تضخماً في أسعار المواد الغذائية منذ بداية عام 2020 على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وفي المقابل شهدت دول مجلس التعاون الخليجي المتبقية في الغالب أسعاراً ثابتة للمواد الغذائية، المستغرب من تلك البيانات أن معدلات التضخم السنوي في الكويت لتلك الفترة هي الأعلى مقارنة بالدول الخليجية على الرغم من الدعم الحكومي لبعض من المواد الغذائية الأساسية!

ولكنها وفي نفس الوقت تحاول تلك الدول باستثناء الكويت على تقليل اعتمادها على الغذاء من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية والتكنولوجيا في بلادهم والدول الأجنبية، في حين أشارت دراسات كثيرة بأن الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والحيواني (سالك) استوردت أكثر من «350 ألف طن» من القمح من أوكرانيا وكندا وأستراليا في عام 2021، وهو ما يمثل تقريباً % 10 من احتياجات البلاد . وكذلك قامت (حصاد) الذراع الزراعي لصندوق الثروة

السيادي القطري بشراء أراضٍ في السودان وأستراليا، ولديها خطط لاستثمار مئات الملايين من الدولارات في مشاريع زراعية في كينيا والبرازيل والأرجنتين وتركيا وأوكرانيا.

أما في الكويت، نسمع دائماً أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تعتزم الاستثمار في أراض زراعية بالخارج منذ سنوات ولكنها أصبحت «كالإسرائيليات لا نصدقها ولا نكذبها» كما ذكر الرسول الكريم صلوات ربي وسلامه عليه. ونستغرب صمت أهل العزم الذين اقتنعوا بمصلحة عامة، وآمنوا بطريق للإصلاح وتوكلوا وعقلوها من نواب مجلس الأمة بتفعيل دورهم التشريعي والانصياع للعبة الكراسي عن هموم الناس!

ما يجعلنا في حالة ريبة من أن الإجراءات الحكومية المحلية لن تجدي نفعاً هو انكشاف الاقتصاد الكويتي الذي يلامس حدود 75 % ، لتكون الكويت بذلك من أكثر الدول اعتماداً على الاستيراد في سد معظم احتياجاتها من السلع. ونعتقد أنه يجب الذهاب لإجراءات أوسع تشمل مكافحة «ارتفاع تكاليف الموانئ وإجراءات التخليص الجمركي وتبعات النقص الكبير في مساحات المخازن والتخزين»، لذلك على الدولة تحمل أي تكلفة أي زيادات مقبلة في أسعار السلع الأولية. فيما شهدنا في تقارير أطلعتنا بأن العديد من السلع في الجمعيات التعاونية والأسواق ارتفعت ما بين (7.5 % - 28 % )، وبات معها كل مواطن مطالباً بأن يدفع 28 ديناراً كويتياً إضافياً على كل 100 دينار كويتي ينفقها.

لذا أصبح من الضروري إعادة صياغة استراتيجية الأمن الغذائي والقومي في ما يخص التضخم ودخل الفرد، لأن ما يحدث هو مقبرة للطبقة المتوسطة وهذه الشريحة هي العمود الفقري لأي اقتصاد محلي. وما نعانيه هو ترهل جهاز إداري

لا تليق كفاءته بكفاءة المتغيرات الدولية التي تحدث في عالم الاقتصاد والسياسية والأمن الغذائي. لان ما يحدث هو مقبرة للطبقة المتوسطة وهذه الشريحة هي العمود الفقري لأي اقتصاد محلي.

وعندما نتطرق في هذه الظروف لفكرة «البديل الاستراتيجي» فهي باختصار هيكل جديد للرواتب والمستحقات المالية والمزايا الوظيفية. و يهدف القانون- حين تم طرحه سابقاً- إلى تعديل سلم الرواتب، والتدرج الوظيفي في جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها، والتي تنطبق أحكام وقوانين الخدمة المدنية عليها. كما يهدف قانون «البديل الاستراتيجي» إلى زيادة العدالة والشفافية، وإدارة النمو في مصروفات الرواتب، وتشجيع مستوى الأداء العالي. ليس مقبولاً أن يكون لدينا موظفون بالمؤهلات نفسها ويحصل أحدهم على راتب يفوق الآخر، وبالنظر للرواتب فقد ارتفع متوسط رواتب المواطنين بالكويت أكثر من 9.3 % بما قيمته 127 ديناراً خلال آخر 6 سنوات، حيث بلغ بنهاية سبتمبر 2021 ما قيمته 1490 ديناراً مقارنة بـ 1363 ديناراً (4810 دولارات) عن الفترة ذاتها من 2015، وفقاً لبيانات سوق العمل الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية في فبراير 2022.

التعامل مع مسألة البديل الاستراتيجي يجب أن يكون أعمق بكثير من مجرد تعديل الرواتب والأجور، بحيث تعالج مجموعة من اختلالات سوق العمل في البلاد فتكون الأولوية القصوى هي لمعالجة اختلالات المالية العامة وسوق العمل وتحقيق الاستدامة المالية للدولة وكذلك يجب أن لا نغفل بأن كل حل لا يرفع جاذبية العمل في القطاع الخاص يمثل عبئاً على الدولة. وهذا كله هي تكهنات فقط حيث لم يصل لنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية أي مقترح أو تصور للاطلاع عليه.

## غسيل الأموال ..

لقد كان عام 2003 بمثابة نقطة التحول للاقتصاد الوطني حيث تغيرت فيه العجلة الاقتصادية وبدأت بالتحرر الجزئي من الإنفاق الحكومي مع وجود خطط ومشاريع رأسمالية كبيرة إلى جانب وجود حركة انفتاح اقتصادي نسبي حيث تضمنت هذه النقلة انفتاحا في مختلف القطاعات. و لما كانت الكويت شبه مغلقة في الفترة ما بعد التحرير حيث ساد الفكر الأمني على كافة جوانب الحياة بما فيها القطاعات الاقتصادية و كانت الأنشطة الاقتصادية محدودة ولم يكن هناك أي تنمية للقطاعات الاقتصادية بصورة صحيحة.

ولكن بعد كل هذا العمل المثير للانتباه اقتصادياً والذي تكشف بالأرقام والوقائع، كان لأخر 10 سنوات جانب آخر أكثر ظلامية، حيث انتعشت معها جيوب المفسدين التي تصاعدت بنسب مخيفة من انتعاش الخزينة العامة للدولة من جراء ما شهدته أسواق النفط العالمية أكبر حركة صعود في الاسعار امتدت إلى أعوام عديدة.

المؤلم في كل هذا أن نسب الفساد المالي في ازدياد مضطرد، ولم تؤثر فيه أزمة اقتصادية ولا أزمة صحية، والأكثر ألماً أننا كشعب تعايشنا مع الفساد وتغيرت نبرتنا تجاهه من عدم المهادنة إلى الإنكار على الفساد وهو أضعف الإيمان، ولم يردع تلك الممارسات الفاحشة بالتعدي السافر على الأموال العامة ومقدرات البلد تلك المؤسسات الرقابية التي أُنشئت مؤخرا. ففي أخر سنة فقط تفجرت 6 قضايا كبيرة لها علاقة بالمال العام وشبهات فساد وغسل أموال!

ومن المؤسف أن يتصدر اسم الكويت صفحات صحف عالمية مثل «نيويورك تايمز وول ستريت جورنال» ليس بغرض إنجاز مالي محقق أو استثمار استراتيجي

بل لارتباطها بفضائح وجرائم مالية دولية تنعكس سلباً على مركزها المالي وعلى سمعتها أدت إلى إعلان بعض مؤسسات التصنيف الائتمانية عزمها مراجعة تصنيفاتها لبعض المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة لارتباطها بالمال الأسود.

## المال العام والمحاسبة الفاعلة..

هدف الدولة الرئيسي هو الرقابة الفاعلة على المال العام وليس إدارته، وصحيح أيضاً بأن هذه الرقابة تُحتم وجود تمثيل لنسبة المال العام المستثمر من الدولة. لذلك وجب علينا للمحافظة على المال العام وجود تمثيل حقيقي للنسب المعلنة بكامل هيئاتها، ولا يعني وجود كرسي او كرسيين في مجلس الإدارة بأن الجهات الحكومية ممثلة، فلكل جهة منهم اهتماماتها ولكل منهم كذلك رقابته الفاعلة. ومن باب الضمان لأموال الشعب ولنا جميعاً على عدم استخدام مسألة المراكز المالية للضغوط غير الاقتصادية، مما يجعل البعض تحت الرقابة الدائمة ويتم التغاضي عن البعض الآخر ندعو مجلس الوزراء إلى سرعة تمثيل المال العام بنسب حقيقية في مجالس الإدارة تعكس نسبة الدولة.

هناك حالة من اللامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله في دهاليز السياسة إلى حالة من الركود غير المسبوق. لذلك ليس غريبا أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس من جراء التأخر وعدم الاكتراث في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية، وكذلك من التصريحات التي تستخف بعقول الناس ومشاعرهم. وأكثر ما يشعر الناس بأن الجهود الحكومية والرقابة النيابية غير حقيقية هي عدم محاسبة القياديين الذين عاثوا في المال العام.

القيادات التي فشلت وعجزت عن تقديم ما يلبي طموحات الشعب بل وصارت حجر عثرة ووضعوا في مكان لا يستحقونه ووصلوا إلى الإفلاس في القيادة، هؤلاء

تم منحهم راتب استثنائي كصك براءة على عملهم بدل محاسبتهم!

نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية لا ندعو لتغيير القيادات فقط بل لمحاسبتهم، الهروب من محاسبة قياديين يغلب عليهم صفة «البرشوتيين» هو هروب من المواجهة. لذلك ندعو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف الصباح للرجوع للوراء والكشف عن القياديين الذين كلفوا المال العام وكان لهم تجاوزات جسيمة وأن لا يفلتوا من المحاسبة، فلن ينصلح الحال للشعب وللحكومة إذا لم يؤمن أياً منهم بمبدأ الثواب والعقاب.

## القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة..

إن استمرار القطاع العام عالي التكلفة وضعيف الإنتاجية في الهيمنة على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، يجعل الأداء الاقتصادي التاريخي للدولة غير موفق. المحزن أن درجة اعتماد الاقتصاد على النفط اليوم قد تزايدت، ودرجة ارتهان مستقبل الكويتيين به قد تضاعفت. فمع إستمرار انكماش الاقتصاد الكويتي فإن النفط لازال يشكل 55% تقريباً من الناتج المحلي الاجمالي وأقل بقليل من 90% من الايرادات العامة بعدما كانت حوالي 94% في سنوات سابقة، وهذا الإنخفاض هو فقط انعكاس لتراجع نشاط القطاع غير النفطي وليس تحسن الوضع المالي، فاعتبار اقتصادنا غير متنوع، فقد شهدنا انكماشاً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في 2020 لم نتعافى منه بعد، والتوقعات خلال العام تشير إلى أن فرص تحقيق أي انتعاشه تكاد تكون ضئيلة. وبما أن جميع القطاعات تعتمد بصورة اساسية على الإنفاق الحكومي، فإذا أنفقت الحكومة نشط الاقتصاد، وإذا أحجمت الحكومة عن الإنفاق تراجع النشاط الاقتصادي بشكل لافت.

لا يمثل الاعتماد النفطي المشكلة الوحيدة التي تعاني منها الكويت إذ لا يزال القطاع الخاص غير قادر على المنافسة بالمعايير العالمية والإقليمية، متكلاً بصورة أساسية على العقود الحكومية والمناقصات لكي ينمو ويكبر. هذا في ظل تراجع نسبة العمالة الوطنية منذ الثمانينات إلى اليوم، فالقطاع العام يساهم بنحو 70% تقريباً من حجم الناتج المحلي الاجمالي وهو ما ليس له مثيل إذا ما قارناه في دول العالم المتقدم «اقتصاديا» وبالأخص بعد ثبوت عدم القدرة على قيام الحكومات بعملية الإنتاج السلعي والخدمي، ولا يوجد ذلك اليوم إلا في التجربة الاقتصادية لكوريا الشمالية. فهذا يدعونا لضرورة تغيير الفكر الاقتصادي في البلاد والتفكير بمزيد من المساندة للقطاع الخاص.

إن الحاجة الملحة لتبني ودعم المشاريع الصغيرة هي ذات الحاجة الملحة لبناء اقتصاد وطني جديد متنوع ومستدام في حقبة ما بعد النفط فهي بحاجة لأن يفتح لها المجال والأفق في الصناعة والزراعة والنقل وصولاً إلى التصدير بحيث تصبح مجدية وجاذبة لآلاف الخرجين في التوجه إلى الأعمال الحرة وخلق رأس مال منتج بدلاً عن الراتب الحكومي، الأمر الذي يقابله تخلي الدولة عن هيمنتها على الأراضي والرخص والبيروقراطية القاتلة للطموح والاحلام.

المتابع للأوضاع الاقتصادية في الكويت يلاحظ بأن المشاريع الصغيرة تعيش حالة من التكرار الدوري بدءاً في التأسيس والدعم الحكومي المادي المحدود ثم التذبذب وصلواً للإفلاس والاغلاق، ومن المهم هنا أن نذكر بأننا لا نطالب الدولة في ضمان نجاح المشاريع الصغيرة أو تحمل خسارتها بل أننا نطالب بالعمل على إخراجها من حلقة التكرار الدوري القاتلة لكي تصبح مشاريع أكبر يبنى من خلالها الاقتصاد الجديد أياً كان ملامحه.

لذلك فإننا نرى أن الحكومة تحتاج إلى تنمية ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان عدم الهجرة العكسية من القطاع الخاص إلى العام التي ستضر الدولة بالدرجة الأولى وتضخم باب الرواتب في الميزانية، وهذا أخر ما تتمناه الحكومة لميزانيتها. فلذلك يحتاج القطاع الخاص بما في ذلك مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى استيعاب هذا الكم من الكويتيين ال 98 الف (22% من القوة العاملة الكويتية الحالية) تقريباً المتوقع دخولهم سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة.

لن يتغير الواقع المؤلم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما لم يتغير النهج الاقتصادي المتبع في الدولة ولن تخرج المشاريع من القطاع الاستهلاكي إلى القيمة المضافة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة لذلك فالتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ليست حكراً عليه بل هي تحديات القطاع الخاص بأكمله

## ختاماً يا سمو الرئيس..

لا تزال سيطرة الجرعة السياسية على القرارات الاقتصادية أحد أكبر العراقيل التي تواجه الكويت، فالعملية الاقتصادية تحتاج إلى حصافة بالإدارة ولا مجال فيها للقرارات الارتجالية الغير مدروسة. إن الكويت اليوم بحاجة لقرار حازم وجريء من قبلكم لاجتياز حقبة النفط ورسم مساراً جديداً للاقتصاد الوطني أكثر تنوعاً، صلابة واستدامة.

لازلنا بعيدين كل البعد عن الرغبة والإرادة السياسية للبدء فعلاً بالإصلاحات الضرورية و محاربه الفساد وتحويل الشلل الاقتصادي إلى فرصة للتغيير، حيث إننا ندعو إلى إعفاء من لا يملك القدرة على تحمل المسؤولية الوطنية من موقعه وإفساح المجال لمن يملك العلم و القدرة على التصدي للتحديات، ونحن في الجمعية

الاقتصادية الكويتية لن نتوانى عن تقديم المبادرات والمقترحات لما نراه يخدم الصالح العام ويبني مستقبل واعد للكويت كما وندعو مؤسسات المجتمع المدني كافة لتفعيل دورها لتكون شريكاً فعالاً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، كما أننا لن نتخاذل عن ممارسة دورنا الوطني والمهني كجهة ضغط للوصول بالكويت إلى بر الآمان.

- **بتاريخ 2023/8/3 تم إصدار حول « رأي الجمعية الاقتصادية الكويتية في برنامج عمل الحكومة الجديدة، والحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2023/2022**

﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ٤٩﴾

## الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2023/2022

- بعد عام 2008 الذي كان أسوء الأزمات الاقتصادية كساداً أرجعت التاريخ لأعوام الكساد العظيم الذي ضرب العالم دخلت الكويت في مرحلة رواج كبير ونماء في المالية العامة بفوائض ضخمة جراء ارتفاع أسعار النفط، ولكننا لم نحسن استغلال الفرص ولم نحسن إدارة الموارد. وفي عام 2021 ومع دخول الأزمة الصحية العالمية عامها الثالث وظهور عدد من المشكلات الاقتصادية على السطح بات واضحاً عدم وضع أي حلول جذرية أو تغير في النهج لدى الحكومة في التعامل مع القضايا المتجذرة والاختلالات في اقتصاد البلد ولم نستفد من وقت الرواج والطبقة العازلة التي كوناها أوقات ارتفاع النفط، بل أن الحكومة عودتنا على سياسية الدخول في خندق حتى مُضي السحابة ومن ثم العودة إلى عادتها القديمة.

- لذلك الآن في هذه السنة المالية عادت الميزانية العامة إلى زمن الفوائض المالية بعد تقريباً 10 سنوات عجاف تسجلت فيها العجوزات واستبيح فيها المال العام وسجلت تلك الفترة أرقام قياسية في تجاوزات الأموال العامة. واحتلت الكويت على إثره المرتبة رقم 57 بين 191 دولة في تقرير جدول الرابطة الاقتصادية العالمية 2023 الصادر عن مركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال «سيبر» البريطاني، لكنه توقع أن تنتقل الكويت بين عامي 2022

و2037 من المركز الـ57 إلى المركز الـ63 في الجدول، أي بانخفاض ستة مراكز في الترتيب ونعزي هذا التراجع للهدر الصارخ في الميزانية الذي يجب أن يعالج وأشارت له الجمعية في بياناتها السابقة وكذلك للحرق المنهج لأي فائض مالي خلال آخر 10 سنوات.

- نرى في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن الوضع المالي الأساسي أفضل في ظل ارتباط نحو نصف زيادة النفقات ببنود استثنائية غير متكررة (مبالغ متأخرة لسداد فواتير الكهرباء، ودعوم الوقود وبدل إجازات الموظفين) وارتفاع أسعار النفط مقارنة بتوقعات الميزانية. وعلى جملة التقارير الصادرة تذهب الجمعية إلى أنه وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي بمؤشرات جيدة ولكنها بطيئة، لكن تبقى نقاط الضعف الهيكلية لا تزال قائمة، بما في ذلك التنويع المحدود للإيرادات والميزانية التي تسيطر عليها بشكل كبير الأجور والإعانات (80% من إجمالي النفقات)، ويعني هذا أنه عندما ينطلق برنامج التنويع الاقتصادي الذي يعتمد بكثافة على الإنفاق الرأسمالي الحكومي، فإن الإنفاق العام سيشهد مزيدا من الارتفاع. صحيح بأن الجهود الكبيرة التي بذلت من الدول العظمى في تحويل الطلب على النفط إلى الطاقة المتجددة كانت كبيرة منذ سنة 2010 ولكنها لم تنجح بأن تقلل الاستهلاك على النفط بأكثر من5% ، وهذا يجعل فرص الإصلاح الاقتصادي المنشود بتنوع مصادر الدخل حاجة ملحة.

- الثروة النفطية كما وصفها عدة مختصين هي ثروة أُصول موجودة تحت الأرض، واستخراجها ينبغي أن يكون فيه قيمة مضافة (ليس فقط لسد المصروفات)، فالإيراد النفطي يجب استخدامه في استثمار يولد فائدة أكثر من بقاءه تحت الأرض، وأهمها الاستثمار في البلد (بنية تحتية) والاستثمار

البشري والمالي، وهذا ما فعله مؤسسوا الدولة الحديثة عندما ننظر للماضي القريب. هذا بحد ذاته يعد تنوع لمصادر الدخل في ذلك الوقت، ولكن بعد قرابة 50 عام من إنشاء الصندوق بمرسوم رقم 106 لسنة 1976 أصبح ملحاً أن نذهب إلى أبعد من هذا التنوع إلى أمور تضمن « لشعبنا كرامته وعزته في يومه وغده» كما جاء في صدر قانون إنشاء احتياطي الأجيال القادمة.

## برنامج عمل الحكومة الجديدة

- آثرنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن لا يكون لنا رأي مباشر في برنامج عمل الحكومة الجديدة إلا بعد فترة وجيزة من دور الانعقاد الحالي للنظر في سلوك النواب تجاه تعاطي الحكومة للقوانين المهمة وكذلك أولوية الحكومة من برنامج عملها. رأينا سابقاً في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن برنامج عمل الحكومة السابق للسنوات من 2022-2026 لم يكن إلا تكملة للمسيرة السابقة في التذبذب الحكومي، إلا أننا نرى بأن برنامج عمل الحكومة الجديدة هو خطوة للأمام مقارنة بالسنوات السابقة وشامل للأولويات النيابية والشعبية ويعكس حلولاً زمنية للقضايا التي تهم الشارع الكويتي، وقد وجدنا أهدافاً استثمارية وإن كانت غير محددة تفاصيلها والمدد الزمنية للتنفيذ والكلفة ومردودها على الدولة مالياً وعلى المجتمع وفئاته، إلا أنها أفكار خارج صندوق التذبذب الحكومي السابق.

- ولكن ما شعرنا به هو أن الحكومة لم تدرج أولوياتها بشكل واضح في برنامج عمل الحكومة وكأنها تركت قائمة البرامج في يد النواب وهذا المخيف! مجموعة كبيرة من النواب لا يعي خطورة رسم مستقبل البلد إذا وضع استحقاق حقيقي أمامه وفي الكفة الأخرى استحقاق شخصي لفئة أو

أفراد. والواضح بأن هناك حالة من اللامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله في دهاليز السياسة وهذا ما نشهده من سلوك أغلب النواب، لذلك ليس غريبا أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس من جراء التأخر وعدم الاكتراث في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية. برنامج عمل الحكومة الأخير قلت عليه الصفة السياسية وهذا أمر محمود – بعكس ما يراه النواب – لأن برنامج عمل الفصل التشريعي 16 لسنة 2021-2022 كان يحمل طابعاً هلامياً لا يخلو من الكلام الموزون من غير رؤية واضحة في تحقيق أهدافها وغلب عليها الصبغة السياسية، وهذا يعكس التخوف السابق للجمعية من خلو رؤية إصلاحية واضحة وعدم وجود الإرادة الصادقة في حل المشكلات، وهذا ما استحسنا رؤيته في البرنامج الأخير.

- استمراراً للكلام الإنشائي الذي يصدر من مجلس الوزراء هو أمر لا بد منه في العقلية الحكومية المتجذرة لذلك كان الأجدى أن يكون البرنامج يفترض أن يعيد في البداية صياغة رؤية الكويت 2035، لتتواكب مع متغيرات ومستجدات طرأت على الساحتين المحلية والإقليمية. المقلق بالنسبة لنا هو التفات الحكومة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حل بها عملية إبادة جماعية بمباركة حكومية سابقة. لذا لن يتغير الواقع المؤلم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما لم يتغير النهج الاقتصادي المتبع في الدولة ولن تخرج المشاريع من القطاع الاستهلاكي إلى القيمة المضافة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة لذلك فالتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ليست حكراً عليه بل هي تحديات القطاع الخاص بأكمله.

- وبرغم أن بنود الضريبة والدَّين العام ورفع الدعم عن بعض الخدمات وتقليلها أتت بشكل رئيسي في كل برنامج عمل للحكومة على عكس البرنامج السابق، حيث حضرت على استحياء وتلونت بين السطور بجمل مطاطية على

وزن «مراجعة الخدمات العامة» و « وتحسين قدرات إدارة الضرائب» وكذلك «العمل على تنفيذ استراتيجية التخصيص» حتى تكون اعتباراتها السياسية أقل كلفة على أعضاء مجلس الأمة. إلا أننا لازلنا متمسكين ومؤمنين وقانعين بأن أي إصلاح يبدأ بمس جيب المواطن هو إصلاح ساقط شعبياً قبل أن يسقط سياسياً، وإيماننا راسخ على أن سلم الإصلاح الاقتصادي يبدأ بتهذيب السلوك الحكومي بالهدر الصارخ في الميزانية والمصروفات الغير حصيفة من أمثال (الرواتب الاستثنائية وبيع الإجازات وغيرها..).

- مما استحسناه في برنامج العمل هو ذكر مشاريع مهمة عكفت الجمعية سابقاً على ذكرها مراراً وتكراراً ونجدها دخلت ضمن برنامج العمل مثل (هيئة العقار، ملف أملاك الدولة، صندوق سيادة وغيرها)، ولكننا كنا نأمل أن تكون هذه الملفات الحساسة ضمن برنامج زمني ورأي فني واقعي واضح حتى لا يكون مجال للتأويل كمشروع المدينة الترفيهية الذي ركز واسترسل في جميع الجوانب المهمة المعنية في المشروع فنياً وزمنياً وغيرها. وما وجدناه من الأمور الأساسية في وجودها في كل برنامج وعمل ومهملة لعدم جدية العمل بها هي نقطة تنويع مصادر الدخل الذي كنا نعتقد أن يكون هو جوهر برنامج العمل لإيماننا الراسخ أن بداية العمل الإصلاحي الاقتصادي ينطلق من محطة تنويع مصادر الدخل.

- ونلاحظ بأن تحت جزئية «القضاء على الفساد» لم يتم تحديد ما الآلية المتبعة ومتى يجد رموز الفساد عقابهم؟ وهذا ما أوصل الكويت إلى أن يتصدر اسمها صحف عالمية بفضائح وجرائم مالية دولية تنعكس سلباً على مركزها المالي وعلى سمعتها أدت إلى إعلان بعض مؤسسات التصنيف الائتمانية مراجعة تصنيفاتها لبعض المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة لارتباطها بالمال الأسود، وهذه نقطة مهمة جداً لنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية نحذر

ونشدد ونكرر عليها في بياناتنا ومنشوراتنا.

- وختاماً لا يخفى على أحد أهمية الإصلاحات السياسية الغائبة عن برنامج عمل الحكومة والحاضرة في ذهن مجلس الوزراء، إن تطور العمل الديمقراطي يكون بتغيير المناخ السياسي وخلق أرضية خصبة للتهاون في جو ديمقراطي جامد لم يتغير إلا لمزيد من تضييق الحريات وخصوصاً ما عكف عليه مجلس الأمة في 10 سنوات ماضية.

- إيماننا الراسخ بأن بوابة الإصلاح هو الإصلاح المؤسسي وأهمها وأحد أركانها هي التطور السياسي بتشريعات تطور عملية القرار السياسي بعيداً عن المحاصصة والجو السلبي الذي عشناه طويلاً.

- منذ ديسمبر 2020، عكفت الجمعية الاقتصادية على تقديم أربع مبادرات رئيسية إلى الجهاز الحكومي، الأولى تعنى بدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر إنشاء صندوق وطني يقدم منح تحفيزية للمسجلين على الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عُرف بـ«صندوق إنعاش» وتلتها ورقة أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي المعدة بالتعاون مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين، بالإضافة إلى تقديم الجمعية توصياتها في ما يخص مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا، بالتعاون مع مجموعه من المبادرين المتضررين و رواد الأعمال ووزراء ومسؤولين حكوميين وكذلك مبادرة تحرير الأراضي الصناعية والتجارية والتي تبناها مجموعة من نواب مجلس الأمة. ومنذ أكثر من خمس سنوات حذرت الجمعية الاقتصادية الكويتية مما نعيش فيه من اختلالات هيكلية لاقتصادنا وعدم استدامة نموذج التنمية الاقتصادية المبني على قيادة القطاع العام.

- لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نركز على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة ومن ثم تهيئة المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل كما فصّلنا في «أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي»، وأن يرتكز الإصلاح اليوم على أمر واحد أساسي وهو الإصلاح المؤسسي كي تتمكن الحكومة من الوصول إلى الإصلاحات الأخرى. ونؤكد على أن أي إصلاح يبدأ من مس جيب المواطن هو إصلاح ساقط اقتصاديا قبل أن يسقط شعبياً. فالهدر المالي في الميزانية من الواجب ضبطه قبل التفكير بفرض ضرائب، ومحاربة الفساد وتقليل التكلفة الباهظة والمصاحبة له كذلك على رأس سلم الأولويات.

- كما أنه من الضروري دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على أي قرار قبل اتخاذه، وإلا أننا تفاجأنا بعد جائحة كورونا كما تفاجئ الجميع بإجراءات حكومية أبعد ما تكون عن الواقع وهو ما تجلى واضحاً من عجز الحكومة آنذاك على التقدم بمشروع واحد لانتشال البلد من حالة المرض السريري الذي أصابه، إذ أنها دلائل على أن السلطة التنفيذية تغرد خارج السرب في مشهد محزن لعجزها عن اتخاذ القرار، ونتمنى أن ينعكس استحسان الشارع من برنامج العمل على تغيير هذه الصورة النمطية في الحكومة وسلوكها السابق.

- إننا نقف على خط سواء مع إخواننا في جهات المجتمع المدني الحيّة في ريبة مترقبين أمام هذا السلوك الحكومي النيابي الجديد، مع التأكيد على أننا كمؤسسة مجتمع مدني منتخبة تهدف إلى المساهمة الفاعلة ونشر الوعي وتقديم مبادرات بغرض خدمة الصالح العام ولا مصلحة لنا سوى الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويت وأن نساهم ولو بشيء بسيط بتطوير بيئة الأعمال والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي.

- ختاماً تذكروا بأن إنجاز صغير على الجبهة الاقتصادية هو خير ألف مرة من كلام سياسي كبير لا يطعم ولا يغني من جوع.

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لبعثة صندوق النقد الدولي

استقبال السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لبعثة صندوق النقد الدولي

## اللجنة الثقافية :

شُكلت اللجنة الثقافية من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2022 ، وهم:

| م | الاسم | المنصب |
|---|---|---|
| 1 | هيا أيمن عبد الله بودي | رئيس اللجنة |
| 2 | حمد على حمد البحر | نائب الرئيس |
| 3 | حامد عبد السيد الدلال | عضو |
| 4 | د. خالد حجي عبيد | عضو |
| 5 | ساره ايمن عبدالله بودى | عضو |
| 6 | شيخة طارق أحمد الأحمد | عضو |
| 8 | شيخة عبدالعزيز النجار | عضو |
| 9 | عبدالعزيز عبدالله السميري | عضو |
| 10 | عثمان ايمن عبدالله بودى | عضو |
| 11 | علي نصار الخالدي | عضو |
| 12 | عنود صنيتان الظفيري | عضو |
| 13 | فيصل ضاوي فايز العتيبي | عضو |
| 14 | لطيفه محمد عيد على النصار | عضو |
| 15 | محمد جاسم الفضلي | عضو |
| 16 | محمد طه محمد | عضو |
| 17 | محمد فهد الأمير | عضو |
| 18 | منيره جابر نصار الشريفى | عضو |
| 19 | نوره ايمن عبدالله بودى | عضو |
| 20 | وائل محمد القحطاني | عضو |

## ومن أبرز الأنشطة التي نظمتها اللجنة :

### 1. ندوة عامة بعنوان ( الأزمة الإسكانية .. التحديات والحلول ):

بتاريخ 2022/11/23 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (الأزمة الإسكانية .. التحديات والحلول) وقدمها معالي السيد/ عمار محمد العجمي - وزير الإسكان والتطوير العمراني السابق، السيد/ عبدالله عبد العزيز المحري - رئيس المجلس البلدي، النائب د./ عادل جاسم الدمخي - رئيس لجنة الميزانيات، النائب/ حمد عادل العبيد - عضو اللجنة الإسكانية، النائب د./عبدالعزيز طارق الصقعبي - مقرر اللجنة الإسكانية ، النائب م. / عبدالله فهاد العنزي - عضو اللجنة المالية ، السيد / فهيد حمد الملحم - المنسق العام للجنة، السيد / محمد بدر الجوعان - نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الدكتور/ أنور شبيب الشريعان - رئيس قسم الاقتصاد - جامعة الكويت.

### 2. ندوة عامة بعنوان ( التشريعات المستقبلية وخطة التنمية 2035 ):

بتاريخ 2023/1/31 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (التشريعات المستقبلية وخطة التنمية 2035) وقدمها الدكتور/ خالد مهدي - الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، النائب/ عبد الوهاب العيسى - عضو مجلس الأمة ، السيد / مهند محمد الصانع - عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، السيد/ محمد بدر الجوعان - نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية ، السيد/ عدنان أبل - نائب رئيس جمعية المحامين الكويتية، السيد / م. نواف الحداد - مدير مكتب البحوث والتخطيط الاستراتيجي ، وأدار الحوار المحامي/ عبد الله محمد البكر - رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.

### 3. ندوة عامة بعنوان ( الاستثمار في الكويت وقانون المنافسة ):

بتاريخ 2023/3/14 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (الاستثمار في الكويت وقانون المنافسة) بالتعاون مع شركة تومسون رويترز وشركة اليفيشن القابضة مع انضمام مشاركين من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، كي بي إم جي و DENTONS..

## 4. ندوة عامة بعنوان ( يوم المرأة الكويتية):

بتاريخ 2023/5/16 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (يوم المرأة الكويتية) وقدم الندوة كل من الدكتورة/ معصومة المبارك – وزير سابق، الدكتورة / لبنى القاضي – مؤسس ورئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، المهندسة / سارة أكبر – عضو لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية سابقاً، السيدة/ لولوة الملا – رئيس مجلس إدارة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، السيدة/ سلمى الحداد – مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج ، المهندسة / مها البغلي – عضو المجلس البلدي سابقاً ونائب رئيس شبكة سيدات الأعمال والمهنيات ، وأدار الحوار السيدة / هيا ايمن بودي – عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية ورئيس اللجنة الثقافية.

## 5. ندوة عامة بعنوان ( القدرة الإدارية للدولة : حالة الكويت):

بتاريخ 2023/5/24 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (القدرة الإدارية للدولة: حالة الكويت) وقدمها الأستاذ الدكتور / فيصل حمد المناور – أستاذ السياسة العامة ، وأدار الحوار السيدة / هيا ايمن بودي – عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية ورئيس اللجنة الثقافية.

ندوة الأزمة الإسكانية

ندوة الأزمة الإسكانية

ندوة الأزمة الإسكانية

ندوة الاستثمار في الكويت وقانون المنافسة

ندوة ديون الحكومة بين الرقابة والتنفيذ

ندوة القدرة الإدارية للدولة .. حالة الكويت

ندوة يوم المرأة الكويتية

## لجنة التطوير المهني والتدريب :

شُكلت لجنة التطوير المهني والتدريب من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2022 ، وهم:

| م | الاسم | المنصب |
|---|---|---|
| 1 | محمد عزت العريان | رئيس اللجنة |
| 2 | ابراهيم عبدالرحمن الرخيص | عضو |
| 3 | د. عادل حسن دشتي | عضو |
| 4 | الرازي يوسف البديوي | عضو |
| 5 | بشاير حديجان المطيري | عضو |
| 6 | ثامر عبدالله المسيلم | عضو |
| 7 | جمال عبدالعزيز المطوع | عضو |
| 8 | حوراء على تقى اكبر | عضو |
| 9 | خلود خلف محمد | عضو |
| 10 | سارة أحمد الشبلي | عضو |
| 11 | سالم علي ناصر الشريع | عضو |
| 12 | عبدالله سعد السريع | عضو |
| 13 | عمر خالد الرميحي | عضو |
| 14 | عنود صنيتان الظفيري | عضو |
| 15 | فاطمة هيمان مبروك | عضو |
| 16 | فاطمه ناصر بهبهاني | عضو |
| 17 | محمد جاسم الفضلي | عضو |
| 18 | محمد حسين المؤمن | عضو |
| 19 | محمد فهد الامير | عضو |
| 20 | منصور علي التميمي | عضو |
| 21 | وسام نجف بهبهاني | عضو |
| 22 | حوراء على تقى اكبر | عضو |

**قامت لجنة التطوير المهني والتدريب بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وذلك على النحو التالي :**

**1. دورة تدريبية بعنوان ( التقييم العقاري ):**

**تاريخ الانعقاد : 18 - 20 سبتمبر 2022**

هدفت الدورة إلى إكساب المشاركين الأسس والأصول والمهارات اللازمة لحساب العائد العقاري ومن ثم حساب قيمة العقار بأفضل الطرق المستخدمة عالميا، وأيضا تدعيم فهم المشاركين بأهمية التقييم العقاري بالطرق الحديثة.

**2. دورة تدريبية بعنوان ( القيادة المؤسسية المميزة ):**

**تاريخ الانعقاد : 25 - 28 سبتمبر 2022**

هدفت الدورة إلى تسليط الضوء على أهم وأحدث مُمارسات القيادة المؤسسية وإبراز النواحي العملية، خاصة فيما يتعلق ببيئة العمل المحلية.

**3. دورة تدريبية بعنوان ( تدقيق ومراجعة العقود وكشف المخالفات والتدليس والاحتيال):**

**تاريخ الانعقاد : 23 - 25 أكتوبر 2022**

الهدف العام من الدورة : تجنب المخالفات التعاقدية واكتشاف الاحتيال بها.

**4. دورة تدريبية بعنوان (الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الكويت):**

**تاريخ الانعقاد : 14 - 15 نوفمبر 2022**

هدفت الدورة إلى تعرف المشاركين على الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الكويت مشتملة على الجهات الإشرافية الثلاث (البنك المركزي - هيئة أسواق المال - وحدة التأمين).

**5. دورة تدريبية بعنوان ( برنامج الإكسل للمحاسبين ):**

**تاريخ الانعقاد : 4 - 6 ديسمبر 2022**

الهدف العام من الدورة : تعلم المشاركين استخدام الادوات المتوفرة في إكسل من أجل تقوية كفاءات المحاسبين التقنية وتمكينهم من العمل بإنتاجية أعلى وبدقة أكبر.

**6. دورة تدريبية بعنوان ( مبادئ الاقتصاد الجزئي):**

**تاريخ الانعقاد : 12 - 14 فبراير 2023**

أقامت الجمعية الاقتصادية الكويتية هذه الدورة لموظفي جهاز حماية المنافسة حيث هدفت الدورة إلى إلمام المشاركين بالمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد الجزئي.

**7. دورة تدريبية بعنوان ( تحليل المعلومات التجارية للدخول للأسواق العالمية):**

**تاريخ الانعقاد : 12 - 14 فبراير 2023**

الهدف العام للدورة :

- التعرف على أهم مصادر المعلومات التجارية عن الأسواق الدولية وطرق تحليلها .
- التعرف على كيفية اختيار الأسواق المستهدفة.
- التعرف على المفاهيم والأساليب الأساسية الخاصة بإعداد بحوث السوق.
- فهم المبادئ الأساسية لبحوث السوق للتصدير.
- التعرف على أساليب تطور التجارة العالمية.
- استخدام الإنترنت كمصدر أساسي للمعلومات.
- قواعد بيانات حركة التجارة الدولية TradeMap Database

- قواعد بيانات على مستوى الدول والمنتجات Country & Product Map
- قواعد بيانات نفاذ الأسواق Market Access Map

**8. دورة تدريبية بعنوان ( قوانين ولوائح هيئة أسواق المال في دولة الكويت ):**

**تاريخ الانعقاد : 12 - 14 مارس 2023**

الهدف العام للدورة :

- معرفة قوانين ولوائح هيئة أسواق المال والتنظيم الإداري.
- معرفة آلية وشروط الترخيص للأشخاص وتسجيل الأشخاص.
- آلية الإفصاح داخل السوق.

**9. محاضرة بعنوان ( التفاصيل الصغيرة والآثار الكبيرة ):**

**تاريخ الانعقاد : 19 يونيو 2023**

هدفت المحاضرة الى تعزيز الانتباه الى بعض الممارسات اليومية في الحياة المهنية والتي من شأنها أن تؤثر على سمعة الموظف وعلاقاته المهنية داخل بيئة العمل.

دورة التقييم العقاري

دورة القياد المؤسسية المميزة

دورة تدقيق ومراجعة العقود وكشف المخالفات والتدليس والاحتيال

دورة الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الكويت

دورة برنامج أكسل للمحاسبين

دورة مبادئ الاقتصاد الجزئي

دورة تحليل المعلومات التجارية للدخول للأسواق العالمية

دورة قوانين ولوائح هيئة أسواق المال

محاضرة التفاصيل الصغيرة والآثار الكبيرة

## لجنة المشروعات الصغيرة :

شُكلت اللجنة المشروعات الصغيرة من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2022/2021 ، وهم:

| م | الاسم | المنصب |
|---|---|---|
| 1 | حمد خالد العبدالكريم | رئيس اللجنة |
| 2 | الرازي يوسف البديوي | عضو |
| 3 | اسامه علي الرمضان | عضو |
| 4 | الدكتور عادل حسن دشتي | عضو |
| 5 | بدر نافل الهذال | عضو |
| 6 | بشاير حديجان المطيري | عضو |
| 7 | جمال عبدالعزيز المطوع | عضو |
| 8 | حوراء على تقى اكبر | عضو |
| 9 | حيدر حسن ناصر الصايغ | عضو |
| 10 | خديجه مفرج نهار المطيري | عضو |
| 11 | خلود خلف محمد | عضو |
| 12 | الدكتور أحمد سعد الدويلة | عضو |
| 13 | الدكتور عبدالرحمن احمد المخيزيم | عضو |
| 14 | سعد عبدالعزيز عبدالله الزامل | عضو |
| 15 | طلال مصطفى الاسد | عضو |
| 16 | عادل عبدالله غلوم | عضو |
| 17 | عبدالرحمن بسام التركيت | عضو |
| 18 | عبدالعزيز عيسى الطواش | عضو |
| 19 | عبدالله خالد المطيري | عضو |
| 20 | عبدالله مساعد السلطان | عضو |
| 21 | عبدالمحسن فرج المطيري | عضو |
| 22 | عبدالمحسن سعد عفر الضفيرى | عضو |

| | | |
|---|---|---|
| 23 | عنود صنيتان الظفيري | عضو |
| 24 | فاطمة حسن العبسي | عضو |
| 25 | فاطمة عبدالرضا العلي | عضو |
| 26 | فاطمه ناصر بهبهاني | عضو |
| 27 | فريد صالح بدارنة | عضو |
| 28 | فهد محمد الهاجري | عضو |
| 29 | فيصل خليل خريبط | عضو |
| 30 | فيصل ضاوي فايز العتيبي | عضو |
| 31 | فيصل عقاب القريفة | عضو |
| 32 | قتيبة عبدالرحمن الحمود | عضو |
| 33 | محمد جاسم الفضلي | عضو |
| 34 | محمد حسين المؤمن | عضو |
| 35 | محمد سعد البراك | عضو |
| 36 | محمد فهد الامير | عضو |
| 37 | محمد ناصر العتيبي | عضو |
| 38 | مرشود علي المطيري | عضو |
| 39 | منصور علي التميمي | عضو |
| 40 | نواف جديان البغيلي | عضو |
| 41 | نوف علي المري | عضو |
| 42 | هدى محمد العنزي | عضو |

**ومن أبرز الأنشطة التي قامت بها اللجنة :**

بتاريخ 5/27/ 2023 ورشة تدريبية بعنوان (مهارات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية):

الهدف العام من الورشة التدريبية: التعرف على دراسة الجدوى وأهميتها، ومعرفة مكونات دراسات الجدوى من الدراسة التسويقية والدراسة الفنية والدراسة المالية والدراسة الإدارية باختصار.

بتاريخ 6/17/ 2023 ورشة تدريبية بعنوان (مهارات الإدارة المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة):

الهدف العام من الورشة التدريبية: التعرف على المهارات المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تأسيس الدورة المستندية المحاسبية ومهارات الرقابة الداخلية وأسس ومعايير اختيار المحاسبين والمدراء الماليين.

ورشة مهارات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية

ورشة مهارات الإدارة المالية

## لجنة الملتقى الاقتصادي:

شُكلت لجنة الملتقى الاقتصادي من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2022 ، وهم:

| م | الاسم | المنصب |
|---|---|---|
| 1 | سلطان مساعد الجزاف | رئيس اللجنة |
| 2 | بدر نافل الهذال | عضو |
| 3 | براك عبدالمحسن العجمي | عضو |
| 4 | ثامر عبدالله المسيلم | عضو |
| 5 | حامد عبد السيد الدلال | عضو |
| 6 | حوراء على تقى اكبر | عضو |
| 7 | د.ناصر جاسم الصانع | عضو |
| 8 | رفعة جمعان الرشيدي | عضو |
| 9 | ريم عبدالله العيدان | عضو |
| 10 | سعود عبدالله العازمى | عضو |
| 11 | شيخة طارق أحمد الأحمد | عضو |
| 12 | عامر ذياب التميمي | عضو |
| 13 | عبدالله مساعد السلطان | عضو |
| 14 | عنان خالد محمد الصبيحى | عضو |
| 15 | فهد سعد النخيلان | عضو |
| 16 | مشعل طالب القناعي | عضو |
| 17 | منى صحن سعد الرشيدي | عضو |
| 18 | نوره داود الحنيف | عضو |
| 19 | وسام نجف بهبهاني | عضو |
| 20 | نهى عبدالعزيز المنصور | عضو |

ساهمت لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية) في بحث مواضيع هامة متعلقة بالشأن الاقتصادي وتم مناقشتها بأسلوب حواري بسيط ومباشر بين الضيوف والأعضاء، حيث استضافت الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال اللجنة العديد من الضيوف، وذلك على النحو التالي:

1 - تم استضافة السيد / إبراهيم أديب العوضي - رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين، والسيد/ عماد عباس حيدر - نائب رئيس اتحاد وسطاء العقار، وذلك للتحدث عن ( تضخم العقار وطرق المواجهة).

2 - تم استضافة السيدة / بدور السميط - عضو مجلس إدارة جمعية رواد الأعمال الكويتية ورئيس شبكة سيدات الأعمال والمهنيات ، والسيدة/ أسيا الصعيليك - استشاري أعمال، وذلك للتحدث عن ( التحديات التي تواجه رائدات الأعمال).

3 - تم استضافة الدكتور / عبد الله فهد العبد الجادر - مستشار تطوير إداري وموارد بشرية ،وذلك للتحدث عن( البديل الاستراتيجي للأجور والرواتب).

4 - تم استضافة الدكتور / أنور الحربي - متخصص في تكنولوجيا المعلومات ، وذلك للتحدث عن ( أهمية الذكاء الاصطناعي في الصناعة الرقمية).

5 - تم استضافة الدكتور / أسامة الفلاح - أستاذ مساعد بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ، والبروفيسور / ألفريدو ليون - أستاذ زائر بجامعة جورج واشنطن وباحث زائر في صندوق النقد الدولي ، وذلك للتحدث عن (السياسة النقدية في نظام الربط، وتأثيرها على أسعار الفائدة).

الملتقى الاقتصادي (الديوانية) أهمية الذكاء الاصطناعي

الملتقى الاقتصادي (الديوانية) السياسة النقدية

الملتقى الاقتصادي (الديوانية) تضخم العقار وطرق المواجهة

الملتقى الاقتصادي (الديوانية) التحديات التي تواجه رائدات الأعمال

## لجنة العلاقات العامة والإعلام:

قامت اللجنة بإعداد ونشر جميع الاخبار والتغطيات الصحفية والفعاليات والأنشطة الخاصة بالجمعية الاقتصادية الكويتية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالجمعية ومتابعتها، بالإضافة إلى الرد على جميع الأسئلة والاستفسارات الخاصة عن الجمعية الاقتصادية الكويتية في جميع مواقع التواصل الاجتماعي.

نظمت اللجنة بتاريخ 2023/1/22 حفل العشاء بمناسبة تشكيل مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية الجديد.

عملت اللجنة على جلب عروض من بعض الجهات كالفنادق والمنتجعات والمطاعم والأندية الصحية والعيادات الطبية وشركات التأمين ليستفيد منها أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية.

نظمت اللجنة بتاريخ 2023/4/1 الموافق 10 رمضان 1444 الغبقة الرمضانية السنوية.

صور من الغبقة الرمضانية

صور من الغبقة الرمضانية

صور من الغبقة الرمضانية

## العضوية في الجمعية

انضم لأسرة الجمعية خلال هذا العام 2023/2022 أعضاء جدد سواء أعضاء عاملون أو منتسبون إذ بلغ عدد الأعضاء الجدد الذين تم قبولهم في الجمعية (73) عضواً عاملاً، بينما بلغ الأعضاء المنتسبين (9) أعضاء.

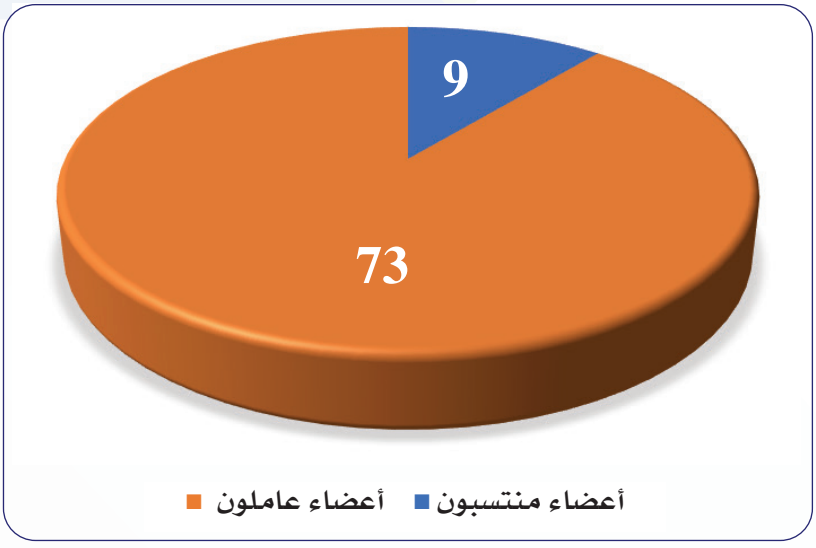

# العلاقات والمشاركات

- استضافت وشاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية للعام الثاني على التوالي «مجموعة متضامنون لإصلاح التعليم»، وهي مجموعة اجتماعية فكرية غير ربحية مهتمة بإصلاح التعليم وتطويره في دولة الكويت، بالتشارك والتضامن مع المُشرّعين والتنفيذيين والقوى الفاعلة في المجتمع تضمّ المجموعة مختصين ومهتمين بالشأن التربوي والتعليمي تأسست في فبراير 2021 بدولة الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الورشة التدريبية التي نظمتها جمعية المحامين الكويتية بعنوان «جرائم الانتخابات والجزاءات المترتبة عليها وفقاً للقانون الكويتي».
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في استطلاع الآراء بشأن مسودة التعليمات الخاصة لمشروع خدمات التقنيات المالية (خدمة التمويل الجماعي القائمة على الأوراق المالية وخدمة مستشار الاستثمار الآلي) والمرسل من هيئة أسواق المال.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر الخليجي الثالث لتحديات الأمن السيبراني خلال الفترة من 19-20 أكتوبر 2022 والمنظم من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في اللقاء المنظم من قبل لجنة كويتيون لأجل القدس للحديث حول الوضع الاقتصادي لمدينة القدس.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في حدث إطلاق « التحديث الاقتصادي للبنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي خريف 2022 – فرص النمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي» بالشراكة مع الهيئة العامة للاستثمار والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الثاني، والمنظم من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».
- استقبلت الجمعية الاقتصادية الكويتية بتاريخ 13 ديسمبر 2022 بعثة صندوق النقد الدولي أثناء زيارتها لدولة الكويت، في إطار المشاورات السنوية مع الجهات المحلية المعنية بالشأن الاقتصادي.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الندوة التي نظمتها الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، بعنوان « ديون الحكومة ... بين الرقابة والتنفيذ».
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر المُنظم من قبل جهاز حماية المنافسة، تحت عنوان « تعزيز المنافسة بين التحدي والطموح».
- استقبل السيد / مشاري العبد الجليل – رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية في مقر الجمعية السيد / توم ستراكان – نائب رئيس القسم الاقتصادي في وزارة الخارجية البريطانية ووفد من السفارة البريطانية في دولة الكويت ، حيث تم مناقشة سبل التعاون الاقتصادي المشترك بين الجانبين.
- تم تزويد هيئة تشجيع الاستثمار المباشر سلسلة إصدار الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان «نحو إصلاح القطاع العام في دولة الكويت».
- استقبل السيد / مشاري العبد الجليل – رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية في مقر الجمعية السيد / دومينيك ديسروبل – مدير معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي بواشنطن والوفد المرافق له.
- استقبل السيد / مشاري العبد الجليل – رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية في مقر الجمعية السيد / Azamat Berdibay –

سفير جمهورية كازخستان لدى دولة الكويت، حيث تم مناقشة وبحث سبل التعاون الاقتصادي المشترك بين الجانبين.

- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر الأول لرؤساء القطاعات المالية بدولة الكويت المُنظم من قبل شركة فاليو بلس لاستشارات الأعمال.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في محاضرة بعنوان « المسيرة الجديدة للصين والفرص الجديدة للعالم» والتي قدمها مساعد وزير دائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تحت رعاية سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في استطلاع رأي حول استبيان – المعهد الدولي للتنمية IMD دولة الكويت للتنافسية العالمية 2023 للسنة الثانية، فيما يتعلق بقضايا القدرة التنافسية، والمقدم من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الحلقة النقاشية التي نظمها مكتب البنك الدولي في دولة الكويت تحت عنوان :
- The Transitioning to a Climate and Nature Positive Future: Building Resilience in the Financial Sector Roundtable Discussion.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ورشة عمل حول تصنيف دولة الكويت في تقرير التنافسية العالمي للعام 2022، والمنظمة من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ندوة تمكين المرأة اقتصادياً، والمنظمة من قبل المعهد العربي للتخطيط.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في Kuwait – India Investment Conference والمنظم من قبل سفارة الهند لدى دولة الكويت.

- استقبل السيد / مشاري العبد الجليل – رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، بتاريخ 21 مايو 2023 بعثة صندوق النقد الدولي أثناء زيارتها لدولة الكويت وذلك لإجراء المشاورات الدورية لعام 2023.
- مشاركة الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال السيد / محمد بدر الجوعان – نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية في عضوية اللجنة المشكلة من قبل معالي وزير التجارة والصناعة والتي تعنى بوضع تصور للأهداف الاستراتيجية لخطة عمل سوق المال الكويتي.
- مشاركة الجمعية الاقتصادية الكويتية مؤسسات المجتمع المدني الكويتية في بيان استنكار بخصوص (تجدد الإساءة المتعمدة للقرآن الكريم في السويد).
- مشاركة الجمعية الاقتصادية الكويتية مؤسسات المجتمع المدني الكويتية في بيان بخصوص (جرائم الكيان الصهيوني في مخيم جنين والضفة الغربية).

مشاركة الجمعية الاقتصادية الكويتية في مؤتمر جهاز حماية المنافسة تحت عنوان تعزيز المنافسة بين التحدي والطموح

## الجمعية عبر وسائل الإعلام

### الحميضي أميناً للسر والملا أميناً للصندوق

# العبدالجليل رئيساً للجمعية الاقتصادية الكويتية والجوعان نائباً

عقدت الجمعية الاقتصادية الكويتية اجتماع الجمعية العمومية العادية لها حيث تم خلال الاجتماع مناقشة وإقرار التقرير الإداري والمالي السنوي للسنة المالية 2021/2022 وانتخاب مجلس إدارة جديد للسنتين الماليتين 2022/2023 و2023/2024، حيث أسفرت الانتخابات عن فوز قائمة التطوير الاقتصادي بجميع مقاعد وتم تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:-

مشاري العبدالجليل رئيسا لمجلس الإدارة ومحمد بدر الجوعان نائبا للرئيس وعبدالعزيز الحميضي أمينا للسر وأحمد الملا أمينا للصندوق وعضوية كل من أحمد الطحيح وحمد العبدالكريم وخالد المطيري و محمد العريان ومحمد متعب الرشيد وهيا بودي. وقد أتت من المستقلين غادة الفارس احتياطي أول ورفعة الرشيدي احتياطي ثاني

كما قدمت قائمة التطوير الاقتصادي الشكر والتقدير لجميع أعضاء الجمعية العمومية لثقتهم واختيارهم لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية الجديد، والشكر أيضاً لممثلي وزارة الشئون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزارة الداخلية لمساهمتهم في نجاح هذا العرس الديمقراطي.

المجلس الجديد

# «الاقتصادية»: ثروة الوطن ليست ملكاً للوزراء والنواب في حفلة تتسابق بها الشعبية

في أول موقف بعد تشكيله الجديد، أشار مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى وجود حالة لا مبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتُدخله دهاليز السياسة، معتبراً أنه لذلك ليس غريباً أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس، جراء التأخر وعدم الإكثرات في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية، لتحسين الحياة الكريمة للشعب الكويتي، من ضمن الإصلاح السياسي المنشود.

ولفتت الجمعية في بيان تلقت «الراي» نسخة منه، على هامش بدء الدورة الجديدة لمجلس إدارتها، إلى أنها تدرك حالة الإحباط العام من اللامبالاة التي تسود المشهد السياسي، وأنها أثرت على مر الظروف المتعاقبة مع أبناء الوطن من الاقتصاديين والمختصين إلى إطلاق صرخات للرفق بهذا الوطن.

وانتخبت «الجمعية الاقتصادية» الأسبوع الماضي مجلس إدارة جديداً برئاسة مشاري العبدالجليل، ضم كلاً من محمد الجوعان وأحمد الملا وأحمد الطحيح وحمد العبدالكريم وخالد المطيري وعبدالعزيز الحميضي ومحمد العريان ومحمد الرشيد وهيا بودي.

ونوهت الجمعية في بيانها إلى أن أولى مراحل الإصلاح الشامل وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة، معتبرة أن المشكلة تكمن في أن السياسة الحكومية على مدى سنوات سابقة، كانت تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة، تهدف فقط لعبور الاستجوابات الوقتية، ولذا أظهر المسلك الذي تسلكه الدولة أخيراً في منح المعاش الاستثنائي كميزة لبعض القياديين، تناقضاً كبيراً مع توجهها في حد الهدر المالي، والتحكم في المصاريف الذي كان من خطوات المعالجة التي اتبعتها لمواجهة العجز المالي الذي عصف على الكويت خلال العامين السابقين.

وأضافت «هنا نذكر نواب الأمة أنه تم انتخابكم لتجسدوا تطلعات الكويت وشعبها، وأهمها ما نعيشه الآن من أمن اجتماعي وأمن اقتصادي، وواجبكم كسياسيين أن تقولوا الحقيقة كاملة لنا كشعب، وعليكم أن تتركوا رغدغة مشاعر الناس من خلال تقديم قوانين شعبوية كشراء القروض، وفي القضايا الوطنية لا يجوز لأحد أن يزايد على أحد».

وتابعت: «علينا أن نتوقف عن سياسة تبديد ثروة هذا الوطن فهي ليست ملكية خاصة لمجلس الأمة والوزراء في حفلة تتسابق فيها الشعبية المضللة التي تتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله، فالوطن لا يُبنى على الهبات، ومستقبل الأجيال المقبلة أمانة تنتظر تسليمها للجيل المقبل كما حافظ عليها من سبقكم، والعاقل هو من يتعظ من تقلبات الزمان».

## KES holds admin council election

Mishari A Al-Abduljalil

KUWAIT: Kuwait Economic Society on Sunday concluded a meeting to discuss the annual administrative and financial report for the year 2021/22 and the election of a new administrative council for the years 2022/23 and 2023/24. The economic development list won all seats in the council.

Meshari Al-Abduljalil is now the head of the administrative council, Mohammed Al-Jouan his deputy, Abdulaziz Al-Humaidhi as secretary and Ahmad Al-Mulla as treasurer. The economic progress list presented its thanks and appreciation to all members of the society for their trust and entrusting them as their choice for the new leadership, and representatives of the social affairs and the interior ministries for the success of this democratic achievement.

## دعت إلى توفير قروض حسنة بقيمة متساوية للمواطنين وسدادها على فترات طويلة الأجل

# «الاقتصادية»: 16.6 مليار دينار ديون 550 ألف مقترض

**التضخم في ارتفاع سنوي لأكثر من 10 سنوات فاق 3.5% ودخل الفرد انخفض 3.82%**

**ندعو الحكومة إلى تقديم حل واقعي على غرار دول مجلس التعاون الخليجي**

**تشكيل فريق ثلاثي لطرح حلول لهذه القضية التي أصبحت هم كل مواطن مقترض**

**مسلسل تراخي الحكومات المتعاقبة لإيجاد حل ناجع سيدفع كلفته المواطنون البسطاء وأبناؤهم**

**لابد من حل منطقي وعادل يغلق ملف القضية بالكامل في وجه المتكسبين**

أشارت الجمعية الإقتصادية إلى أنه في كل وقت يكون فيه الإنجاز غائباً، فإننا نجد موضوع «إسقاط القروض» يعود للواجهة.

ولفتت الجمعية في بيان لها بشأن إسقاط القروض إلى أنه تستنكر حالة اللامبالاة الموجودة في المؤسسة التنفيذية على مر حكومات وسنوات متعاقبة على سكوتهم غير المبرر عن هذا الملف الذي بات هاجساً لكل مواطن سواءً بالتأييد أو بالإنكار.

وقالت: صحيح أن مفهوم إسقاط القروض أو شراء المديونيات يفتقر إلى العدالة ويضر بالاقتصاد الوطني، ولكن في الطرف الآخر أصبح النقاش فيه منطقياً لسبب رئيسي وهو عجز الحكومات المتلاحقة عن كبح جماح التضخم المضطرد الذي يزيد بشكل غير معقول أخيراً وما يزيد موضوع شراء المديونيات قوة في الحجة هو عدم اكتراث السلطتين التنفيذية والتشريعية لانخفاض مستوى دخل الفرد بشكل ملحوظ في آخر 10 سنوات.

وحسب أرقام البنك الدولي فإن التضخم في ارتفاع سنوي لأكثر من 10 سنوات فاق 3,5% ومستوى دخل الفرد في انخفاض سنوي بمعدل 3,82%، وهذا بحد ذاته يشكل هاجساً امام أي مُشرع يعلم لغة الأرقام فضلاً عما شهدناه في آخر سنتين منذ جائحة كورونا وانعكاسها على مستوى دخل الفرد.

ومع تكرار عرض هذا الملف على الساحة قدمت الجمعية الإقتصادية الكويتية رأيها في كل قضية رأي عام تهم المجتمع واستقراره المالي والإقتصادي للأسف ما يجري حالياً هو استمرار في مسلسل تراخي الحكومات المتعاقبة لإيجاد حل ناجع، ومن سيدفع الكلفة ليست الحكومة ولا مجلس الأمة، بل سيدفعها المواطنون البسطاء أنفسهم وأبناؤهم، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف الحكومات في تعاطيها مع هذا الملف خلال الـ15 سنة الماضية والمراهنة على ديمومة الدخل المرتفع من النفط هذا الموضوع الذي أشبع جدلاً من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي مع كل فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بحجب الكلام فيه لا طعم له من كثرة تكرار نفس الادعاءات من الطرفين المؤيد والمعارض وكأننا في مناظرة أبدية بنفس الإسباب والجدليات التي يعتقد اصحابها أنها لن تتغير مع مرور الوقت وهذا بالضبط اكبر عائق أمام حل هذا الملف.

وصل عدد المقترضين في الآونة الأخيرة لأكثر من 550 ألف مقترض، بمبلغ إجمالي شامل 16,6 مليار دينار (لأقراد في جميع فئات الإقتراض)، والاستهلاكي منها فقط 2,36 مليار دينار، إن ما نرجوه اليوم من الحكومة ان يكون هناك حل منطقي وعادل يغلق ملف القضية بالكامل في وجه المتكسبين لذا فإن الدور البرلماني الأصيل هو تقديم حلول مختلفة للملفات العالقة لا الاكتفاء بالاعتراض بدون تقديم بديل واقعي وحل ملموس، فإننا ندعو الحكومة بتقديم حل واقعي على غرار دول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد كما فعلت الإمارات العربية المتحدة على فترات سابقة وكذلك دولة قطر بحل مشكلات المتعثرين من المقترضين وكذلك ممن تغير حالتهم الإجتماعية وايضاً ممن فاق مجموع استقطاعاته 50% من مدخوله ضمن حل متكامل وفيه شروط واضحة.

### تفعيل السياسات الاقتصادية السليمة

أكدت الجمعية الاقتصادية على أن الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الكويتي الذي كان ولا يزال يعتمد على النفط كمورد اساسي ووحيد للدخل القومي تضع الجميع امام مسؤولياتهم الوطنية للتصدي لكل ما يضر الحالة المالية العامة للدولة ومستقبل الأجيال القادمة.

كما إننا نؤكد على ضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية السليمة التي من شأنها تنويع مصادر دخل الدولة وتحقيق الرفاهية للمواطنين بالأطر السليمة وإيقاف الهدر في المال العام وأوجه الصرف غير المبررة ومحاسبة المقصرين.

ومن باب العدالة في توضيح مواطن الخلل، فالحكومات المتعاقبة هي المسؤولة لتكرار مثل تلك المقترحات إلى اليوم، وتعطي انطباعا أن هذا الملف كرت سياسي على طاولة المناقشات، وكان يقترض على الحكومات السابقة أن توضح للمواطنين الأرقام الرسمية وإعداد المقترضين ونسبة المعسرين لسد باب التأويل في الأرقام والحلول.

لذا ما نقترحه هنا في الجمعية الإقتصادية الكويتية هو تشكيل فريق ثلاثي (حكومي - نيابي - مؤسسات المجتمع المدني) لطرح حلول لهذه القضية التي أصبحت هم كل مواطن مقترض وتقسيم شرائح الإقتراض والعمل على جدوى حل الملف الأساسي وهي القروض الإستهلاكية من دون القروض الاستثمارية والتجارية، وإن كانت النية هي رفاهية المواطن التي لن ندخر مجهوداً على السعي لها، فهناك حلول أخرى تصل بنا لهذا مثل القروض الحسنة من الدولة وتكون القيمة بالتساوي ويستفيد منها جميع المواطنين ويكون سدادها على فترات طويلة الأجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المطالبات تأتي في ظل عدم قدرة الحكومة على كبح التضخم الكبير في الكويت منذ عام 2020 إلى اليوم وانخفاض مستوى دخل الفرد في الكويت في آخر 5 سنوات (حسب مؤشر البنك الدولي)، وهذا ألقى بظلاله على فئة مهمة في هذا البلد وهي المتقاعدين وبالأخص كبار السن منهم التي أصبحت معاشاتهم التقاعدية أقل من قيمتها في ظل هذا التضخم المطرد.

ندوة «الأزمة الإسكانية... تحديات وحلول» بحضور وزاري - نيابي - بلدي - شعبي

# العجمي: تعليمات من القيادة السياسية بـ... معالجة جذرية للقضية الإسكانية

| كتب تركي المقامس |

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني الكائن عمار العجمي أن القضية الإسكانية تواجه العديد من التحديات وستشكل أزمة لأسرة الكويتية إن لم تتضافر الجهود لحلها، محذراً من أنه إذا استمرت السياسة الحالية فستغرق عمليات التنفيذ، وبالتالي علينا أن نختار حلولاً جديدة من دون الإنقاض من حقوق المواطنين في السكن الكريم.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها لجنة جنوب سعد العبدالله التطوعية بعنوان «الأزمة الإسكانية، تحديات وحلول» والتي أقيمت في الجمعية الإقتصادية الكويتية، مساء أول من أمس، بحضور وزاري - نيابي - بلدي.

العجمي متحدثاً في الندوة

**وزير الإسكان: ابتكار حلول جديدة من دون الإنقاص من حقوق المواطنين في السكن الكريم**

**- نعمل مع فريق على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى**

**عبدالله المحري: ليست قضية رفاهية أو تكسبات ... وسنقوم بدورنا كاملاً**

**خالد المطيري: على السلطتين الإسراع بوضع الحلول المناسبة**

**فهد الملحم: خطة زمنية لعقود لـ«جنوب سعد العبدالله»**

### العجمي

وقال العجمي: إن القيادة السياسية وضعت القضية الإسكانية في اعتبارها، وتدعم كل الحلول الجديدة الكفيلة بمعالجتها بشكل واقعي وملموس، ومن جانبنا لم نأل جهداً في اتخاذ القرارات التي تساهم في الحل، ونعمل مع فريق على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لمشكلة القضية ومعالجتها بشكل جذري».

وأضاف أن «القضية الإسكانية من الأولويات، وهناك توجيهات من القيادة السياسية بأنهاء هذه الأزمة بالتعاون مع النواب، ومجدداً الأمل في أن أضع بصمة لتقديم شيء للوطن والمواطن».

### المحري

بدوره، قال رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري إن القضية الإسكانية هي القضية الأولى لدى أعضاء المجلس البلدي فهي ليست قضية رفاهية أو تكسبات وإنما تتعلق بالاستمرار والاستدامة لكل أسرة كويتية، فارتفاع قيمة الإيجارات يواجه 92 ألف طلب إسكاني قائم، وبالتالي لا بد من وضع الحلول لهذه المشكلة.

وأضاف: «القضية ليست قضية أراض بل هي قضية قرار حازم، وقد كان لنا دور في المجلس البلدي بتخيير العديد من الأراضي وتخصيصها للمكتملة، والمساهمة بإزالة العوائق في جنوب سعد العبدالله، كما نؤكد أن كل ما يتعلق بدورنا في حل هذه القضية سنستعجل فيه وبقوم بإيجاد مصلحة المواطن».

### المطيري والملحم

من جهته، أكد رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية خالد المطيري حرص الجمعية على طرح الموضوعات التي تهم المواطن ولا تغفل في أن تخصيص القضية الإسكانية تتفاقم وعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تتصدى لهذه الأزمة وأن تضع لها الحلول المناسبة.

بدوره، قال المنسق العام للجنة العامل مرزنة جنوب سعد العبدالله التطوعية فهد الملحم أن اللجنة بذلت جهوداً حثيثة للالتقاء بالمسؤولين والنواب لعرض هموم أهالي المدينة، ومواجهة متطلبات إنجازها، وطلبنا من وزير الإسكان وضع خطة زمنية واضحة لطرح عقود البنية التحتية للمدينة.

**ديسمبر... مناقصة بنية تحتية لـ«جنوب سعد العبدالله»**

قال العجمي إن «مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله يحتوي على 6 ضواحٍ فيها 24 ألف وحدة سكنية، حيث وزعت منها 4591 قسيمة»، مشيراً إلى أنه «تم أخذ الموافقة من الجهات المعنية لإرسال مناقصة البنية التحتية للمدينة للطرح، حيث سيجرى حالياً تجهيز المعايير والشروط الواجب توافرها في الشركات المتقدمة، «وتوقع أن تتجز في ديسمبر المقبل».

**6 انتقلوا إلى جوار ربهم قبل أن يسكنوا منازلهم**

أشاد العجمي بـ«الأخوة في اللجان التطوعية الذين قابلهم»، مؤكداً أنهم «سيحلون هم الوطن والمواطن، وذكرت لهم أن يدي بأيديهم وطوعتها هو أن نلقى فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية»، معرباً عن حزنه بعدما علم أن 6 ممن حصلوا على قسائم في خيطان قد انتقلوا إلى جوار ربهم قبل أن يسكنوا منازلهم في خيطان.

جانب من الندوة (تصوير سعود سالم)

## «الخطة من 3 مراحل... والنتائج الفعلية ستظهر خلال أسابيع»

# عبدالعزيز الصقعبي:
## الحلول تتطلب مواجهة مع أصحاب الأملاك المليارية القائمة على الفوضى

شدد مقرر اللجنة الإسكانية في مجلس الأمة النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وأصيلة من السلطتين وصدور قرار سياسي جريء لحل القضية الإسكانية، «فالجميع يعي مخالفاتون بنفس إصلاحي موجود لدى الحكومة، فهي تعد بالتعاون لمعالجة القضايا الموجودة، وعليه فلا بد أن يكون هناك قرار فعلي لتخطيط وتنفيذ الحلول المطروحة».

وأضاف: «لدينا خريطة طريق لحل القضية الإسكانية من شقين: أولهما التعامل مع القضايا الحالية والمشكلات الموجودة في المدن السكنية لتخلف على المعوقات بالتعاون مع الجهاز التنفيذي، وهذه محاولة لإيجاد حلول عاجلة، والشق الثاني هو الحل الحقيقي للقضية الإسكانية من خلال القرار الواضح والاستخدام الأمثل للأراضي المتبقية في المدن السكنية، حيث اننا نعمل عليها منذ سنوات وجلسنا مع جميع المعنيين لتفهم وعالج المشكلة، وتتمثل من صميم عمل قوانين لهذه المعالجة، وهذه القوانين المقدمة له لاستدامة القروض الإسكانية، أما في ما يخص التمويل العقاري فما هو مطروح لا يخدم المواطن، والحكومة تحاول أن تشهر من المسؤولية في هذا الجانب ونحن لن نقبل بأن يكون المواطن رهينة للتاجر».

وأشار إلى أن المرحلة الثانية من الخطة هو تجميع شتات القضية الإسكانية ومعالجة الفوضى الإسكانية، وعلمنا فلا بد من وجود هيئة عقار تنظم كل ما يتعلق بالعقار، لتنظيم الفوضى الحاصلة حالياً وتقوم بمتابعة ورصد سوق العقار في الكويت وتصدر التقارير والاحصائيات وغيرها.

وأضاف أن المرحلة الثالثة هي ضبط الفوضى الحاصلة في الدورة المستندية للعقار لكي لا تتكرر بقع الرسوم والوقالات العقارية والتسجيل العقاري وإصدار التراخيص وغيرها، ومع هذا كله علينا أن نكون حذرين لكي لا تجير هذه الفوائض لمصلحة التاجر على حساب المواطن.

وخلص الصقعبي إلى القول: «كل ما ذكرناه لن يرى النور من دون وجود قرار سياسي جريء من حكومة قادرة فنياً على التعامل مع جزئية التشريعات هذه، وعلمنا أن تكون قادرة على مواجهة مخلفية مع المتنفذين أصحاب الأملاك المليارية القائمة على الفوضى العقارية الحالية، وهم أقوى من الحكومة ولحسابنا يكونون أقوى من رئيس الحكومة».

## «نعيش في فوضى المسؤول عنها النظام الإداري للدولة»

# عادل الدمخي:
## مشاريع الدولة تُجيّر لصالح بعض المتنفذين فقط

جانب جانبي بين الدمخي والحربي

قال رئيس لجنة المرافعات في مجلس الأمة النائب الدكتور عادل الدمخي إن اللجنة حاولت تذليل كل العقبات لتمرير المرافعة الحالية، والتي تتعلق بمرافعة سابقة تعطلت منها الكثير من المشاريع، مشيراً إلى أن الدولة ليس فيها أولويات في تحديد المرافعات، والدولة تضخم في المشاريع، وأضاف الخلل بسبب مجلس الوزراء، فلا يوجد فريق متناسق، والتاجر يضغط لتأخذ مشاريع لصالحه، لا تخدم الصالح العام.

وأضاف: «اكتشفنا أن مشاريع الدولة تُجيّر لصالح بعض المتنفذين فقط، فالحكومة لا تستطيع أن تحدد الأولوية للمدينة النخلة للمدن الجديدة، وهذا واضح، فما الفائدة المرجوة من إعادة بناء المدينة النخلة لتجلوت السرة من جديد؟ والزحمة لها العديد من الحلول منها المصعد الهرمي وكل العالم فيه زحمة.. نحن نعيش في فوضى المسؤول عنها النظام الإداري للدولة، وعدم معالجة الزحمة المكاسة ومن هنا فلا توجد أولويات واضحة لدى الحكومة».

ولفت الدمخي إلى أن المرافعة خصص فيها 2.5 مليار دينار للمدينة المتحدة، فلماذا لا تستخدم للمدن الجديدة؟ هذا بسبب الصورة الحالية الحكومية، وعدم القدرة على اتخاذ قرار أمام أصحاب مصالح ونفوذ وهم كانوا أقوى من القرار الحكومي في العهد السابق، ونادى أن نرى قراراً فعلاً من الحكومة الحالية، ولكن للأسف بعض المؤشرات «صو زينه» فبعض أصحاب النفوذ يستطيعون على التطليف لإزاحة من طريقهم.

## فهاد يُشدّد على الشفافية: المشكلة بالإرادة والقرار

رأى رئيس لجنة الأولويات في مجلس الأمة النائب المهندس عبدالله فهاد أن الوضع القائم يحرّك المسار، فهل تعطل من أجل مزرعة دجاج يدفعطل إلاف البشر في مدينة جنوب سعد العبدالله؟

وأكد أن المشكلة الإسكانية هي مشكلة إرادة وقرار، فكل شيء موجود، لافتاً إلى ضرورة مصارحة الناس والتعامل معهم بشفافية، لأن غياب الشفافية جعل المواطنين يشردون في اختيارهم في المدن الإسكانية، حيث انه بعد توزيع المخطّ طرحت خطأن وجنوب عبدالله العمار، والآن الناس تتساءل عن مصير الصليبية، ونيماء بعد انتهاء البنية التحتية للبيوت المتبرع فاضطّ حالياً فيها، وعلينا أن نتعامل معها بشكل فني ونؤكد للجميع أن القضية الإسكانية ستكون على رأس الأولويات في مجلس الأمة.

## العبيد: 4 أعضاء من «الإسكانية» ينتظرون دورهم في الإسكان

توجه النائب حمد العبيد بالشكر لكل لجان الإهالي التطوعية التي كان لها دور إيجابي في الحض على حل القضية الإسكانية، «فأبنوه أعضاء اللجنة الإسكانية 4 منهم يعانون مما يعانيه المواطن وينتظرون دورهم في الإسكان، ولكن من الأسور الإجتماعية أن وزير الإسكان جاء من رحم الشعب فالقضية الإسكانية تحتاج إلى قرار جازم».

وأضاف: «يجب تطوير المواثيق الإدارية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتعديل قرار حرمان من حصل على عقارات 200 متر مربع من حقه في الرعاية السكنية، ومعالجة قضية سحب بيت المتوفى وعدم إصدار وثيقة، كما يجب تذليل العقبات في التعاقد مع الشركات المعاقبة وتأخير التوزيعات وتجهيز المباني المخدمة ومشكلات ميزانية بنك الائتمان».

# الجمعية الاقتصادية: تحرير الأراضي أول حلول المشاكل العقارية

حصة المطيري

الطلب على العقار عال ونعاني شحا في الأراضي والحل يكمن في تحرير الأراضي، هذا ما اتفق عليه كل من رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين إبراهيم العوضي ونائب رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر، خلال الندوة المقامة في الجمعية الإقتصادية تحت عنوان «تضخم العقار وطرق المواجهة».

بدايةً، قال العوضي: «قمنا سعدة دراسات في الإتحاد، وتبين لنا أنه على الرغم من عدد المنتظرين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية، بحدود 90 ألفاً، فإن حجم الأراضي المتوافرة إذا تم استثناء التوزيعات الجديدة لا يتجاوز 12 ألفاً، كما وجدنا أن هناك هجرة عكسية واضحة من القطاع الإستثماري إلى السكني وأسبابها عديدة، ولأن صانع القرار لا يرى هذه الأسباب ولا يحاول معالجتها، تتراكم وتجعل التاجر يتجه إلى القطاع السكني».

وعلل العوضي أسباب التوجه إلى القطاع السكني إلى أنه مدعوم من ناحية الكهرباء والماء والشروط المتعلقة بالمطافي والمصاعد، وحجم الشقق في القطاع الإستثماري جميعها جعلت التاجر يتجه إلى السكني.

كما أن نسبة الإشغال في القطاع السكني تفوق بشكل كبير جداً نسبة الإشغال في الإستثماري، فقبل «كورونا» كانت نسبة الإشغال في «الاستثماري» 92 بالمئة واليوم انخفضت إلى 81 بالمئة ونسبة الشاغر 73 ألف شقة وهذا ما جعل التاجر يتقين أن الاستثمار في القطاع الاستثماري مخيف، لذلك توجه للسكني.

وأشار العوضي إلى نمط بناء العمارات الاستثمارية في الكويت، وقال إن نمط غير موجود في أي دولة بالعالم، وقانون البلدية حدّد حدا أدنى لمساحة الشقة وهو 60 متراً، لكن لا توجد شقة دون 60 متراً متوافقة مع شروط البناء كل الموجود مخالف ولأن مساحة الشقة لا تتناسب مع الوضع، ولأن صانع القرار والحكومة غير مستوعبين المتغيرات، فكل من يبني يخالف وكل من يمنع يخالف.

وعلى الرغم من ذلك نرى أن أسعار العقارات لا تزال ثابتة، معدل العوائد دون 7 بالمئة على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، واعتقد أنه فقط الارتفاع الأخير، فقد لاحظنا أن الطلب قل إلا أن الأسعار مازالت كما هي.

وبالنسبة إلى القطاع الصناعي فقد شهد ارتفاعات غير طبيعية، العوائد تتراوح بين 8 و8.5 في المئة، فلم نشهدها من قبل، أما القطاع التجاري فما يزال محافظا على الرغم من أزمة كورونا، وعلى الرغم من أن الكثير من أصحاب الأعمال أغلقوا أعمالهم، وأعتقد انه مرتبط بأمر أساسي، وهو طبيعة البيئة الاقتصادية في الكويت بمعنى أي تاجر أمامه خياران: إما المورصة أو العقار، لذلك لاحظنا ان حجم السيولة والصفقات كبير جدا في القطاع العقاري.

جانب من ندوة الجمعية عن «تضخم العقار»

وفيما يتعلق بحلول اللجنة الإسكانية في مجلس الأمة قال العوضي: كاتحاد نُعبئ في اللجنة الإسكانية وكانت الحلول إن عارضنا فكانا نقف ضد مصلحة المواطن، لكن في الواقع هي لا تخدم المواطن، على سبيل المثال فرض ضريبة من يملك أكثر من أرض فضاء وضريبة لمن يملك أكثر من منزل، وزيادة تعرفة الكهرباء والماء، الواقع الحالي عام 2009 قانون منع الشركات للتملك في القطاع السكني، ولم نرَ أي انخفاض، بل على العكس استمر الإرتفاع في القطاع السكني، لذلك أي رسوم سيتم فرضها اليوم بالنسبة سيزيدها صاحب العقار على المشتري التالي أو ساكن المنزل.

وأعتقد أن الحل في تحرير الأراضي، وهي وجهة نظر 99 بالمئة من المهتمين في القضية، بعدها يأتي موضوع المطور العقاري وقانون بنك الائتمان والرهن العقاري وإشراك القطاع الخاص وتشجيع المواطن على الشق السكنية.

## انعدام الشفافية

وأضاف، في اتحاد العقار لدينا هوّكبير مرتبط بشفافية سوق العقار، المعلومات التي تتوافر للبائع المشتري أو المستأجر تكاد تكون شبه معدومة، بل من الصعب الحصول عليها، نطالب بأن يكون هناك مصدر المعلومات بشكل واضح وموثوق الأمر الآخر بالكويت مواجهة مشكلة كبيرة، وهي تقييم العقار، إذ لا يوجد تنظيم ولا ضوابط وشروط وآلية معتمدة للتقييم العقاري لذلك لا نرى الشركات العقارية العالمية في الكويت تفضل الإتجاه للسعودية والإمارات، وذلك لأن الكويت سوق طارد.

## رفع الفائدة حل مؤقت

بدوره، قال حيدر إن رفع نسبة الفائدة في القطاع السكني في البناء من 150 الى 210 ساهم في ارتفاع أسعار القطاع السكني، ودخول المضاربين والمستثمرين وتحوّلهم من الإستثماري إلى السكني أثر في الإرتفاع، ووجود الدعم في القطاع السكني في الكهرباء والماء ورفع تكلفة الكهرباء والماء في الاستثماري حوّل المستثمرين إلى القطاع السكني، كما أن ارتفاع نسبة أجور الأيدي العاملة أسهم في ارتفاع الأسعار، إضافة إلى عدم تحرير الأراضي الذي يرتبط بدوره بالبنية التحتية والميزانية الخاصة لبنك الإئتمان.

وأكمل: استخدام الحكومة السياسة النقدية المتمثلة في رفع نسبة الفائدة كحلّ مؤقت جدا، ولكن خطوة واحدة لن تحل المشكلة، ويجب أن تتبعها خطوات أخرى، ويجب أن تكون هناك خطوات للحد من التضخم بعد رفع نسبة الفائدة، بما أن الكويت تستورد السلع ومواد البناء بنسبة أكثر من 90 بالمئة، كما نفتقر بأن مواد البناء المحلية تغطي 50 إلى 60 بالمئة من مواد البناء.

والخطوة الثانية لمواجهة التضخم هي تعزيز قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، والخطوة الثالثة ترشيد الإنفاق لدى المواطن، وأيضا على الحكومة تقليص الإنفاق الحكومي، يجب الموازنة بين تقليص الإنفاق والدفع بالأماكن الصحيحة وزيادة علاوة غلاء المعيشة، حتى نوازي التضخم.

## السوق الإلكتروني والتنظيم

وفيما يتعلق بتنظيم العقار، قال حيدر: لا يوجد حل مستدام، ولكن حلول لأبعد مسافة ممكنة في تنظيم أسواق العقار من سوق البيع والشراء، سوق الإيجارات، المعارض العقار الخارجي والسوق الإلكتروني، جميعها تحتاج إلى إعادة مراجعة القوانين وإعادة تنظيم المهن ودمج بعضها، وفصل المهن التي تحتاج إلى فصل.

وأكمل: أمامنا سوق إلكتروني واعد يحتاج الى تنظيم وأول خطوة هي البدء بمشكلة الإعلانات، وتنظيمها بحيث أن يكون من خلال وزارة التجارة والجهات المعنية، بحيث لا يعلن إلا بوجود ترخيص.

وبعد تنظيم سوق الإعلانات يبدأ تنظيم الأسواق الأخرى، البنوك التمويلية حتى اليوم لم يتم التنظيم بينها وبين المكاتب العقارية.

# KES seminar discusses ways to confront real estate inflation

## E-platform for real estate sales to start operating from next year

By Majd Othman

**KUWAIT:** Kuwait Economic Society (KES) hosted a seminar titled 'Real Estate Inflation and Ways to Confront It' on Monday. Chairman of the Board of Directors of the Real Estate Union Ibrahim Al-Awadhi, Vice President of the Real Estate Brokers Society Emad Haidar and member of the Economic Society Sultan Al-Jazzaf participated in the seminar.

Awadhi said in his opening remarks that the government is unable to keep pace with the number of housing requests, which are increasing day by day. The number of marriages annually reaches 7,000, while housing distributions (excluding the latest distribution in Mutlaa) are only around 2,000 plots, creating a gap between supply and demand, he pointed out.

He added many residential areas have turned to building systems with the knowledge of the government, alluding to the clear reverse migration from the investment real estate sector to residential real estate during the COVID pandemic.

Awadhi indicated the occupancy rate of the residential sector exceeds occupancy in the investment sector considerably, explaining that before COVID, occupancy in the investment sector was around 92 percent. "It has fallen today to 81 percent, with vacancies amounting to around 73,000 apartments, making real estate dealers realize that investing in the investment sector is highly risky. So they shifted to the residential sector," he said.

Awadhi said countries all over the world have witnessed an increase in real estate prices, but the rise in the Kuwaiti market cannot be compared to other countries, pointing out that the market is always linked to supply and demand. He said that the Real Estate Union noticed the existing applications at the Public Authority for Housing Welfare exceeded 90,000, while available land, if the new distributions are excluded, does not exceed 12,000 plots.

Awadhi explained the investment real estate sector faced a problem due to the government's policy and its preference to keep the number of expatriates at certain levels and deport some of them to their home countries. "Currently, single expatriates make up 40 to 50 percent of the residents of a single building, while many residents have started moving to acceptable residential areas in terms of price such as Salwa, Rumaithiya, Andalus and Omariya," he said, noting that investment real estate prices are still stable despite the decline in demand, while returns have become less than 7 percent.

Meanwhile, Awadhi stressed that the key to resolving the housing crisis is by freeing up land. Other solutions are complementary, such as allowing real estate developers to invest, approving the credit and mortgage bank law, engaging the private sector and encouraging citizens to accept apartments, he said, stating that the industrial real estate sector witnessed abnormal price increases, while returns ranged between 8 and 8.5 percent.

### COVID crisis

As for commercial real estate, Awadhi confirmed it still maintained its strength despite the COVID crisis and the closure of many businesses. "I think this is linked to a fundamental matter, which is the nature of the economic environment in Kuwait, as a merchant has two options - the stock exchange or real estate. So, we noticed the volume of liquidity and transactions are very large in the real estate sector," he said.

Haidar said the rise in residential real estate prices is due to the increase in the construction rate from 150 to 210 percent and speculators and investors who switched from investment to residential real estate, in addition to the sector receiving subsidies for electricity and water, not to mention the rise in wages, labor and delivery of land. He stressed the need to organize real estate markets, buying and selling, the rental market, exhibitions, foreign real estate and the digital market, as all these markets need to re-review their laws and organize their professions, integrating some of them and separating others.

"We have a promising digital market in front of us that needs regulation, and the beginning should be from regulating advertisements by the ministry of commerce and concerned authorities, so any announcement is only done with a license, followed by the process of organizing financing between banks and real estate offices," Haidar said.

He said all over the world, countries have a unified electronic lease contract except for Kuwait, indicating that one of its benefits is to link the interior ministry, Public Authority of Civil Information, real estate offices, ministry of justice and the ministry of electricity. "If a tenant leaves without paying the rent, then access can be very easy instead of waiting for two years," he added. Haidar noted that the electronic sales contract or the electronic platform will start operating early next year and the paper contract will be permanently dispensed with by the end of June 2023, stressing that it must include the lease contract.

KUWAIT: (From left) Emad Haidar, Sultan Al-Jazzaf and Ibrahim Al-Awadi during the seminar.

# «الاقتصادية»: سياسة سقوف الإنفاق تتسق مع توجهاتنا

## «تستهدف العديد من أشكال الهدر في الموازنة العامة للدولة ولا نملك إلا تأييدها»

> لا ينصح بأن تشمل سقوف الإنفاق البنود المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي القائم على مشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية

> حجم الحكومة «الاقتصادي» متضخم جداً ويجب إعادة النظر به من خلال القواعد المالية

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية بياناً حول أهمية العمل بسياسة سقوف الإنفاق في الموازنة العامة للدولة.

وقالت الجمعية في البيان: «تشهد المرحلة الحالية العديد من المعالجات والمؤشرات، الجادّة لإصلاح مسيرة الأداء الاقتصادي بدولة الكويت سواء على الصعيد المؤسسي أو الإداري، أو برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي وما تتخذه من مختلف السياسات، وذلك بهدف تعظيم مكاسب تحسّن السوق النفطي في الآونة الأخيرة، والأهم استغلال كل الفرص المتاحة محلياً، وإقليمياً، ودولياً، لتحصين الاقتصاد الكويتي ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية أو تحييد آثارها السلبية قدر الإمكان خدمة لمختلف القطاعات مشروع ومستدام وتنسق هذه المعالم والمؤشرات مع آراء وتوجهات الجمعية الاقتصادية الكويتية، والتي أشارت اليها، في مختلف بياناتها، وحلقات نقاشها، وندواتها، وغيرها من الأنشطة، إلى أهمية الإصلاح الاقتصادي بمعناه الشامل».

وأضافت أن من ضمن المعالم، والمؤشرات المتابعة التي تحوّل بها مجلس الوزراء الموقر، وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، لارتباط الاقتصادي في تلك المرتبطة بإصلاح السياسة المالية، وبشكل محدد، من خلال أحد أهم أدوات هذه السياسة، وهي وضع سقوف على الإنفاق العام، غير المبرر اقتصادياً.

وتابعت، «وكما هو معروف، فإن أحد التحديات الرئيسية في مجال الإصلاح الاقتصادي هي تلك المرتبطة بأداء الموازنة العامة للدولة، ومدى التزامها بتحقيق هدف استدامة المالية العامة مع الحرص والتأكيد على أن إصلاح المالية العامة يعتمد، قائماً وناشراً، على أداء وإصلاح الاقتصاد الكلي بوحداته القطاعية المختلفة، ويعتمد أيضاً على مدى تعاون مختلف الجهات الحكومية من وزارات وهيئات عامة وجهات مستقلة وملحقة، في الالتزام بالسقوف على الإنفاق، وفق الضوابط التي تتخذ في هذا الشأن».

### برنامج الإصلاح

وذكرت أنه «من المهم أيضاً، في مجال سياسة السقوف على الإنفاق الجاري، بشكل عام، ألا تكون نسبة ضغط الإنفاق الحكومي واحدة على مختلف الوزارات والهيئات العامة، وعلى مختلف بنود الموازنة. فهناك عدد من الوزارات والهيئات العامة التي يرتبط إنفاقها بشكل مباشر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، مثل وزارتي التربية والتعليم العالي، كذلك الإنفاقات المرتبطة بالبحث والتطوير، والمخترعات، وأساليب التعليم الحديثة، كما لا ينصح أن تشمل سقوف الإنفاق البنود المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي القائم على مشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية، في مجال التوزيع والاستدامة، لارتباط هذا الإنفاق بمحرّكين النمو الاقتصادي».

وقالت «إن تحويل وزير المالية باتخاذ ما يراه مناسباً، وضمن الإطار العام الرئيسي الداعم للإصلاح، في مجال تفعيل سياسة السقوف على الإنفاق هو توجه سليم، ولا نملك الجمعية إلا مباركته وتأييده بإضافة كما أشرنا مع توجهات الجمعية، علماً بأن سياسة السقوف هي جزء من سياسات «القواعد المالية لنفس العام، تمثل نحو (38 بالمئة)، وحوالي (47 بالمئة) للتحويلات، ومتضمنة الدعم، أولاً، الهدر الصريح، فيما لا يستدعي على الحساب الختامي 2020/ 2021، هناك حوالي 440 مليون دينار، لتغطية نفقات علاج بالخارج، علماً بأن التوجهات الحالية قد استهدفت الحد من هذا الإنفاق إضافة إلى وجود بند الخدمات المتنوعة» بحوالي 358 مليون دينار، و«النشطة مختلفة» بحوالي 135 مليون دينار، وهي مصروفات تحتاج إلى مزيد من التوصيف، بهدف إخضاعها بند «تعويضات العاملين» بالموازنة العامة للدولة، فإن هناك حاجة إلى جهد إضافي لتعزيز الاستفادة من مخصصات دعم العمالة، من خلال تعظيم دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية (التي تقع في حدود 70 ألف مواطن حالياً).

ثالثاً: يسجّل بند «الدعم» محوريا للسقوف على الإنفاق، في الوقت الذي وصل به الدعم الفعلي، في الحساب الختامي 2020/ 2021، إلى حوالي 3.7 مليارات دينار، وصلت حصة الدعم الموجه للطاقة حوالي (45.5 بالمئة). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك العديد من غير المستحقين لهذا الدعم، سواء لارتفاع دخولهم أو للهدر في استخدام الطاقة، فإن هناك مسعى لوضع سقف لهذا الدعم، في العديد من المجالات فإن إصلاح المالية العامة للدولة، وترشيد لغير المستحقين رابعاً: تدعم الدولة القطاع الخاص من خلال مخصصات «دعم العمالة»، والتي تقارب نصف مليار دينار، بالنسبة حالياً («بدء العمل بدعم العمالة منذ عام 2001). ولغرض تخفيف العبء عن الشركات» وغير الضريبية، وبالشكل الذي يترتب عليه أهمية خلق قطاع خاص تنافسي (محلي وأجنبي)، بحرص على توسيع قرص العمالة للمواطنين، ويسهم في الصادرات غير النفطية، ويمول الموازنة العامة الدولة بضرائب على أرباح الشركات، على أن يتزامن ذلك وغيره من المخططات، ضمن إدارة اقتصادية كلية واضحة الرؤية، والأولويات القطاعية، والإهداف الجاري كما أشرنا أعلاه، اقتصادياً، واجتماعياً، وتشريعياً، وسياسياً، والتي تدار بأرقى الكفاءات المهنية المتخصصة».

وخلصت البيان، «وكما عثرت الجمعية الاقتصادية الكويتية في العديد من المجالات فإن إصلاح المالية العامة للدولة، تستهدف العديد من أشكال الهدر في الموازنة العامة للدولة، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك:

خالد المطيري

الجمعيـــة الاقتصاديـــة الكويتيـــة
KUWAIT ECONOMIC SOCIETY

العامة من الإنفاق الجاري، لنفس العام، تمثل نحو (38 بالمئة)، وحوالي (47 بالمئة) للتحويلات، ومتضمنة الدعم، وما شابهها، مع نمو مستمر للأجور، والتحويلات، ماعدا في مصروفات أخرى، مع نمو للإنفاق العام لا يتسق مع النمو المتوقع للإيرادات النفطية».

### تأثير محدود

وقالت: «وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن تأثير الإنفاق الجاري على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، هو تأثير محدود (من خلال انخفاض ما يسمى اقتصادياً «المضاعف المالي» لهذا النوع من الإنفاق)، أي تأثير تعظم مختلف أنواع الإنفاق على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي)، لذا فإن العمل على وضع سقوف على الإنفاق الجاري، هو أمر سوف يسهم، إضافة إلى تحجيم العجز المالي، في تضخيم الفائض في تحرير موارد مالية للإنفاق الرأسمالي، المحدد الرئيسي للنمو في الأجل الطويل، توفير الجدوى الاقتصادية لمشروعات الإنفاق الرأسمالي، كما أسلفنا».

وأضافت: إن سياسة السقوف على الإنفاق، كباقي أدوات السياسة المالية، يمكن أن تستهدف العديد من أشكال الهدر في الموازنة العامة للدولة، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك:

أولاً، الهدر الصريح، فيما لا يستدعي على الحساب الختامي 2020/ 2021، هناك حوالي 440 مليون دينار، لتغطية نفقات علاج بالخارج، علماً بأن التوجهات الحالية قد استهدفت الحد من هذا الإنفاق إضافة إلى وجود بند الخدمات المتنوعة» بحوالي 358 مليون دينار، و«النشطة مختلفة» بحوالي 135 مليون دينار، وهي مصروفات تحتاج إلى مزيد من التوصيف، بهدف إخضاعها بند «تعويضات العاملين» بالموازنة العامة للدولة، فإن هناك حاجة إلى جهد إضافي لتعزيز الاستفادة من مخصصات دعم العمالة، من خلال تعظيم دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية (التي تقع في حدود 70 ألف مواطن حالياً).

ثالثاً: يسجّل بند «الدعم» محوريا للسقوف على الإنفاق، في الوقت الذي وصل به الدعم الفعلي، في الحساب الختامي 2020/ 2021، إلى حوالي 3.7 مليارات دينار، وصلت حصة الدعم الموجه للطاقة حوالي (45.5 بالمئة). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك العديد من غير المستحقين لهذا الدعم، سواء لارتفاع دخولهم أو للهدر في استخدام الطاقة، فإن هناك مسعى لوضع سقف لهذا الدعم، في العديد من المجالات فإن إصلاح المالية العامة للدولة، وترشيد لغير المستحقين رابعاً: تدعم الدولة القطاع الخاص من خلال مخصصات «دعم العمالة»، والتي تقارب نصف مليار دينار، بالنسبة حالياً («بدء العمل بدعم العمالة منذ عام 2001). ولغرض تخفيف العبء عن الشركات» وغير الضريبية، وبالشكل الذي يترتب عليه أهمية خلق قطاع خاص تنافسي (محلي وأجنبي)، بحرص على توسيع قرص العمالة للمواطنين، ويسهم في الصادرات غير النفطية، ويمول الموازنة العامة الدولة بضرائب على أرباح الشركات، على أن يتزامن ذلك وغيره من المخططات، ضمن إدارة اقتصادية كلية واضحة الرؤية، والأولويات القطاعية، والإهداف الجاري كما أشرنا أعلاه، اقتصادياً، واجتماعياً، وتشريعياً، وسياسياً، والتي تدار بأرقى الكفاءات المهنية المتخصصة».

# Minister, MPs, KES and residents discuss solutions to housing crisis

## 'We must devise new solutions'

By Majd Othman

**KUWAIT:** The Volunteer Committee of the People of South Saad Al-Abdullah on Wednesday held its third seminar in cooperation with Kuwait Economic Society titled "Housing crisis, challenges and solutions", in the presence of the housing minister and a number of Kuwaiti personalities. Minister of State for National Assembly Affairs and the Minister of State for Housing and Urban Development Ammar Al-Ajmi stressed the housing issue faces many challenges and will be a crisis for the Kuwaiti family if efforts are not combined to resolve it, indicating that if the current policy continues, implementation processes will be hindered.

"Therefore, we must devise new solutions without detracting from citizens' right to decent housing," he said. Ajmi said the political leadership has taken the housing issue into consideration and supports all new solutions to address the housing issue realistically and tangibly, stressing efforts made to take decisions that contribute to resolving the housing issue and establishing a team to develop short, medium and long-term plans to address the issue radically.

He added that the South Saad Al-Abdullah City project has six suburbs and contains 24,000 housing units distributed over five suburbs, for which 4,591 vouchers were distributed, indicating that approval was taken from concerned authorities to send a tender for the infrastructure of the city, as the standards and conditions that must be met by the companies are currently being prepared and expected to be completed by Dec 2022.

Head of Kuwait Economic Society Khaled Al-Mutairi said that the society is keen to raise issues of interest for the citizen, and there is no doubt that the challenges of housing are exacerbating, and the legislative and executive authorities must address this crisis and develop appropriate solutions for it. General Coordinator of the Volunteer Committee of the People of South Saad Al-Abdullah Fahad Al-Mulhim said the committee exerted strenuous efforts to meet officials and representatives to present the concerns of the people of the city and keep up with the requirements of the city's completion, calling on Minister Ajmi to develop a clear time plan for offering infrastructure contracts for the city.

Head of the Municipal Council Abdullah Al-Mahri said the housing issue is a priority for members of the Municipal Council, as it is a continuity and sustainability for every Kuwaiti family, while he referred to the issue of high rents faced by 92,000 existing housing applications, stressing the need to find solutions to this problem. He added the issue is not a land issue, but rather an issue of firm decisions, referring to the role of the Municipal Council in freeing many plots and allocating them for housing, and contributing to removing obstacles in South Saad Al-Abdullah.

Rapporteur of the Housing Committee in the National Assembly, MP Abdulaziz Al-Saqabi, stressed words are not enough over this issue, and clear practical steps must be taken by the two authorities so that a bold political decision is issued to resolve the housing issue. "We are optimistic about the reform approach that exists in the government and its cooperation to address existing issues, and accordingly there must be an actual decision to implement the proposed solutions," he said.

Saqabi pointed out the solution to the issue proceeds through three stages, as 90 percent of the treatment of the housing issue is to increase the housing supply in light of increasing housing demand and promote real estate developers. "But we have had negative experiences with this in Kuwait and the victim is the citizen, so accordingly we sought to establish joint stock companies that would be for the government while the citizen has a share in it, in addition to a share for a strategic partner.

Through this company, the real estate developer enters with us for land reclamation," he said, adding, "We are in the process of finalizing this law, and it will be presented in three weeks." Regarding resolving the housing crisis, Saqabi said: "There must be a real estate authority that organizes everything related to real estate to organize the current chaos and follow up and monitor the real estate market in Kuwait and issue reports, statistics, etc, in addition to controlling the chaos in the real estate documentary cycle so that payment of fees, real estate registration, issuance of licenses, etc is not repeated."

"We tried in the budgets committee to overcome all obstacles to pass the current budget, as everything related to the budget is a precedent with which many projects were stalled," Head of the Budgets Committee at the National Assembly, MP Adel Al-Damkhi, said, indicating the state does not have priorities in determining budgets. Damkhi pointed out the budget allocated KD 2.5 billion for infrastructure, wondering why it was not used in building new cities.

Chairman of the Priorities Committee in the National Assembly, MP Abdullah Fahad Al-Enezi, said the housing problem is a problem of will and decision, stressing the continuation of obstacles will not contribute to resolving the crisis. He added a lack of transparency has made citizens hesitate in their choices of housing cities. MP Hamad Al-Obaid said the people's voluntary committees have a positive role in urging a solution to the housing issue.

"The administrative regulations at the Public Authority for Housing Welfare must be developed and the decision to deprive those who received an inheritance of 200 square meters of their right to housing care should be amended. The issue of withdrawing the deceased's house and not issuing a document must also be overcome. Obstacles in contracting with international companies, delaying distributions and preparing infrastructure must be addressed, along with the Kuwait Credit Bank's budget problems," he said.

KUWAIT: Minister of State for National Assembly Affairs and Minister of State for Housing and Urban Development Ammar Al-Ajmi, Kuwait MPs and other top officials are pictured during the seminar.

## Taking stand against domestic violence

**CAIRO:** Protecting the Arab household and taking a stand against domestic violence are issues of great importance, said Ahmad Lari, a Kuwaiti MP and member of the social, educational, cultural, woman and youth affairs committee of the Arab Parliament. This came in Lari's statement to Kuwait News Agency (KUNA), following conclusion of committee meeting on Thursday.

The committee concluded discussions of its work plan in preparation of submitting a host of recommendations, proposed by its members, to the Arab Parliament's public session on Saturday. Main axis of committee discussions revolved around the Arab family and mechanisms of protecting it, the Kuwaiti MP indicated, adding that the discussions culminated in draft law regarding domestic violence.

He also noted that the committee tackled issue of foreign phenomena, commending what transpired in Qatar's 2022 World Cup, saying that reaffirmed principles benefiting societies and humanity as a whole. Modes of reinforcing athleticism in Arab world were also a focal point of committee discussions, especially considering its vitality to the fabric of society and to the youth specifically. Further on the committee's agenda were topics of rising divorce rates, Arab World social status report of 2021, as well as recommendations reinvigorating the Arabic language. —KUNA

### الجمعية أصدرت بياناً تعقب فيه على مسودة الموازنة التقديرية للعام المالي 2024/2023

# «الاقتصادية»: أي إصلاح يبدأ بمسّ جيب المواطن.. ساقط اقتصادياً وشعبياً

■ يجب ضبط الهدر المالي في الميزانية ومحاربة الفساد أولاً.. قبل التفكير بفرض أي ضرائب ■ تخصيص 481.1 مليون دينار لبيع الإجازات.. مقابل 35 مليوناً فقط لصيانة الطرق السريعة

■ عدم جدية واضحة من الوزارات للإسراع بتنفيذ خطة التنمية.. ما يضخم العجز ويفلس الإنجاز ■ «الصحة» قدرت خطأ إيرادات الضمان الصحي بـ 110 آلاف دينار بدلاً من 110 ملايين

قالت الجمعية الاقتصادية الكويتية في بيان صحافي إنه منذ أكثر من 5 سنوات حذرت الجمعية مما تعيش فيه الكويت من اختلالات هيكلية لاقتصادها وعدم استدامة نموذج التنمية الاقتصادية المبني على قيادة القطاع العام.

وأضافت الجمعية في بيانها: «لقد استمرينا بإطلاق صرخات لعلها تعمر جدار الصمت الحكومي المتشغل بالسياسة على حساب اقتصاد الوطن الذي يعتبر الشريان الرئيسي لضمان واستقرار وازدهار ونماء البلاد، فما نسعى له دوما في بياناتنا المتعاقبة لهو نهج وقيم وسعي قديم لأبناء الكويت الأوفياء للمحافظة على ثروات الوطن ومواردة، وأن الأوان لهذا النهج أن يورث لجميع أطياف المجتمع وعلى رأسهم جمعيات النفع العام، كل وفق اختصاصه، كما وصفه المغفور له بإذن الله الشيخ ناصر صباح الأحمد».

وأشارت «الاقتصادية» إلى أن وزارة المالية أصدرت مؤخراً مسودة الموازنة الأولية للسنة المالية 2024/2023، في اتجاه محاسبي مخالف لمسار العجز المالي المتوقع للسنة المالية الحالية، حيث تضمنت الميزانية التقديرية وللمرة الأولى، تقدير واحتساب الجهات المستقلة التابعة للدولة.

وهو الأمر الذي رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية بعد شمولها الإيرادات المتوقعة عن أرباح هذه الجهات في الموازنة إلى 19٪، حيث قدرت «المالية» أرباح الجهات المستقلة في موازنة السنة المالية المقبلة بنحو 1,773 مليار دينار، مقارنة بـ 1,353 مليار دينار أرباحا متوقعة لها في السنة المالية الحالية.

وتوقعت كذلك وزارة المالية أن تحقق الكويت عجزا في موازنة السنة المالية المقبلة يبلغ نحو 6,826 مليارات دينار، قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة، و5,053 مليارات دينار بعد احتسابها، بزيادة ما يعادل نحو 40 ضعف العجز المقدر كما وصفه المغفور له بإذن الله الشيخ ناصر صباح الأحمد.

وعلى ذلك من المتوقع أن تحقق موازنة 2023/2024 فائضا صغيرا جدا بنهاية المطاف، يصل الى نحو 600 مليون دينار (1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بمعدل سعر بيع 95 دولارا للبرميل مقابل 70 دولارا للبرميل تم تقديره في الميزانية 2023/2022.

ولكن سيرتبط هذا الفائض بالمتغيرات، ففي حال نزل سعر برميل النفط عن 70 دولارا فالمعجز يصل إلى أكثر من 6 مليارات دينار، وبعد مضي شهرين ونصف الشهر من السنة المالية الجديدة بلغ معدل سعر بيع النفط ما يقارب 80 دولارا للبرميل.

وعلى الرغم من أن الارتفاع المتوقع للنفقات الحكومية سيدعم الطلب على المدى القريب، إلا انه يضيف أيضا إلى ضغوط الاستدامة المالية على المدى الطويل، خاصة في سياق استمرار الاعتماد المفرط على العائدات النفطية المتقلبة (88٪ من إجمالي الإيرادات).

ولا يمكننا الالتفات عن عامل مهم وهو أن من ركائز العيش الكريم، التعليم والصحة والبنية التحتية، فمقارنة بحجم الميزانية غير المسبوق في مصاريفها، فإن الزيادة لتغطية تكاليف الأدوية في وزارة الصحة تبلغ فقط 122,4 مليون دينار، بالإضافة الى زيادة بمبلغ 35 مليون دينار للصرف على هندسة الطرق وصيانة الطرق السريعة مقارنة بالميزانية المعتمدة 2023/2022.

ومقارنتها بامور لا يتنقع بها عموم مكونات الشعب والمجتمع وهو بيع الإجازات، بحيث أنه تم إدراج للمرة الأولى مبلغ 481,8 مليون دينار نتيجة قرار البدل النقدي لرصيد بيع الإجازات على بند المصروفات، وهذا يشكل 3 اضعاف زيادة الأدوية وصيانة الطرق مجتمعة.

وقالت الجمعية الاقتصادية إنه ما لا يمكن الالتفات عنه ايضا هو ارتفاع أسعار النفط اليوم من خلال الحرب الروسية ـ الأوكرانية غير المستدامة، وبالنظر لأخر 5 سنوات فإن اختلالات الميزانية واضحة ولا يمكن إغفالها.

وتشير تقارير ديوان المحاسبة وكذلك تقارير اقتصادية أخرى إلى أن هناك عدم جدية واضحة من وزارات الدولة للإسراع بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية بميزانية الدولة وهذا يضخم العجز ويضعف وتيرة الإنجاز.

وكذلك الأخطاء الجسيمة في تقدير الإيرادات (مثال وزارة الصحة) الخطأ بتقدير إيرادات الضمان الصحي للوافدين وتم تسجيله 110 آلاف دينار، وهي في الحقيقة 110 ملايين دينار في الموازنة 2022/2021 وتم ذكرها في تقرير ديوان المحاسبة.

ومن الواضح عجز الحكومة في تحصيل إيراداتها من الشركات والأفراد البالغة 2,2 مليار دينار، وكذلك من الشركات التي تعامل في دفع الضرائب لمدة تزيد على 10 سنوات، ولا يمكننا الالتفات عن عدم الجدية في الالتفات إلى تحصيل الغرامات الجزائية على الشركات المتعثرة من تنفيذ المناقصات الحكومية.

لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نؤكد أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة ومن ثم تهيئة المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل كما فصلنا في رؤية الجمعية في «أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي»، وان يرتكز الإصلاح اليوم على أمر واحد اساسي وهو الإصلاح المؤسسي كي تتمكن الحكومة من الوصول إلى الإصلاحات الأخرى.

وتؤكد الجمعية أن أي إصلاح يبدأ من مس جيب المواطن، إصلاح ساقط اقتصاديا وقبل أن يسقط شعبياً، فالهدر المالي في الميزانية من الواجب ضبطه قبل التفكير بفرض ضرائب، ومحاربة الفساد وتقليل التكلفة الباهظة والمضاعفة له كذلك على رأس سلم الأولويات، كما أنه من الضروري دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على أي قرار قبل اتخاذه.

وختاما، اكدت الجمعية الاقتصادية أنها مؤسسة مجتمع مدني مستقلة تهدف إلى المساهمة الفاعلة ونشر الوعي وتقديم مبادرات بغرض خدمة الصالح العام ولا مصلحة لنا سوى الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويت، وكذلك نطمح لأن نساهم ولو بشيء بسيط بتطوير بيئة الأعمال والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي.

### خلال ندوة نظمتها الجمعية الاقتصادية بحضور نخبة من الاقتصاديين

# عبدالله العبدالجادر: «البديل الإستراتيجي» حلّ لمشكلة التوظيف والبطالة وميزانية الرواتب

باهي أحمد

تحدث مستشار التطوير الإداري والموارد البشرية د.عبدالله فهد العبدالجادر عن البديل الاستراتيجي لسياسة الرواتب الجديدة وشرح آلية بدء المشروع عام 2013 والانتهاء منه عام 2015 بصفته مستشارا في اللجنة الرئيسية للمشروع، حيث أفاد بأنه لو تم تطبيق هذا المشروع ذاك الوقت لكان حل مشكلة التوظيف والبطالة وميزانية الرواتب وحقق العدالة في الرواتب، ولديه نصيحة للحكومة إذا إذا أرادوا تطبيق هذا المشروع فيجب عليهم أن يستعينوا بالمستشارين الكويتيين الذين شاركوا في إنجازه، حيث يحتاج لتحديث ووضع خطة لتطبيقه وبحقق أهدافه.

د.عبدالله فهد العبدالجادر

د.عبدالله العبدالجادر متوسطا عددا من الحضور خلال الندوة في لقطة جماعية

حديث العبدالجادر جاء خلال ندوة ثقافية نظمتها الجمعية الاقتصادية بعنوان «البديل الاستراتيجي لسياسة الرواتب الجديدة» بحضور نخبة من الاقتصاديين، حيث أكد أن المواطنين يجب إعادة دمجهم بشكل أكبر في القطاع الخاص حسب الآليات التي يتطلبها السوق في الفترة الحالية على أن يتم تأهيلهم وفق متطلبات الوظائف المطلوبة حاليا وفق التعليم المنهج الموضوع والدراسات العملية والنظرية المختلفة على أن يتم توزيع الرواتب وتقسيمها وفق آليات العمل المطلوبة حاليا في السوق ووفق المهارات والامتيازات العلمية والعملية للمتقدمين لتلك الوظائف ومدى ملاءمتهم لها.

ولفت الى أن مجلس الخدمة المدنية شكل فرق عمل من موظفين ومستشارين كويتيين، حيث توزعت هذه الفرق حسب التخصصات، منها القانوني والوصف الوظيفي وتقييم الوظائف ودراسة ميدانية لسوق العمل الكويتي والخليجي ونظم المعلومات، وانتهى الأمر بتقديم تقرير كامل يسهم في حل مشكلة الرواتب وتمت تسمية المشروع بالبديل الاستراتيجي وعرض على مجلس الخدمة المدنية عام 2015 ووافق عليه وأحيل الى مجلس الوزراء ثم الى مجلس الأمة، لكن للأسف تعاقدت الحكومة مع شركة استشارات أجنبية لتقديم ما قدمته الكفاءات الكويتية، وذلك بتعديل وإضافة عليه والذي أبدى أعضاء مجلس الأمة ملاحظات عليه ورفضه، وبهذا تأخر تطبيق البديل الاستراتيجي الذي أثبتت فترة كورونا ضرورة تطبيقه بشكل سريع في الكويت.

المتحدثات في الندوة

## رائدات في العمل النسائي يستعرضن تاريخ نضال نون النسوة

# ... للكويتية كلمة

| كتب أحمد زكريا |

**تظاهرة فكرية وتاريخية شهدتها ندوة «يوم المرأة الكويتية» التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية، بالتعاون مع شبكة سيدات الأعمال والمهنيات، بحضور كوكبة بارزة من نساء الكويت الرائدات في مختلف المجالات، تزامناً مع ذكرى حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في 16 مايو 2005.**

**وأجمع المشاركون في الندوة، التي أدارتها عضو مجلس إدارة الجمعية رئيس اللجنة الثقافية هيا أيمن بودي، على أنه رغم حصول المرأة على حقوقها السياسية، فإن الطريق مازال طويلاً حتى يتم ترجمة تلك الحقوق لواقع عملي.**

**وخاطبت بودي في مستهل الندوة الحاضرات من الرموز النسائية، قائلة «لقد رسمتن الطريق وسهلتن علينا المسيرة».**

> **هيا بودي للرموز النسائية: لقد رسمتن الطريق وسهلتن علينا المسيرة**

## معصومة المبارك: مسيرة أثمرت 14 وزيرة حملن 27 حقيبة

قالت أستاذ العلوم السياسية وزير التخطيط الأسبق الدكتورة معصومة المبارك: «لابد من إعطاء الحق لأصحابه بعد أن بات حقيقة نحتفل بها»، لافتة إلى أن «هناك ثلاثة أسماء لابد أن نذكر دورهم، ونحن نحتفل بهذه المناسبة وهم سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، وسمو الأمير الراحل الوالد الشيخ سعد العبدالله، وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، فعندما يتم تبني المطلب من القيادة السياسية يكون له ثقل».

وبيّنت أن «الأمر لم يكن سهلاً، فالمطالبة كانت شرسة، وهناك نخبة رائعة من النواب الذين قدموا 12 اقتراحاً بقانون، من أجل تمكين المرأة من حقوقها السياسية»، مشيدة بالدور «المتذكر الرائدات نورية السداني ولولوة القطامي والدكتورة بدرية العوضي».

وشددت على أنه «لا يجب أن يعتقد البعض بأننا فجأة أصبح لدينا حقوق سياسية للمرأة، فثمة نضال طويل دوح الآن بـ 14 وزيرة حملن 27 حقيبة وزارية»، مشيرة إلى أن «صوت المرأة مسؤولية، وإذا حلفك زوجك أو أبوك للتصويت فهذا حلف باطل».

## لولوة الملا: النساء مشين في مقدمة «مسيرات الاثنين»

استعرضت رئيس مجلس إدارة الجمعية الثقافية الاجتماعية لولوة الملا، تجربة الطالبات والطلاب في قائمة الوسط الديموقراطي في جامعة الكويت، قائلة «كنا نقتحم الخيام الانتخابية لنسمع ماذا يقول المرشحون، ونجلس في السيارات لنستمع للإذاعة على ترددات الـ FM حتى أسمونا بحركة الـ FM».

وأضافت «نفس المجموعة شاركت في مجموعات دواوين الاثنين، وكنا نلبس عباءات حزناً على حل مجلس الأمة في ذلك الوقت، وكانت النساء يسرن في مقدمة مسيرات الاثنين، وأتى الغزو وقاومت المرأة واستبسلت، ونزلت النساء للمطالبة بحقوقهن في أول مظاهرة بعد التحرير أمام مدرسة الغزالي».

## سارة أكبر: أردت أن تتسخ يدي بالنفط

عضو لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المهندسة سارة أكبر، قالت «أول تحدي واجهني أن أخذ حقي كمهندسة في القطاع النفطي في العمل الميداني، وطلبت عدم الجلوس في المكتب والعمل في الحقول النفطية»، مضيفة «أردت أن تتسخ يدي بالنفط، لكنهم قالوا لي لا نريد أن نتحمل مسؤوليتك، وإذا حدث لك شيء فسيقولون ألا يوجد رجال؟».

وتابعت «مسؤولي وقتها فيصل الجاسم، هو الذي فتح لي الباب وبدأت في أول عملي ميداني لي، وكان حفر بئر في البحر في جزيرة فيلكا» مشيرة إلى أن «سعادتي الآن أن أرى مهندسات كويتيات يعملن في الحقول النفطية».

## سلمى الحجاج: تأسيس بيئة عمل... أساسها التكافؤ

قالت مدير عام إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج سلمى الحجاج، إن «تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي، يتطلب المزيد من المرونة في التعامل معها، ومراعاة ظروفها الاجتماعية والأسرية من قبل واضعي السياسات في المؤسسات المختلفة، كما أن على المرأة نفسها أن تتحلى بالطموح والمثابرة والثقة في قدراتها، للوصول إلى أهدافها في التطور الوظيفي».

وأشارت إلى أن «مؤسسات القطاع الخاص تحرص على توفير فرص متساوية في التوظيف بين الجنسين، لتكون 50 في المئة نساء و50 في المئة رجال، ولكن بعد مدة ونتيجة للظروف الاجتماعية المحيطة بالمرأة نجد أن الميزان مال لصالح الرجال، وتصبح النسبة 90 في المئة رجال و10 في المئة نساء».

ونوهت إلى أن «تأسيس بيئة عمل أساسها التكافؤ يتم فيها دعم المرأة وتمكينها، سيحقق المزيد من الابتكار والنجاح، ويجعل ثقافة العمل صحية بشكل أكبر، الأمر الذي يساعد على تقدم المجتمع وينعكس إيجاباً على سوق العمل والمستقبل».

## مها البغلي: في الكويت أمثلة كثيرة لنساء ذوات خبرة وإمكانيات وتحد

قالت نائب رئيس شبكة سيدات الأعمال والمهنيات، عضو المجلس البلدي السابق المهندسة مها البغلي، إن «16 مايو من أهم التواريخ التي نفتخر بها، وأتذكر أنه عندما تم التصويت في قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة، تعالت الأصوات بالنشيد الوطني»، مشيرة إلى أن «الكويت لديها أمثلة كثيرة لنساء لديهن الخبرة والإمكانيات والتحدي».

وشددت على أن «دور المرأة عندما تصل لمركز صنع القرار، أن تعمل لمصلحة أختها المرأة»، مشيرة إلى أنه «بدعم القيادة السياسية، سيتم تمثيل المرأة بشكل أكبر بما تستحقه».

## لبنى القاضي: لماذا التشكيك في المرأة؟

قالت مؤسس ورئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت الدكتورة لبنى القاضي، إن «المرأة تحتاج إلى وعي لاختيار المرشح المناسب ودراسة سوابقه وما إذا كانت مواقفه ضد المرأة أم معها»، مطالبة بـ «الإقبال على التصويت، لأن الصوت المستقل أمانة ويجب رفض أي ضغوط في هذا الشأن». وتساءلت القاضي، «لماذا التشكيك في المرأة والتقليل من دورها؟».

# العيسى: الحكومة توقف العمل بمدينة الحرير لأسباب جيوسياسية

## خلال مشاركته في ندوة «التشريعات المستقبلية وخطة التنمية 2035»

حصة المطيري

أكد المشاركون في ندوة «التشريعات المستقبلية وخطة التنمية 2035» التي أقامتها الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، أن رؤية 2035 مجرد حبر على ورق، والحكومة تعمل على عكس رؤيتها، في وقت أكد النائب عبدالوهاب العيسى أن الحكومة أوقفت العمل بمدينة الحرير لأسباب جيوسياسية.

المشاركون في الندوة

**تشجيع الاستثمار يجب أن يكون هدفاً من أهداف الحكومة والمجلس... ومن غير ذلك لن تتحقق التنمية**

مهند الصانع

**جمعية المحامين الكويتية أخذت على عاتقها دور الجهاز الحكومي في التقدم بمبادرات**

عدنان آبل

**نعاني تهرّب المستثمرين من الكويت والمشاركة في تمويل المشاريع**

نايف الحداد

## عبدالوهاب العيسى

- 640 ألف موظف حكومي بعد 15 عاماً وفق الشيتان و180 ألفاً وفق «الرؤية»!
- لجنة الميزانيات لا تناقش تخفيض الإنفاق الجاري وزيادة «الرأسمالي»
- لا وجود للمشاريع التنموية ولا لرؤية كويت 2035

أكد النائب عبدالوهاب العيسى أن الحكومة تعمل عكس رؤيتها، وهي غير جادة في أي إصلاح اقتصادي، مدللاً على ذلك بما وصل إليه من ردود رسمية من الوزيرين براك الشيتان وعبدالوهاب الرشيد على أسئلته المتعلقة بمدى قدرة الحكومة على صناعة نصف مليون وظيفة للكويتيين بعد 15 سنة من اليوم، أي بعد تحقيق رؤية 2035، والتي جاءت أرقامها معكوس ما ورد فيها.

جاء ذلك في ندوة «التشريعات المستقبلية وخطة التنمية 2035»، التي أقامتها الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، إذ تناقش المشاركون فيها رؤية 2035 التي صدرت في 2010، وما إذا كانت الكويت قادرة على تحقيقها أم لا.

وكشف العيسى، أن وزير البلدية وفريق مدينة الحرير أخبروا أمام اللجنة المالية البرلمانية أنه «ليس بيدهم أمر من القيادة السياسية للدفع بمدينة الحرير التي الأمام أو وقف العمل بها، لأسباب جيوسياسية»، مضيفاً أن وزير الخارجية «لم يزودنا بإجابات حول جدية العمل بميناء مبارك عند».

وأضاف العيسى، أن «عدد موظفي الحكومة في رؤية 2035 لن يتجاوز 180 ألف موظف، وعددهم اليوم وصل إلى 400 ألف، بينما أكد الشيتان في إجابته عن الأسئلة المتعلقة بهذا الشأن أن الحكومة ستعين سنوياً 24 ألف مواطن ومواطنة في القطاع العام، وإن استبعدنا نحو 4 آلاف موظف كويتي يتقاعدون سنوياً فسيكون لدينا نحو 640 ألفاً عام 2035، أي عكس ما نصت عليه رؤية 2035».

وتابع أنه «في ضوء هذه الإجابة اتجهت سؤالاً إلى لجنة الميزانية العامة إذا كانت الدولة قادرة على استكمال أن تدفع رواتب 640 ألف موظف بعد 15 سنة، فرد وزير المالية بقوله: سنقدم إلى مجلس الأمة قانون الدين العام حتى يتم تغطية الفارق في الجورات المالية»، لافتاً إلى أن رؤية 2035 ليست إلا حبراً على ورق.

وأوضح أن الحكومة أعلنت في برنامج عملها أن 80 في المئة من الخدمات ستكون رقمية بعد 4 سنوات، إلا أنها تضاعف عدد الموظفين في القطاع العام، والذي يناقض أصل توفير الخدمات في تلخيص حجم الحكومة، وعدم الحاجة إلى هذا الكم الهائل من عدد الموظفين.

وفيما يتعلق بمستقبل الكويت، قال العيسى: «لا نستطيع التشديد بالمستقبل دون أن نظر قوانين وتشريعات حتى نحصل إلى المستقبل، والواقع العملي يقول إن أروقة لجان مجلس الأمة ليس فيها وجود للمشاريع التنموية ولا لرؤية كويت 2035 ولا للتشريعات التي ارتقها الحكومة في برنامج عملها».

وأوضح أن «اللجنة المالية لا تناقش عادة هيكلة القطاع العام واقتصادنا الوطني، ولا تناقش إصلاح التعليم، لعنها تناقش زيادة مكافأة الطلبة، واللجنة التعليمية لا تناقش تطوير القطاع الصحي، بل تناقش إضافة شرائح إضافية لتأمين عافية، واللجنة الميزانيات لا تناقش تخفيض الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي بل تناقش بدل الإجازات، والعلوم في كل ذلك هو الجهاز الحكومي الذي لم يقدم التشريعات ولم يعم بقيادة عملية التشريع.

### خطأ الجميع

من جانبه، قال الأمين العام في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، د. خالد مهدي، إن رؤية 2035 رؤية سامية تم إطلاقها وصادرة بقانون، وإذا كان هذا هو خطأ، فالخطأ مشترك من الجميع، كجهاز تنفيذي معني بأن نناقش بصورة علاقية ومتكاملة الإساس الذي منح تطوير الكويت هو هيكلة عمل الحكومة، وإعادة رسم دورها هي الإساس، فالهيكلية الحكومية الحالية لا تصلح أن تعبر بأكثر من سياسات الخطة الإنمائية».

وشدد على أن «هدف تحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً يتطلب تحقيق عدة شروط، منها أن يتم إسناد قيادة الاقتصاد إلى القطاع الخاص، ودور الحكومة محكن، وأدينا تنمية لرأس المال البشري، وأن تكون بيئة تشريعية مشجعة للاستثمار والحفاظ على الهوية الاجتماعية».

وأكمل: الحكومة بالكويت تقوم بوضع السياسات وتنظيمها ورقابتها وتشغيلها بنفس المؤسسات الإدارية لذلك المنظمة إدارياً، على سبيل المثال وزارة الصحة هي التي تضع سياسات الرعاية الصحية وتنظم وتراقب وتشغل القطاع، لذلك لا يمكن السير في مشاريع التنمية بسهولة، هناك تضخم في القطاع العام، وسوء التنفيذ وسوء الإدارة وفقدان الرؤية الحكومية أفشل عمل هذه الخطة، وشاب تنفيذها قصور، وكان السبب الأساسي لذلك هو عدم إسناد المسائل والمهام إلى العناصر ذات الكفاءة والخبرات.

### 4 ركائز لجذب الاستثمار

بدوره، قال عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، مهند الصانع، إن الاستثمار وتشجيع المستثمرين يحتل اهتماماً كبيراً على الشفافية، وتشجيع الاستثمار وجذب المستثمر هو مشروع دولة، ويعتمد اعتماداً رئيسياً على 4 ركائز هم: أولها جعل الدولة جاذبة للاستثمار، رغبة حكومية جادة من خلال إعداد خريطة اقتصادية، وبرلمان قادر على صياغة التشريعات المطلوبة ومجتمع مدني داعم، وقطاع خاص مهيأ وجاهز، لهذه المرحلة وكوادر وطنية متخصصة، حتى تضمن عملية التكامل الإنمائي لتحقيق هذه الرؤية.

وأضاف الصانع: «ما لا يختلف عليه اثنان هو أن الكويت لديها من المقومات المالية الضخمة، عملة قوية وتصنيفات ائتمانية متقدمة، كما تتمتع بسمعة ومكانة دولية مميزة، وتستفيد من علاقاتها الواسعة، وتمتعها بنظام ديموقراطي وجهاز قضائي مستقل، ولديها مؤسسات مالية ذات كفاءة عالية لتكون جاذبة للاستثمارات بشتى المجالات، ولن تستمر هذه المقومات إذا لم تُخلق تنمية وتطورها أولاً فأولاً، مع مواكبة ما يحدث بالعالم، موضحاً أن تشجيع الاستثمار يجب أن يكون هدفاً من أهداف الحكومة والمجلس، ومن غير ذلك لن تتحقق التنمية.

### جدية العمل

بدوره، قال مدير مكتب الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي بهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ذياب العجمان: نحتاج إلى مراجعة اقتصادية للتشريعات الموجودة للتحسين بيئة العمل في الكويت لاستقطاب الاستثمار.

وأردف: نعاني تهرّب المستثمرين من الكويت والمشاركة في تمويل المشاريع، خاصة في وجود بيئات جاذبة للاستثمار بدول الخليج، الدولة المنتدبة الحكومية تحقق كبير، فعلى سبيل المثال لدينا مشاريع طُلقت نحو 3 سنوات حتى وصلت إلى مرحلة الترسية، في حين أنه في دول أخرى تتم بأقل من سنة.

وأكمل: نحتاج إلى تحويل القطاع الخاص وشراكته، نحتاج إلى تعاون وتكاتف وتبنّ حكومي لبرنامج إشراك القطاع الخاص، من عدة أجهزة، وليس فقط من هيئة الشراكة، بل الجهاز الفني للتخصيص وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، يجب أن نعمل على تحسين بيئة العمل لوضع نظرة جادة أمام المجتمع الدولي والاستثماري والمحلي بأن الكويت جادة في استقطاب الاستثمار لتحسين البيئة.

### رقمنة المعاملات القضائية

وأوضح رئيس جمعية المحامين الكويتية، عدنان آبل، أن الواقع الحالي لرؤية 2035 ما هو إلا وهم كبير، وأن الإصلاح لأي حالة وعقلة يكون بالإصلاح السياسي أولاً، لضمان الاستقرار ووجود القوانين الملائمة والملائمة وتفعيل الأدوات التنفيذية لتطبيق رؤية الكويت 2035.

وأضاف آبل: من ناحية أخرى، فإن جمعية المحامين الكويتية، وهي جمعية نفع عام قد أخذت على عاتقها دور الجهاز الحكومي متمثلاً بوزارة العدل بالتقدم بمبادرات لرقمنة المعاملات القضائية والتسهيل على المحامين، إلا أن هذه المبادرات لم تجد رد الفعل والحماس المطلوبين من الدولة.

في مجلس الأمة بعضها قد يكون هشا باقتراحات نيابية.

وأضاف العيسى: «في أول أسبوع باللجنة التعليمية استدعينا وزير البلدية وفريق مدينة الحرير، وكانت إجاباتهم غير جاهزين، ولا نملك أمرا من القيادة السياسية بأن ندفع مدينة الحرير إلى الأمام أو توقفها، والأسباب هي أسباب سياسة خارجية، ووزير الخارجية لا يحظى النواب أي إجابة عن ميناء مبارك».

## خالد مهدي

- الوزارات هي التي تنظم وتراقب وتنفذ فلا يمكن السير في مشاريع التنمية بسهولة
- الهيكلية الحكومية الحالية لا تصلح أن تعبر بأكثر من سياسات الخطة الإنمائية
- يجب إيجاد بيئة تشريعية مشجعة للاستثمار والحفاظ على الهوية الاجتماعية
- إذا كان تشريع رؤية 35 خطأ... فالخطأ مشترك من الجميع

# النواب لم يتبنوا أي قانون اقتصادي

أكد عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر مهند الصانع عدم تبني النواب القضايا الاقتصادية، قائلاً إنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية كان الجميع متفائلاً بمجلس الأمة، وكذلك عندما تقدمت الحكومة ببرنامج عمل يتضمن ما لا يقل عن 6 مشاريع اقتصادية، لكنه لا يوجد نائب تبنى مشروع قانون اقتصادي، وأهم قانون اقتصادي في برنامج عمل الحكومة هو مشروع المنطقة الشمالية الاقتصادية، واليوم إن لم ننفذ هذه المنطقة، والتي بدورها توظف عددا من المواطنين، فستكون لدينا مشكلة نعاني منها لسنوات قادمة.

وردا على عدم تبني النواب أي قانون اقتصادي، أوضح النائب عبدالوهاب العيسى أن ما يقوم به النواب هو اجتهادات فردية وليس عملاً مؤسسيا، والحكومة هي المؤسسة المعنية بقيادة التشريع، والمعنية بتحديد اللجان البرلمانية بمشاريع رؤيتها 2035، وبمشاريع برنامج عملها، لذلك الصورة العامة لدى الناس أن القوانين التي تناقش

طالبت النواب بإعلان الحقيقة كاملة للشعب وترك دغدغة المشاعر من خلال قوانين شعبوية كشراء القروض

# "الاقتصادية": لامبالاة تدفع المشهد الاقتصادي إلى دهاليز السياسة

- على رئيس الوزراء النظر للاختلال بميزان العدالة المجتمعي والكشف عن المستفيدين منه
- ضرورة التوقف عن تبديد ثروة الوطن فهي ليست ملكية خاصة لمجلس الأمة والوزراء
- هناك حفلة تتسابق فيها الشعبية المظللة التي تتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله
- الرأي العام يصب غضبه على الحكومة والنواب للتأخر في تطبيق الهيكلة الاقتصادية
- وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة أولى مراحل الإصلاح
- السياسة الحكومية تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة لعبور الاستجوابات

- تناقض منح المعاش الاستثنائي لبعض القياديين مع توجهات الحد من الهدر المالي
- المستفيدون من المعاش الاستثنائي أشرفوا على حقبة عادت بنا سنوات كثيرة للخلف
- الهروب من محاسبة القياديين غير المؤهلين هروب من مواجهة تفشي الظلم

■ قالت الجمعية الاقتصادية الكويتية ان الدورة الجديدة للجمعية بدأت ونحن مدركون حالة الارتباط العام من الاامبالاة التي تسود المشهد السياسي حيث أدرنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية على مر الظروف المتعاقبة مع أبناء الوطن من الاقتصاديين والمختصين إلى إطلاق صرخات للرفق بهذا الوطن.

وأوضحت الجمعية في بيان ان هناك حالة من الاامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله في دهاليز السياسة، لذلك ليس غريبا أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة وفوق المجلس من جراء التأخر وعدم الانخراط في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية لتحسين الحياة الكريمة للشعب الكويتي من ضمن الإصلاح السياسي المنشود، وكذلك من التصريحات التي تستخف بعقول الناس ومشاعرهم.

لذا من الواجب علينا أن نقول هذه النقاط الأساسية استخدارا لروح المسؤولية الوطنية بدايةً نعي أن في كل البرلمانات تتقدم مشاريع هدفها كسب الولاء السياسي وأصوات الناخبين على حساب مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ولكن في كل البرلمانات هناك كتلة أقسمت على المحافظة على أموال الشعب ومستقبله، تقابل بكل القوانين الشعبوية المضللة المال العام من أن يكون أداة في الصراع السياسي الرخيص، ولا ترتعد من مواجهة الحجة بالحجة، لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نركز على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة.

وأوضحت الجمعية ان المشكلة تكمن في أن السياسة الحكومية على مدى سنوات سابقة كانت تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة، والهدف فقط عبور الاستجوابات الوقتية. لذا أظهر الممثلك الذي تسلكه الدولة مؤخراً في منح المعاش الاستثنائي كميزة لبعض القياديين تناقضاً كبيراً مع توجهها في الحد من الهدر المالي والتحكم في المصاريف الذي كان من خطوات المعالجة التي اتبعتها لمواجهة العجز المالي الذي عصف على الكويت خلال العامين السابقين، والذي بلغ ذروته 10,8 مليار دينار عن السنة المالية 2020/2021 وبلغ 3 مليارات دينار عن السنة المالية 2021/2022 بسبب تداعيات "كورونا" وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على إيرادات الدولة مع ثبات مصاريفها حيث أثار العديد من المشاكل الاقتصادية وهنها الهيزة الاستثنائية. بدلالة واضحة على عدم إدراك الحكومة لحجم المسؤولية وعدم دراية منها بالأحداث العالمية الاقتصادية والتحديات المحيطة التي تتطلب إعادة النظر في مثل هذا النوع من الهدر الذي يستلزم قدرا من الحيطة والحذر بدلاً من الإفراط في منح هذا النوع من الهبات والعطايا المستدامة التي قد تزيد العبء على كاهل الموازنة العامة للدولة.

ومما يخلق العديد من التساؤلات والإشارات بشكل غير منطقي وغير عادل أن الغالبية من القيادات الذين استفادوا من المعاش التقاعدي الاستثنائي هم من كانوا مشرفين وأمناء على حقبة سابقة عادت بالكويت سنوات كثيرة للخلف على جميع الأصعدة. وبالأخذ في الاعتبار أن كل فرد من أبناء الوطن يؤدي دوره المنوط إليه، فعلى أي معايير يتم الاستناد في تقييم قيمة المعاش ومن يستحقه؟ هذا سؤال يحتاج إلى إجابة مفصلة ومنطقية ومقنعة.

وميز للإيرادات، بالإضافة إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق صندوق أجيالها.

وأشارت الجمعية الى انه لم يمر على تلك الأحداث أكثر من عامين حتى نشهد اليوم البدء مرة أخرى في فتح باب من أبواب الهدر في المصاريف المتمثل في إعطاء مميزات استثنائية لمجموعة من القياديين قد تركوا مناصبهم وبدون أي إنجازات تستدعي منح هؤلاء القياديين هذه الميزة الاستثنائية. بدلالة واضحة على عدم إدراك الحكومة لحجم المسؤولية وعدم دراية منها بالأحداث العالمية الاقتصادية والتحديات المحيطة التي تتطلب إعادة النظر في مثل هذا النوع من الهدر الذي يستلزم قدرا من الحيطة والحذر بدلاً من الإفراط في منح هذا النوع من الهبات والعطايا المستدامة التي قد تزيد العبء على كاهل الموازنة العامة للدولة.

ومما يخلق العديد من التساؤلات والإشارات بشكل غير منطقي وغير عادل أن الغالبية من القيادات الذين استفادوا من المعاش التقاعدي الاستثنائي هم من كانوا مشرفين وأمناء على حقبة سابقة عادت بالكويت سنوات كثيرة للخلف على جميع الأصعدة. وبالأخذ في الاعتبار أن كل فرد من أبناء الوطن يؤدي دوره المنوط إليه، فعلى أي معايير يتم الاستناد في تقييم قيمة المعاش ومن يستحقه؟ هذا سؤال يحتاج إلى إجابة مفصلة ومنطقية ومقنعة.

لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية لا ندعو لتغيير القيادات فقط بل لمحاسبتهم والهروب من محاسبة قياديين غير موهلين هو هروب من مواجهة تفشي الظلم بين فئات المجتمع، وعدم إنصاف فئة كبيرة عانت ومازالت تعاني من ضيق العيش الذي يظالم في ظل التحديات التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام.

وهنا نذكر نواب الأمة أنه تم انتخابكم لتُجنّبوا تطلعات الكويت وشعبها، وأهمها ما نعيشه الآن من أمن اجتماعي وأمن اقتصادي. وأجيكم كساسيين أن تقولوا الحقيقة كاملة لنا كشعب، وعليكم أن تتركوا دغدغة مشاعر الناس من خلال تقديم قوانين شعبوية كشراء القروض، وفي القضايا الوطنية لا يجوز لأحد أن يزايد على أحد، نبعث هذا البيان إلى أهل الغزم من الإدوة النواب الذين اقتنعوا بمصلحة عامة، وأمضوا بطريق للإصلاح وتوكلوا وعقلوها، دون الإصغاء إلى احتجاجات أصحاب المصالح على حساب المجتمع.

وبرغم ضبابية المشهد الاقتصادي كما ننتظر أن تجتمع الجهات التنفيذية والتشريعية في مشهد سياسي يحترم قدسية المعاناة التي نعيشها منذ فترة طويلة والتي هي محط اهتمام الجميع، وأن يكون حضورهم مسؤولاً لمناقشة أزمة بهذا الحجم، وكنا في انتظار الوصول لصورة واضحة لها وحلول ترضي الشعب.

ولكن مع الأسف، فالجلسة التي انعقدت يوم الثّلاثاء الموافق 10 يناير 2023 انتهت نهاية مؤسفة بانسحاب غير مبرر دون تقديم الحجة من الوزراء المختصين لرفضهم للقوانين المدرجة في جدول الأعمال. ونقولها بكل أسف، ما نعيشه الآن من عجز في الإنجاز على جميع الأصعدة يجعل المقدرات الشعبوية التي تدغدغ المشاعر صعب أن يعارضها نواب الأمة.

وكررت الجمعية قلقها الكبير تجاه الحالة المالية للدولة وديمومة المؤسسات، فالمسار الوحيد المتاح هو الاعتراف بعدم جدوى الاستمرار في السياسات الاقتصادية الراهنة المعرقلة للتنمية. لذلك تدعو في الجمعية الاقتصادية الكويتية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف الصباح بأن ينظر في الأذيال بميزان العدالة المجتمعي، الذي يجب ألا يستمر، ويجب كذلك الرجوع للوراء والكشف عمن استفاد منه في أوقات سابقة. علينا أن نتوقف عن سياسة تبديد ثروة هذا الوطن فهي ليست ملكية خاصة لمجلس الأمة والوزراء في حفلة تتسابق فيها الشعبية المظللة التي تتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله. فاللوطن لا يبنى على الهبات، ومستقبل الأجيال القادمة أمانة ننتظر تسليمها للجيل القادم كما حافظ علينا من سبقكم، والعاقل هو من يتعظ من تقلبات الزمن.

## خالد المطيري: إعادة النظر بالتعليم والابتكار

دعا رئيس الجمعية الاقتصادية، خالد المطيري، الحكومة الجديدة إلى تسريع تسكين الشواغر في المراكز القيادية بالدولة، لتجنب التأخير سلباً على الأعمال وتوقف الموافقات المطلوبة لتسيير المرافق المهمة في العديد من القطاعات.

وأكد المطيري أن وجود إرادة سياسية جادة من شأنه أن يعزز ثقة الشعب في الحكومة، ويهيئ المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل، لافتاً إلى أهمية الإصلاح المؤسسي الذي تتمكن الحكومة من الوصول إلى الإصلاحات الأخرى.

وقال إنه يجب ضبط الهدر المالي في الميزانية، ومحاربة الفساد وتقليل الكلفة الباهظة للمحاصصة لنا، وإصدار القوانين التي ينظمها الشأن الاقتصادي في الملاذ شريطة دراسة الآثار المترتبة على أي قرار قبل اتخاذه.

وأعلن المطيري أن التحدي الأساسي الذي يواجه الكويت، يكمن في مدى القدرة على استدامة نموذج التنمية الاقتصادية المبني على قيادة القطاع الخاص لبرامج ومشاريع خطة التنمية من حيث الاستثمار والتمويل وخلق الوظائف، وهو نموذج يصب الاختصار به في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمستقبلية، منوهاً إلى أهمية دراسة قدرة الدولة على الاستمرار بالوفاء بالتزاماتها تجاه المواطن ومنها توفير الوظائف، ورعاية الشريحة المستهدفة وغيرها من الاستحقاقات الأساسية التي نص عليها الدستور.

وتابع أن ذلك التحدي انعكس على الاقتصاد الكويتي في ضعف مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في النشاط الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع الحكومي على الأنشطة الاقتصادية بالدولة، ما أدى إلى زيادة أثر التحديات الأخرى مثل تنويع الاقتصاد، وسوق العمل، وجذب الاستثمار الأجنبي، والتحديات المالية كتنويع مصادر الإيرادات العامة.

ووقف الهدر في الإنفاق العام، والتحديات المؤسسية مثل غياب الفاعلية في مواجهة مشكلة الفساد، وقصور الشفافية، وضعف ثقافة المحاسبات الأعمال، والمبررقواعدها.

وأكد أن اتخاذ أي قرارات إصلاحية غير شعبوية يحتاج إلى توعية الناس بها وبأهميتها وأبعادها قبلها، موضحاً إلى الحاجة لوضع إستراتيجية وطنية متكاملة لا ارتجال لتحقيق «الكويت الذكية» عام 2035، وهو ما يتطلب تبنيا شاملا لسياسة العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وتحسين إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتطوير الإحصاءات القائمة على الأدلة، والتي تدعم السياسات التي يحتاجها متخذو القرار.

وأشار المطيري إلى أهمية إعادة النظر في السياسة التعليمية ومدى تأثيرها على سوق العمل، والتوسع في الاستثمارات في الجامعة المتطرفة واستقطاب الشركات العالمية الرائدة التي من شأنها تحديل القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد.

وأفاد بأن هناك حاجة ملحة أيضا لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحديات القائمة والتحديات المرتقبة التي باتت تهدد إمكانية استمرار العديد منها وتعرضها للتحدر المالي والذي قد يصل إلى الإفلاس، معتبراً أنه يتحتم تنمية ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان عدم الهجرة الكعسية من القطاع الخاص إلى العام التي تضر الدولة بالدرجة الأولى من خلال تضخم بأب الرواتب في الميزانية.

ورأى أنه يجب إصدار قوانين مؤمة لتحرير الحرية الاقتصادية، منها قانون تحرير المزيد من الأراضي لتعزيز وإيران مكانة الكويت دولياً من خلال تحرير التنافسية في المؤشرات الدولية مثل مؤشر الحرية الاقتصادية، ودعم المالية العامة للدولة وعدم تحميلها أي تكلفة، وتنويع مصادر الدخل غير النفطي من خلال دعم القطاع التجاري والصناعي بشكل كبير مباشر، بزيادة العرض على الأراضي والذي يؤدي إلى انخفاض التكاليف التشغيلية الثابتة وتحفيز المنافسة، وتوفير الأراضي لأصحاب المصانع والمشاريع الصغيرة.

وأشار المطيري إلى ضرورة استخطاب الكفاءات والمشاريع الخلاقة التي تؤدي لرفع الكفاءة الاقتصادية للدولة، من خلال تخصيص مناطق ذكية متميزة تحتض الخدمات والمرافق العامة للدولة، وتوفير التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة، وخلق فرص عمل جديدة للكفاءة الوطنية وتطوير قدراتها.

## «الاقتصادية» نظمت ملتقى «التحديات والفرص التي تواجه رائدات الأعمال»

صورة جماعية عقب انتهاء الملتقى الإقتصادي

نظمت لجنة الملتقى الاقتصادي بالجمعية الاقتصادية الكويتية الاسبوع الماضي ملتقى اقتصادياً بعنوان التحديات والفرص التي تواجه رائدات الاعمال، حاضر فيها كل من بدور السميط - عضوة مجلس ادارة جمعية رواد الاعمال الكويتية ورئيسة شبكة سيدات الاعمال والمهنيات، واسيا الصعيليك - استشارية اعمال صاحبة نادي سانكتوري لسيدات الاعمال.

وادار الملقا، وسام بهبهاني.

وتطرق الحوار الى اهم معوقات نجاح المشاريع بمختلف انواعها، وكيفية استغلال معطيات البيئة المحيطة للاستفادة منها لدعم المشاريع كما تمت مناقشة التحديات التي قد تواجه رائدات المشاريع وعرض بعض الحالات الواقعية التي تعرضت لها بعض سيدات الاعمال في اكويت ومقارنتها بالمعطيات الاقليمية والعالمية.

هذا وقد تم طرح بعض الاقتراحات التي من الممكن الاستفادة منها كحلول لضمان استدامة المشاريع الصغيرة وتطويرها.

# مشروع الميزانية المقترحة لعام 2024/2023

تنفيذا للبند 9 من المادة 39 من الباب الخامس للنظام الأساسي للجمعية الاقتصادية الكويتية، يقوم مجلس الإدارة بإعداد مشروع الميزانية للسنة المقبلة، وذلك بهدف رسم السياسة المالية في حدود الإمكانيات المتاحة، ويتم الاسترشاد بالممارسات الفعلية للإيرادات والمصروفات الفعلية خلال السنوات السابقة، مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والفعاليات المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة 2024/2023.

وجدير بالذكر أن السنة المالية للجمعية الاقتصادية الكويتية تبدأ في أول سبتمبر (أيلول) وتنتهي في31 أغسطس (آب) من كل عام، ويتكون مشروع الميزانية التقديرية من البنود التالية:

- **الإيرادات :**
  - إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
  - رسوم اشتراك الأعضاء
  - إيرادات الدورات التدريبية
  - إيرادات مؤتمرات ومشاركات خارجية
  - إيرادات أخرى
- **المصروفات :**
  - المصروفات الإدارية والعمومية
  - مصاريف الدورات التدريبية
  - مصاريف الندوات الثقافية
  - مصاريف لجنة اجتماعية
  - مصاريف ندوات لجنة السياسات
  - مصاريف مؤتمرات المشاركات الخارجية
  - مصاريف أخرى

## الإيـرادات :

تبـلغ الإيـرادات التقديرية الإجمالية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية المنتهية في 2024/8/31 حوالي105,000 د .ك موزعة على الشكل التالي:

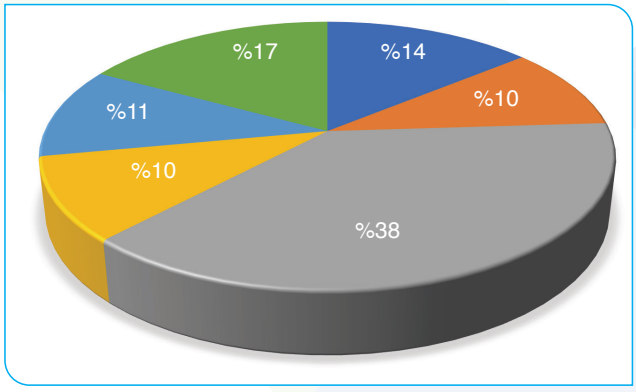


وبنـاء علـى بنـود الإيـرادات المتوقعـة فـان نسـبة الإيـرادات التـي سـوف تحصلهـا الجمعيـة مـن إيـرادات الانشـطة تبلـغ حوالـي 72% مـن مجمـل الإيـرادات المتوقعـة تليهـا كل مـن الإيـرادات الذاتيـة بنسـبة 17%.وكذلـك الدعـم الحكومـي يبلـغ حوالـي 11% .

**والجدول التالي يوضح بإيجاز مصادر إيرادات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2024/2023**

| الايرادات | القيمة ألف د.ك | النسبة من اجمالي الايرادات |
|---|---|---|
| دورات تدريبية | 15 | % 14 |
| ايرادات اخرى | 10 | % 10 |
| مؤتمرات ومشاركات خارجية | 40 | % 38 |
| أنشطة اجتماعية ورعايات | 10 | % 10 |
| اعانة وزارة الشئون | 12 | % 11 |
| اشتراكات اعضاء | 18 | % 17 |
| الاجمالي | 105 | % 100 |

## ● المصروفات :

تبلغ إجمالي المصروفات التقديرية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية 2024/2023 حوالي118,000 د.ك موزعة على الشكل التالي :

**المصروفات المتوقعة خلال 2024/2023**

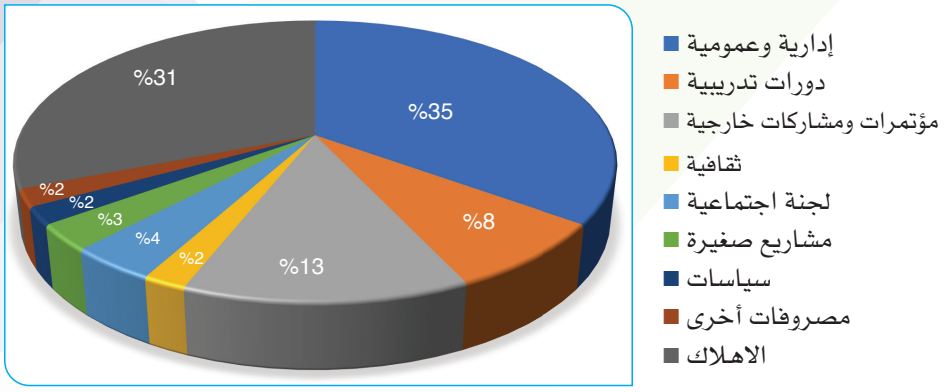


بناء على بنود المصروفات المتوقعة فان نسبة المصروفات الادارية والعمومية تقدر بحوالي 35% من مجمل المصروفات المتوقعة وذلك لدعم أنشطة الجمعية تليها مصاريف الدورات التدريبية لتمكين الأعضاء مهنيا بنسبة 8% وكذلك لدعم أنشطة لجان الجمعية (السياسات – الثقافية – المشاريع الصغيرة والمتوسطة – الاجتماعية) وذلك لتعزيز روح المبادرة والروابط الاجتماعية للأعضاء والتي تقدر بـ 11% كما يخصص للمؤتمرات والمشاركات الخارجية نسبة 13% كذلك الاهلاك نسبة31% واخيرا تمثل المصاريف الأخرى 2 % من اجمالي المصاريف المتنوعة تحسبا الي أي مصاريف طارئة.

والجدول التالي يوضح بإيجاز مصروفات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2024/2023

| المصروفات | القيمة ألف د.ك | النسبة من اجمالي المصروفات |
|---|---|---|
| ادارية وعمومية | 41 | %35 |
| دورات تدريبية | 10 | % 8 |
| مؤتمرات ومشاركات خارجية | 15 | % 13 |
| ثقافية | 3 | % 2 |
| لجنة اجتماعية | 5 | % 4 |
| مشاريع صغيرة | 3 | % 3 |
| سياسات | 2 | % 2 |
| مصروفات اخرى | 3 | % 2 |
| الاهلاك | 36 | % 31 |
| الاجمالي | 118 | % 100 |

## ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2024/2023

| البيـــان | السنة المالية 2023/2022 | | تقديرات السنة المالية 2024/2023 |
|---|---|---|---|
| | التقديري | الفعلي | |
| أجمالي الإيرادات<br>إجمالي المصروفات (-) | 76,000<br>101,000 | 46,091<br>84,154 | 105,000<br>118,000 |
| **الزيادة (النقص) المتوقع** | **(25,000)** | **(38,063)** | **(13,000)** |

# تقرير البيانات المالية المنتهية في 2023/8/31

بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office
INDEPENDENT MEMBER OF
ABACUS
WORLDWIDE
محاسبون قانونيون - مستشارون ماليون
تلفون: 40 40 2249 (965) - فاكس: 65 65 2249 (965)
ص.ب: 17445 الخالدية - الرمز البريدي 72455 الكويت
www.boubyanaudit.com office@boubyanaudit.com

## تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / رئيس وأعضاء الجمعية
الجمعية الاقتصادية الكويتية
دولة الكويت

المحترمين

### تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة للجمعية الاقتصادية الكويتية والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2023 وبيانات الإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

### مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية من مسئولية الإدارة ، وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد البيانات المالية بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

### مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء علي التدقيق الذي قمت به ، لقد قمت بالتدقيق وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول علي تأكيدات معقولة بان البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول علي الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية ، يتم اختيار الإجراءات استنادا إلي تقدير مراقب الحسابات ، وتشتمل علي تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، ولتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي ، ويتضمن التدقيق تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعتقادي ان الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office
INDEPENDENT MEMBER OF
ABACUS
WORLDWIDE
محاسبون قانونيون - مستشارون ماليون
تلفون: 40 40 2249 (965) - فاكس: 65 65 2249 (965)
ص.ب: 17445 الخالدية - الرمز البريدي 72455 الكويت
www.boubyanaudit.com office@boubyanaudit.com

**الرأي**

برأيي ، ان البيانات المالية تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي للجمعية الاقتصادية الكويتية كما في 31 أغسطس 2023 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية .

**تقرير المتطلبات التنظيمية الأخرى**

برأيي كذلك ، ان الجمعية تمسك حسابات منتظمة ، وان الجرد اجري وفقا للأصول المرعية ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للجمعية ، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي ، لم يرد إلي علمي أيه مخالفات لسياسات الجمعية وقعت خلال السنة المالية علي وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية

**يحيى عبد الله الفودري وشركاه**
**مراقب حسابات رقم 83 فئة أ**
**عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية**
**عضو في A B A C U S**

الكويت في : 2023/11/05

بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

أمين الصندوق

رئيس مجلس الإدارة
الجمعية الاقتصادية الكويتية

**الجمعية الاقتصادية الكويتية**
**الكويت**

**بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2023**

| البيان | إيضاح | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات المتداولة** | | | |
| نقد لدي البنوك | | 179,339 | 180,912 |
| تأمينات مستردة | | 265 | 265 |
| **مجموع الموجودات المتداولة** | | **179,604** | **181,177** |
| **الموجودات غير المتداولة** | | | |
| الممتلكات والمعدات | 3 | 430,274 | 466,037 |
| **مجموع الموجودات غير المتداولة** | | **430,274** | **466,037** |
| **مجموع الموجودات** | | **609,878** | **647,214** |
| **المطلوبات والوفر المتجمع** | | | |
| **المطلوبات المتداولة** | | | |
| أرصدة دائنة أخري | 4 | 834 | 1,739 |
| أمانات للغير | 5 | 34,734 | 34,715 |
| **مجموع المطلوبات المتداولة** | | **35,568** | **36,454** |
| **المطلوبات غير المتداولة** | | | |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة | 6 | 17,825 | 16,212 |
| **مجموع المطلوبات غير المتداولة** | | **17,825** | **16,212** |
| **مجموع المطلوبات** | | **53,393** | **52,666** |
| **أموال الجمعية** | | | |
| الوفر المجمع | | 594,548 | 623,496 |
| (عجز) السنة | | (38,063) | (28,948) |
| **صافي الوفر المجمع** | | **556,485** | **594,548** |
| **مجموع المطلوبات والوفر المتجمع** | | **609,878** | **647,214** |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية .

الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

بيان الإيرادات والمصاريف للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2023

| البيان | إيضاح | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| إعانة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل | | 12,000 | 12,000 |
| اشتراكات أعضاء | | 15,200 | 12,500 |
| دورات | | 9,735 | 7,365 |
| مؤتمرات | | - | - |
| إيرادات أخرى | | 6,691 | 1,971 |
| تبرعات | | - | 10,000 |
| وديعة | | 1,250 | 1,250 |
| رسوم الانتساب | | 1,215 | 10,590 |
| **مجموع الإيرادات** | | **46,091** | **55,676** |
| **المصاريف والأعباء الأخرى** | | | |
| مصاريف إدارية وعمومية | 7 | 39,559 | 41,349 |
| مصاريف دورات | | 4,691 | 3,543 |
| مصاريف أنشطة ثقافية | | 760 | 931 |
| مصاريف المؤتمرات | | - | - |
| مصاريف لجنة السياسات | | - | 250 |
| استهلاكات | 3 | 36,826 | 36,705 |
| لجنة مشاريع صغيرة | | - | 437 |
| لجنة اجتماعية | | 2,318 | 1,109 |
| لجنة الملتقى الاقتصادي | | - | 300 |
| **مجموع المصاريف والأعباء الأخرى** | | **(84,154)** | **(84,624)** |
| **عجز السنة** | | **(38,063)** | **(28,948)** |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية .

**الجمعية الاقتصادية الكويتية**
**الكويت**

**بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2023**

| البيان | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|
| **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** | | |
| فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة | **(38,063)** | **(28,948)** |
| تسويات : | | |
| استهلاكات | 36,826 | 36,705 |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة | 1,613 | 2,838 |
| | 376 | 10,595 |
| **التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :** | | |
| أرصدة دائنة أخري | (905) | (1,638) |
| أمانات للغير | 19 | (100) |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة | - | - |
| **صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية** | **(510)** | **8,857** |
| **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية** | | |
| المدفوع لإضافات علي ممتلكات ومعدات | (1,063) | (2,085) |
| **صافي النقد (المستخدم في ) الناتج من الأنشطة الاستثمارية** | (1,063) | (2,085) |
| صافي (النقص) الزيادة في النقد لدي البنوك | **(1,573)** | **6,772** |
| النقد لدي البنوك في بداية السنة | 180,912 | 174,140 |
| **النقد لدي البنوك في نهاية السنة** | **179,339** | **180,912** |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية .

الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2023

1- التأسيس :-
تأسست الجمعية الاقتصادية الكويتية في سنة 1970 ، وقد تم تعديل بعض مواد النظام الأساسي للجمعية بموجب القرار الوزاري رقم 26 لسنة 1984 .

تتركز أهدف الجمعية في تنشيط البحث العلمي والتعاون مع المنظمات والهيئات والجمعيات المهنية وعقد المؤتمرات ذات العلاقة بأهداف الجمعية وغير ذلك مما يساعد علي رفع المستوي المهني لأعضائها وتنمية كفاءاتهم العلمية .

ان عنوان الجمعية المسجل هو بنيد القار قطعة 3 قسيمة 36، صندوق بريد رقم 20513 ، الصفاة 13066 ، دولة الكويت .
ان إجمالي عدد موظفي الجمعية كما في 31 أغسطس 2023 ( 6 موظفين ) .
تمت الموافقة علي إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 05/ 11/ 2023.

2- السياسات المحاسبية :

أ- العرف المحاسبي :
يتم إعداد البيانات المالية علي أساس مبدأ التكلفة التاريخية .

ب- الاستهلاك :
تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وعلى النحو التالي :-

| مباني | أثاث ومفروشات | معدات وأدوات مكتبية | تجهيزات وديكورات | أجهزة تكييف | أجهزة كمبيوتر وعرض |
|---|---|---|---|---|---|
| %5 | %10 | %10 | %10 | %10 | %10 |

ج - مكافأة نهاية الخدمة :
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين ، ان هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

د - تحقيق الدخل :-
تتبع الجمعية المبدأ النقدي في إثبات إيرادات اشتراكات الأعضاء ورسوم الانتساب ، أما باقي الإيرادات والمصاريف فيتبع في إثباتها مبدأ الاستحقاق .

3- الممتلكات والمعدات :-

| البيان | مباني (المقر الجديد) | أثاث ومفروشات | معدات وأدوات مكتبية | تجهيزات وديكورات | أجهزة تكييف | أجهزة كمبيوتر وعرض | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| التكلفة | | | | | | | |
| كما في 1 سبتمبر 2022 | 543,638 | 79,052 | 17,961 | 31,310 | 10,308 | 25,408 | 707,677 |
| إضافات | - | - | - | 716 | | 347 | 1,063 |
| استبعادات | - | - | - | - | - | - | - |
| كما في 31 أغسطس 2023 | 543,638 | 79,052 | 17,961 | 32,026 | 10,308 | 25,755 | 708,740 |
| نسبة الاستهلاك | %5 | %10 | %10 | %10 | %10 | %10 | |
| متراكم الاستهلاك | | | | | | | |
| كما في 1 سبتمبر 2022 | 133,969 | 48,813 | 17,952 | 18,831 | 10,307 | 11,768 | 241,640 |
| استهلاك السنة | 27,182 | 5,464 | 2 | 1,955 | - | 2,223 | 36,826 |
| استبعادات | - | - | - | - | - | - | - |
| كما في 31 أغسطس 2023 | 161,151 | 54,277 | 17,954 | 20,786 | 10,307 | 13,991 | 278,466 |
| صافي القيمة الدفترية كما في :- | | | | | | | |
| 31 أغسطس 2023 | 382,487 | 24,775 | 7 | 11,240 | 1 | 11,764 | 430,274 |
| 31 أغسطس 2022 | 409,669 | 30,239 | 9 | 12,479 | 1 | 13,640 | 466,037 |

تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وحسب تاريخ الشراء.



بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

**الجمعية الاقتصادية الكويتية**
**الكويت**
**إيضاحات حول البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2023**

4 – أرصدة دائنة أخرى :-

| البيان | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|
| إجازات موظفين مستحقة | 834 | 1,739 |
| إيرادات مقبوضة مقدما | - | - |
| | **834** | **1,739** |

5- أمانات للغير :-
يمثل هذا الحساب مبالغ مقبوضة مقدما للمشتركين في منظمة القيادات العربية الشابة فرع الكويت ، بالإضافة إلي مشروع معا للريادة ومشروع CFA ومشروع BPW.

6- مخصص نهاية الخدمة :-

| البيان | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|
| الرصيد في بداية السنة | 16,212 | 13,374 |
| المحمل علي السنة | 1,613 | 2,838 |
| المدفوع خلال السنة | - | - |
| **الرصيد في نهاية السنة** | **17,825** | **16,212** |

7 - المصاريف العمومية والإدارية :-

| البيان | 2023 دينار كويتي | 2022 دينار كويتي |
|---|---|---|
| الرواتب والأجور | 19,073 | 16,438 |
| مكافأة نهاية الخدمة | 1,613 | 2,838 |
| الإيجار | 625 | 625 |
| قرطاسيه ومطبوعات | 1,826 | 1,753 |
| صيانة | 3,181 | 2,575 |
| هاتف وبريد وشحن | 688 | 594 |
| ضيافة ونظافة | 1,215 | 1,046 |
| رسوم بنكية | 354 | 374 |
| اجتماع الجمعية العمومية | 604 | 197 |
| موقع الجمعية على النت | 1,175 | 1,031 |
| متنوعة | 26 | 373 |
| نقل وانتقال | 383 | 518 |
| إقامة وتامين صحي | 420 | 311 |
| مكافأة للموظفين | 1,770 | 1,695 |
| إجازات | 2,042 | 2,116 |
| تصديقات واعتمادات | 14 | 18 |
| عمولة تحصيل | 90 | 240 |
| كهرباء وماء | 2,986 | 3,643 |
| تغطية الأنشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي | 511 | 4,778 |
| تذاكر سفر | - | 186 |
| تأمين ضد الحريق | 963 | - |
| | **39,559** | **41,349** |

8 – الأدوات المالية :- تعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية مثل نقد لدي البنوك ، وتعتبر القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما في 31 أغسطس 2023 مساوية تقريبا للقيمة العادلة لها .

9 – التقريب والتبويب :-
تم تقريب المبالغ إلي اقرب دينار كويتي وإعادة تبويب بعض البيانات المالية وذلك لسهولة العرض والإيضاح .



بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

## الهيئة الإدارية

| | |
|---|---|
| هشام محمد الشامي | مدير الشئون الإدارية |
| خيري جاد الكريم المازني | محاسب |
| جاب الله عبد العزيز | سكرتير |
| محمد صالح غندور | سكرتير |

# الجمعية الاقتصادية الكويتية

| | |
|---|---|
| هـــاتـــف رقـــم | 22450351/2/3/4 |
| رقم خدمة واتساب | 50437734 |
| فـــاكـــس رقـــم | 22451516 |
| البريد الالكترونـــي | info@kesoc.org |
| الموقع الالكترونـي | www.kesoc.org |

YouTube
kuwait Economic society

@Kesocq8

Kesocq8

الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society